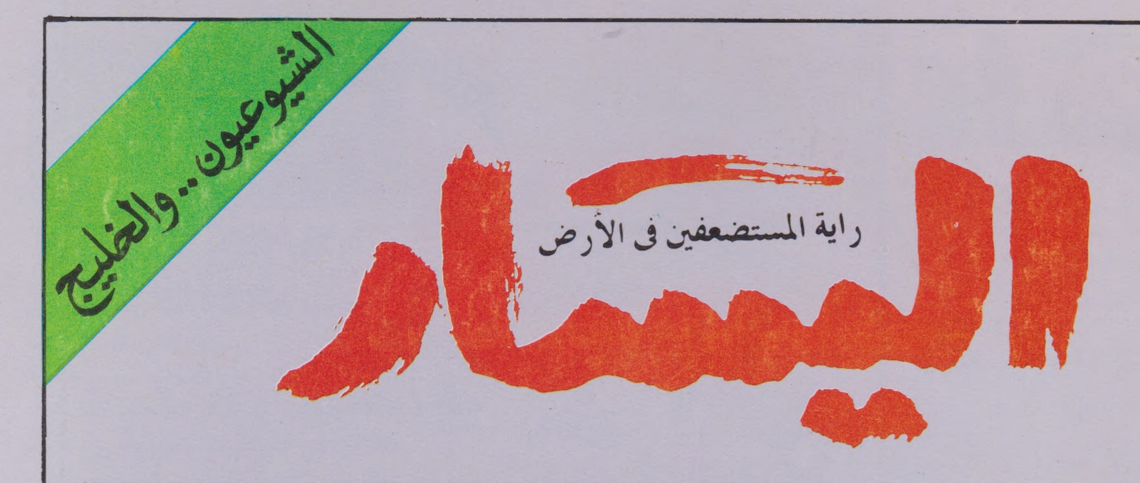
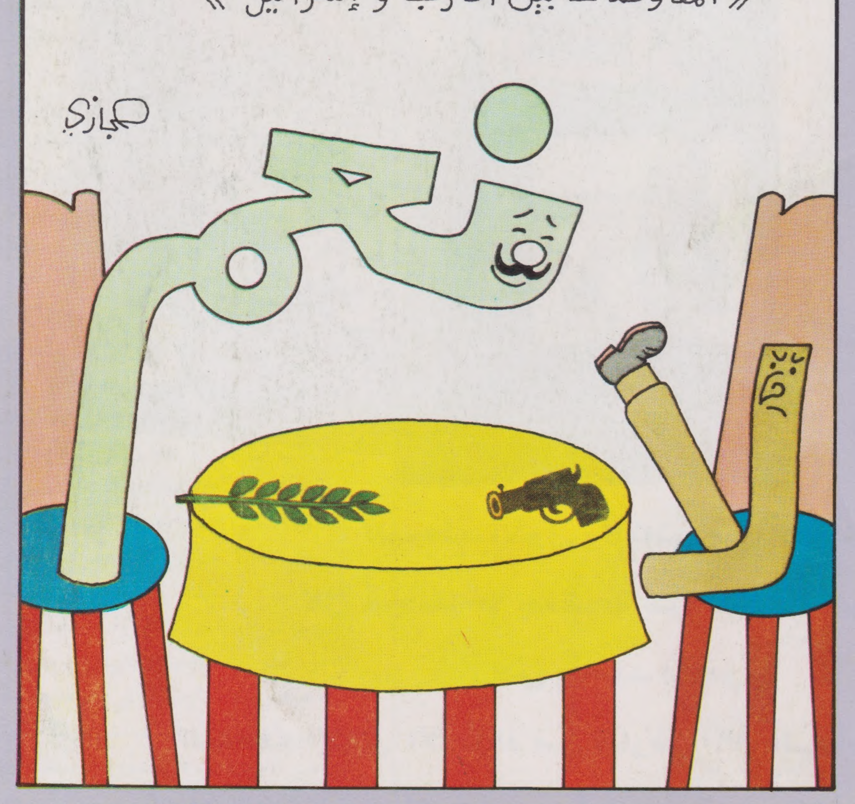


■ العدد السابع عشر / يوليو ١٩٩١ م/ذوالحجة ١٤١١ هـ / الثمن جنيه مصرى ■



أين القائد العام للقوات المسلحة ؟

قانون "للتحرير" بسيناريو عسكرى

الجزائر... مزيد من الشمولية

موسم الاعتذار عن ثورة يوليو!

الميزانية وبيع القطاع العام وزيادة الضرائب.. والطوارئ

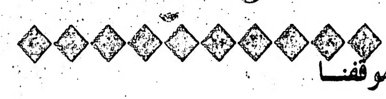
أسلحة الحكم فى الحرب ضد الشعب

اليسار

ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية

العدد السابع عشر/يوليو ١٩٩١

فى هذا العدد



للسادة

كل عام وأنتم بخير

عندما إتصل بنا المهندس حاتم مدير مطابع إنترناشيونال التى تتولى طبع «اليسار» بكفاءة والتزام نادر منذ عددها الثالث، يطلب منا تسليم صفحات هذا العدد جاهزة للطبع قبل الموعد المحدد بأسبوع بسبب عطلة عيد الأضحى المبارك. أحسسنا بالقلق.

فكيف نستطيع أن نختصر اسبوعا كاملا من وقت التحرير، ونطلب من الزملاء الصحفيين والكتاب والمراسلين أن يسلموا مادتهم فى وقت مبكر، خاصة وهناك أكثر من حدث داخلى وخارجى تتابعه اليسار ولا تستطيع تجاهله، ولا تملك تحديد مواعيد لاكتماله أو حدوثه.

فالميزانية تناقش فى مجلس الشعب، وكذلك قانون قطاع الأعمال. وأحداث الجزائر والعربدة الاسرائيلية فى فلسطين المحتلة وجنوب لبنان، وسقوط منجستو فى أديس ابابا، وانتخابات رئاسة الجمهورية فى روسياو....و....

ومع ذلك كان الطلب مشروعا تماما لكى تصل اليسار إلى القارئ فى موعدها تماما، فى اليوم الأول من الشهر...

وأعتقد أننا قد نجحنا فى الاختبار. فأغلب ماخططنا له- وليس الكل بالطبع- أمكن إنجازه، ودفعنا به إلى المطبعة فى اللحظة الأخيرة التى حددها المهندس حاتم...

ولم يفتنا إلا موضوع واحد كنا نأمل فى تقديمه فى هذا العدد، وهو تقييم أداء مجلس الشعب فى دور انعقاده الاول والذى استمر ٦ أشهر، فهو أول مجلس يتحمل اليسار وحيدا فيه مسئولية المعارضة التى يتزعمها «خالد محيى الدين» الأمين العام لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، وأحد الوجوه الاشتراكية اللامعة فى السياسة المصرية منذ شارك مع عبد الناصر والضباط الاحرار ومجلس الثورة فى تفجير ثورة ٢٣ يوليو ٥٢. وهو تقييم نريده موضوعيا ونقديا وشاملا. وكان مستحيلا اعداده فى أيام قليلة بعد انتهاء اجتماعات المجلس. وهكذا قررنا أن نؤجله للعدد القادم، بعد أن نحتفل بعيد الأضحى المبارك والعيد التاسع والثلاثين لثورة ٢٣ يوليو.

وكل عام وأنتم بخير.

اليسار

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفني
محمود الهندي
المستشارون:
إبراهيم بدراوي
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك في التأسيس:
د. فؤاد مرسي

اليسار: منبر ديمقراطي يصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 3 MIDAN
EL MALEKA ZOBAIDA
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:
١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها للهيئات
الوطن العربي: ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفي أو حواله بريدية إلى إدارة المجلة.
الإدارة والتحرير: ٣ ميدان الملكة زبيدة شقة ٣ - مدينة الطلبة - رقم بريدي ١٢٤١١ - إمبابة جيزة.
ت ٣٤٤٧٩٤٠ فاكس ٣٤٤٢٠١٣

موقفنا

حتى نتجنب الطوفان

حسين عبد الرازق

استكمل مجلس الشعب فى منتصف الشهر الماضى اقراره للسياسات والقوانين التى تقدمت بها الحكومة لتُعيد من خلالها صياغة المقومات الإقتصادية والإجتماعية فى مصر... بدءا من بيان الحكومة وماسبقه من قرارات تتعلق بإطلاق سعر العملة وفقا للعرض والطلب، وإطلاق أسعار الفائدة فى البنوك، وإطلاق التجارة مع الخارج... إلى التوقيع على خطاب النوايا والاتفاق مع صندوق النقد الدولى... إلى اصدار قانون ضريبة المبيعات...إلى إصدار قانون قطاع الأعمال (تصفية القطاع العام) .. وصولا إلى الموافقة على الموازنة العامة وماحملته من قرارات تصب فى نفس الاتجاه.

وقد وضع الحكم نفسه، **بهذه السلسلة من القرارات والاجراءات، فى خانة عدم الشرعية وانتهاك الدستور.** وليس هذا مجرد قول مرسل فى ظل الصراع السياسى والحزبى، ولكنه حقيقة مادية يؤكدها الدستور والقانون والقضاء.

فوفقهاء القانون الدستورى يقولون إن «شرعية تصرفات الحاكمين لم تعد متوقفة فقط على مجرد توفر الشروط الشكلية، أى أن تصدر من مختص فى حدود إختصاصه، بل أضيف شرط آخر **أن تكون محققة ومؤدية إلى الأهداف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التى عينها الدستور ذاته**».... «فلم يعد الدستور مجرد قواعد قانونية مصاغة لتنظيم ادارة الدولة، بل **وثيقة سياسية تحدد للحاكمين فى الدولة الغاية التى يديرون الدولة فى اتجاهها بقصد تحقيقها**».

وقد أكدت محكمة النقض فى مصر هذا المفهوم للدستور فى حكم شهير لها (١٩ يوليو ١٩٥٨) ، قالت.. «إن القانون **لايكون غير دستورى إلا اذا خالف نصا دستوريا قائما أوخرج على روحه ومقتضاه.** ومرد ذلك إلى أن الدستور- وهو القانون الأعلى فيما يقرره- لايجوز أن تهدره أى أداة أدنى...»

فإذا أنزلنا هذه القواعد الدستورية والفقهية العامة على الأوضاع فى مصر، فسنجد أن الدستور المصرى فى بابه الثانى «المقومات الأساسية للمجتمع» قد حدد بوضع الغايات التى يجب أن تدار الدولة فى مصر على أساسها، وبصفة خاصة...سيطرة **الشعب على (كل) ادوات الانتاج** (مادة ٢٤)...«والملكية العامة هى ملكية الشعب، وتتأكد **بالدعم المستمر للقطاع العام.. ويقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات، ويتحمل المسؤولية الرئيسية فى خطة التنمية** (المادة ٣٠) كما أكد فى مادته الأولى أن «جمهورية مصر العربية دولة **نظامها إشتراكى ديمقراطى** يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة..»

وقد انتهكت الحكومة هذه المواد الدستورية بفظاظة عندما أعلنت فى بيانها مايسمى بسياسة التحرير الإقتصادى، وأعادت صياغة المجتمع على أسس رأسمالية بحتة، وبصفة خاصة بصدور قانون قطاع الأعمال كخطوة أولى لتصفية وبيع القطاع العام. **تتلوها خطوات أخرى تبدأ فى ديسمبر ١٩٩١ ببيع الشركات الرابحة للقطاع العام إلى القطاع الخاص وتنتهى فى ديسمبر ١٩٩٣ بالتصفية النهائية للقطاع العام.**

وعندما أثير موضوع تناقض هذه السياسات والقرارات مع الدستور أثناء مناقشة قانون قطاع الأعمال رفضت الحكومة الالتفات إلى هذه الحجة.

ولاشك أن الحكومة التى تقدمت بهذا القانون، ومجلس الشعب الذى وافقت أغلبيته الكاسحة عليه، ورئيس الجمهورية الذى وقع هذا القانون، قد تورطوا جميعا بوعى فى جريمة إنتهاك الدستور، وهى جريمة يعاقب عليها القانون. وهناك مادة مخصصة فى قانون العقوبات (٩٨أ و٩٨ أ مكرر و٩٨ ب...) تعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة على محاولة تغيير «نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والإقتصادية»... و«المبادئ التى يقوم عليها نظام الحكم الإشتراكى فى الدولة...»

إن انتهاك الحكم للشرعية والدستور نذير بإنفلات المجتمع وسيادة العنف والخروج عن الشرعية. ويتحمل الحكم المسؤولية فهو الذى بدأ بالعدوان، وفقد بذلك شرعيته أمام جموع المواطنين

وتبدو خطورة هذه الحقيقة إذا تأملنا مغزى وأبعاد هذه السياسات الجديدة. فالواضح للناس جميعا أن الحكم قرر اطلاق الأسعار بلاضابط أورابط، وقرر تحميل الفقراء ومتوسطى الحال أعباء «اصلاح اقتصادى» ثبت فشله طوال سبعة عشر عاما (١٩٧٤-١٩٩١)، وقرر تجميد الأجور والمرتبات وزيادة الضرائب غير المباشرة التى يتحمل عبئها جموع المستهلكين، وقرر إطلاق البطالة بلا حدود، والغاء الدعم، وفتح الباب أمام قلة من الرأسماليين الكبار والطفيليين، ورأس المال الأجنبى، ليكسب ويستغل بلا حدود وبلا ضابط أورابط.

واستعد لمواجهة غضب الناس ولحماية اغتصابه للسلطة -بعد أن فقد شرعيته- بمد العمل بقانون الطوارئ ثلاث سنوات أخرى، هى عمر خطة «التحرير» الاقتصادى كما تعهد لصندوق النقد الدولى.

باختصار: الحكم يصر على تأجيج العنف فى المجتمع، وإطلاق الصراع الإجتماعى والسياسى إلى نهايته، ويرفض الاحتكام إلى الشرعية والدستور وأساليب العمل الديمقراطى.

ففى الوقت الذى يعطى فيه للرأسماليين الحق فى التجمع والتنظيم والاستغلال، يحرم العمال والمنتجين من حقوقهم المسلم بها فى (كل) المجتمعات الرأسمالية، وأهمها حق **التنظيم النقابى المستقل، وحق الإضراب والاعتصام والتظاهر، دفاعا عن حقوقهم ومصالحهم.**

إن هذه الحقائق المخيفة تلقى بمسؤولية ضخمة على القوى الديمقراطية فى مصر، وعلى قوى اليسار بصفة خاصة. فحماية الدستور والقانون والديمقراطية، وإجبار الحكم على الالتزام بهم، هو العاصم من السقوط فى هاوية العنف والعنف المضاد.

والطريق الوحيد المفتوح أمامنا، هو نزول اليسار للشارع، لجماهير العمال والفلاحين والمنتجين عامة، وتنظيمهم والمشاركة معهم فى الدفاع عن الدستور والديمقراطية وحقوقهم الإجتماعية والاقتصادية بكل الوسائل والأساليب الديمقراطية...

فلننظم الجماهير ونشاركها فى احتجاجاتها ورفضها للعدوان على الدستور وعلى لقمة العيش

فلم يعد أمامنا خيار..... فإما هذا...... أو الطوفان.





الجو السياسى

الحكومة المسلحة بالطوارئ وجيش الأمن المركزى

تواجه نقابة عمالية واحدة

حاصرت قوات الأمن مبنى الاتحاد العام لنقابات العمال منذ الساعات الأولى من صباح الثلاثاء ١١ يونيو الماضى. وكانت وزارة الداخلية قد تلقت بلاغا يفيد أن أعضاء مجلس ادارة النقابة العامة لعمال الصناعات الهندسية ورؤساء وأعضاء اللجان النقابية التابعة للنقابة العامة سيعتصمون بمقر النقابة بمبنى الاتحاد فى الثالثة من عصر ذلك اليوم اعلانا عن رفضهم لمشروع قانون قطاع الأعمال الذى كان يناقش فى مجلس الشعب دون طرحه على العمال ولجانهم النقابية وهم الطرف الأساسى فى العملية الانتاجية.

ورغم مشروعية حق العمال والنقابين فى الإعتصام بمقر نقابتهم أو مواقع عملهم... فان هذه القوات لم تنصرف الا بعد أن اتصل **«سليمان ادريس»** نائب رئيس النقابة العامة بوزير الداخلية، وأخطره أن ماسيتم هو مجرد اجتماع لمناقشة مشروع القانون.

كان اجتماع الثلاثاء قد تقرر فى مؤتمر النقابة العامة الذى عقد يوم ٨ يونيو.. وحضره أكثر من ٧٠ نقابيا بالصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية بمختلف المحافظات ودعوا فيه إلى مواجهة مشروع القانون بكافة الطرق بما فيها الاضراب والاعتصام والمسيرات الى مقر رئاسة الجمهورية ومجلس الشعب.

وطوال الفترة من ٨ حتى ١٢ يونيو توالت الإجتماعات الموسعة للجان النقابية فى مواقع العمل وحضرها المندوبون النقابيون والقيادات العمالية النشطة.. وتوالت برقيات الإحتجاج على مجلس الشعب ورئاسة الجمهورية ضد مشروع القانون..

وأدت هذه التحركات الى تأجيل سفر عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة الى چنيف حيث يعقد مؤتمر منظمة العمل الدولية، فى محاولة منه لتهدئة الأوضاع ومتابعتها أولا بأول..

وطوال يوم الثلاثاء ١١ يونيو.. تكرر الاتصال التليفونى بين وزير العمل ونواب من مجلس الشعب بالنقابة العامة للصناعات الهندسية يخطرونها بالأخذ ببعض التعديلات الواردة فى مناقشات أعضاء النقابة..

وحضر «مصطفى منجى» عضو مجلس الشعب وسكرتير الاتحاد العام للشؤون الاقتصادية والنائب عمر فيصل الديب عضو النقابة العامة اجتماع الثلاثاء لاخطار النقابيين المجتمعين بالتعديلات التى وافقت عليها لجان مجلس الشعب، ولمنا قشتهم فى بقية اقتراحاتهم..

اقتصرت التعديلات التى تم الموافقة عليها، على حضور رؤساء اللجان النقابية اجتماعات مجالس إدارات اللجان التابعة، ومشاركة اثنين يمثلان العمال فى الجمعيات العمومية للشركات تختارهما النقابة العامة المختصة، ومشاركة النقابات العامة مع ادارات الشركات فى وضع لوائح ونظم العمل.

وعلى مدى أربع ساعات دارت مناقشات ساخنة بين «مصطفى منجى» والنقابيين المجتمعين، وافق فيها منجى على تبنى وجهة نظرهم بشأن اضافة «معاقبة كل من يقوم أصولاً عينية من الشركاء بأقل من قيمتها» حفاظا على المال العام وحتى لاتقوم أصول

أين القائد العام للقوات المسلحة؟

توقفت الدوائر الدبلوماسية والسياسية طويلا أمام القرار الجمهورى بتعديل وزارة الدكتور عاطف صدقى، حيث نص على تولى الفريق حسين طنطاوى لوزارة الدفاع دون القيادة العامة للقوات المسلحة.

ومن المعروف أنه منذ قيام الثورة عين **«عبد الحكيم عامر»** وزيراً الحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة ثم أضيف إلى اختصاصه منصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة عام ١٩٦٢. وقبل حرب عام ١٩٦٧ عين **«شمس بدران»** وزيراً للحربية (الدفاع) مع استمرار المشير عبد الحكيم عامر نائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة وقائدا عاما لها. وحدد هو بمرسوم منه إختصاصات وزير الحربية. وعقب هزيمة ١٩٦٧ تم الفصل بين منصب القائد العام ووزير الحربية فعين الفريق محمد فوزى قائدا عاما للقوات المسلحة، وأمين هويدى وزيراً للحربية، ولم يستمر الوضع أكثر من ٣ أشهر، تم بعدها الدمج بين المسؤولية العسكرية والسياسية فأصبح الفريق محمد فوزى وزيرا للحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة، وهو النظام المطبق فى الاتحاد السوفيتى ودول المعسكر الشرقى (سابقا)... واستمر العمل بهذا النظام إلى أن صدر القرار الجمهورى خاليا من منصب القائد العام للقوات المسلحة، ولفت نظر المراقبين عدم تعيين قائد عام للقوات المسلحة، وعدم إلغاء هذا المنصب، واستمرار البناء القيادى فى القوات المسلحة على نفس النظام الذى يرأسه قائد عام للقوات المسلحة.

ومازال المهتمون يضربون أخماسا فى أسداس ورئاسة الجمهورية تمسكت بالصمت.

بأبخس الأثمان اذا دخل شريكاً. ورفض اقتراحهم بالنص على رقابة جهاز الرقابة الادارية على الشركات بالاضافة إلى رقابة جهاز المحاسبات، ووضع ضوابط للفقرة التى تعطى مجالس ادارات الشركات القابضة حق «اجراء كل التصريحات التى من شأنها أن تساعد فى تحقيق كل أو بعض أغراضها» باعتبارها تهدد بتسلل رأس المال الأجنبى عبر القروض والمنح فى غيبة الدولة ودون الرجوع اليها. كما رفض وضع ضوابط لاختيار أعضاء مجالس الادارات حتى لايكونون ممن مارسوا أو يمارسون نشاطا منافساً لشركاتهم، واضافة نص يحظر اشهار افلاس الشركات العامة.

وقد سبق تحركات نقابة عمال الصناعات الهندسية، تحركات أخرى فى المناطق العمالية، كان أبرزها فى السويس. فتشكلت لجنة للدفاع عن القطاع العام ضمت جميع القيادات النقابية والعمالية بمواقع العمل بالسويس، وعقدت أربع ندوات وجلستى استماع بالمجلس المحلى للمحافظة ولقاء مع وفد لجنة الصناعة بمجلس الشورى، وأرسلت مذكرتين إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشعب حذرت فيهما من مخاطر هذا القانون على الاستقلال الاقتصادى والاستقرار الاجتماعى..

كما عقدت لقاءات نقابية واسعة فى المحلة الكبرى والأسكندرية وشبرا الخيمة وأمبابة وحلوان، أجمع الحاضرون فيها من القيادات العمالية والنقابية على رفض هذا القانون.

«خيار وفقوس» فى مجلس الشعب!

أثار قرار أغلبية الحزب الوطنى فى مجلس الشعب بإسقاط العضوية عن نائب النزهة (فئات) المنافس للدكتور «حمدى السيد» وتأكيد صحة عضوية نائب النزهة (عمال) بالمخالفة لنتيجة تحقيق محكمة النقض التى قضت ببطلان عملية الفرز وإعلان النتيجة بالنسبة لنائبى الدائرة، وبالمخالفة أيضا لتوصية اللجنة التشريعية. نواب حزب التجمع والمعارضة المستقلة صوتوا مع توصية اللجنة التشريعية وقرار محكمة النقض بإسقاط عضوية نائبى الدائرة.

أكدت دوائر مجلس الشعب أن التفرقة بين النائبين كانت بناء على قرار من أعلى مستوى فى الحزب الوطنى.

وكانت «اليسار» قد نشرت فى عدد أول يناير ١٩٩١ تحت عنوان يهمسون مانصه.. «مصادر فى الحزب الوطنى تؤكد أن مجلس الشعب سينظر لأول مرة فى نتيجة تحقيق محكمة النقض فى بعض الطعون المقدمة فى الانتخابات الأخيرة وسيقرر قبول بعضها وإسقاط عضوية عدد محدود من أعضائه الذين أحاط بفوزهم تزوير واضح، وإحلال الطاعنين محلهم وذلك لإعطاء صورة جديدة للمجلس أمام الرأى العام، خاصة وأن العناصر المتوقع دخولها إلى المجلس نتيجة لقبول هذه الطعون لاتمس سيطرة الحزب الوطنى وأغلبيته.

وتضيف هذه المصادر أن هذا الاتجاه الجديد سيتم بناء على تعليمات واضحة من الرئيس، بعد تقارير مختلفه وصلت إليه حول ملابسات سقوط عدد من شخصيات الحزب الوطنى مثل «د. حمدى السيد» أو الشخصيات المستقلة (وطنى)!!»

وقد تحققت نبوءة اليسار حرفيا.



حمدى السيد



ديون مصر ٣٦,٥ مليار دولار.. بعد التخفيض!

تقدر الدوائر الاقتصادية ديون مصر للعالم الخارجى بعد الاتفاق مع صندوق باريس بحوالى ٣٦,٥ مليار دولار، وذلك فى حالة تنفيذ المراحل الثلاث من اتفاق باريس. وعدم اقدام الحكومة المصرية على الاقتراض من جديد!



ومن المعروف طبقا لاحصاءات البنك الدولى أن ديون مصر فى منتصف العام الماضى كانت حوالى ٦٢ مليار دولار موزعة على النحو التالى

٤٣,٢ الدين العام
١ ديون عسكرية
٧,١ ديون قصيرة الأجل
١,١ ديون خاصة

وقد تم اعفاء مصر من ٧,١ مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية وديون عسكرية، و٧,٧ مليار دولار لدول الخليج، وحوالى ١٠,١ مليار دولار نتيجة لاتفاق باريس.

لفت نظر المراقبين أن اتفاق باريس والذى تقرر خلاله تخفيض ٥٠٪ من ديون مصر لسبع عشرة دولة هى «فرنسا- استراليا- النمسا- بلجيكا- كندا- الدنمارك- فنلندا- المانيا- إيطاليا- اليابان- هولندا- النرويج- أسبانيا- السويد سويسرا- بريطانيا- الولايات المتحدة الأمريكية» (أصل الدين ٢٠,٢ مليار دولار) سيتم على ثلاث مراحل ترتبط بتنفيذ مصر لتعهداتها لصندوق النقد الدولى.

تخصم فورا ١٥٪ من ديون حكومة مصر لحكومات دول نادى باريس ليصبح الدين ١٧,١ وبعد انتهاء الجزء الأول من برنامج الإصلاح فى أكتوبر ١٩٩٢ (بعد عام ونصف) يخصم ١٥٪ من نفس الدين. ليصبح الدين ١٤,٤ وفى يوليو ١٩٩٤ بعد انتهاء البرنامج ومراجعة نتائج سياسة «الإصلاح» المتفق عليها مع الصندوق يتم خفض ٢٠٪ لتصل نسبة الخصم إلى ٥٠٪ ويصبح الدين ١٠,١ مليار دولار.

حرب الأسعار

زبيب ١٦
خيار ٢٠٠

الدمار الشامل

شوارتسكوف:
حربنا فى الخليج كانت من أجل إسرائيل

أعلن الجنرال «نورمان شوارتسكوف» فى حديث لمراسل إذاعة الجيش الاسرائيلى، أن «اسرآئيل قدمت مساعدات قيمة وهامة جدا فى حربنا ضد «صدام حسين» ولا أريد الكشف عن تفاصيل مثيرة، ولكنى أقول أن إسرائيل قدمت لنا أكثر بكثير مما طلبنا منها. وأنا شخصيا مرتاح جدا للتعاون المشترك القائم بين واشنطون وتل أبيب، كما وأنى أنوى زيارة اسرائيل قريبا».

وأكد شوارتسكوف أن الولايات المتحدة دولة مدينة لإسرائيل.. «وبإمكانكم أن تثقوا بها وتعتمدوا عليها، وأنها لن تتخلى عنكم. وأمريكا لاتتخلى عن أصدقائها. إن الحرب التى خاضها رجالنا فى منطقة الخليج ضد «صدام حسين» كانت من أجلكم.. من أجل إسرآئيل. وقد عمل الرجال على تحطيم عدوكم.. العدو الرئيس لكم فى المنطقة»

وتحدث شوارتسكوف عن القوات العربية التى شاركت فى التحالف فقال..

«لقد كانت هناك قوات عسكرية من أكثر من دولة عربية، لكنها لم تشارك جميعها بصورة فعلية فى القتال. وأعتقد أن المحاربين المصريين كانوا من أفضل المحاربين العرب الذين شاركوا فى القتال ضد العراقيين..

لقد كانت هناك قوة عسكرية سورية ويمكننى القول بأن اداء أفراد هذه القوة كان متدنيا ولايتمتعون بخبرات قتالية مناسبة وأعتقد أن أحدى الوحدات العسكرية السورية شاركت إلى جانب الوحدات المصرية بفتح الثغرات فى حقول الالغام التى زرعها العراقيون داخل الكويت، ومن خلال هذه الثغرات تمكنت بعض القوات المهاجمة من التقدم.

بالنسبة للسعوديين فلم يكن لهم أى دور هام على صعيد تحرير الكويت، على الرغم من أن بعض طوابير الدبابات السعودية دخلت الكويت، لكنها كانت دائما فى المؤخرة وبعض الوحدات السعودية والكويتية التى أرادت أن تكون فى المقدمة قد تسببت بإعاقة تقدمنا، وقد طلبنا من قادة هذه الوحدات التراجع نحو المؤخرة حتى يتمكن رجالنا من أداء مهمتهم بصورة مرضية.

وأريد أن أقول هنا بأن أداء المحاربين السعوديين والكويتيين كان أسوأ بكثير من أداء المحاربين السوريين. وكانت هناك قوات عربية أخرى لم تشارك فى القتال. وقد امتنع أفراد هذه القوات عن أطلاق رصاصة واحدة على العراقيين.

جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية. قال للرئيس السورى حافظ الأسد أثناء مباحثاتهما الصعبة فى دمشق واصرار الرئيس السورى على مشاركة الأمم المتحدة وفعالية مؤتمر السلام.. يبدو أن الرئيس يتصور أن العراق فقط هو المهزوم فى حرب الخليج. لقد هزم العرب جميعا ياسيادة الرئيس!!

حكايات عن التعذيب

من أرشيف المحاكم

بدأت يوم الاثنين ١٠ يونية الماضي محاكمة المتهمين باغتيال الدكتور «رفعت المحجوب». وكالعادة فى القضايا السياسية خلال السنوات العشر الأخيرة، طالبت هيئة الدفاع بطلان اعترافات المتهمين لكونها وليده التعذيب والإكراه البدنى والمعنوى.
فما هى حكاية التعذيب فى مصر..؟
وهل هو حقيقة أم سلاح يخفى المتهمون جرائمهم خلفه؟ هذا ما نحاول الإجابة عنه فى الصفحات التالية.

كان التعذيب شائعا ومشروعا فى عصور الظلام الانسانى.. ويحفل سجل التعذيب بأشكال وأنواع بشعة ضد المتهمين المشتبه فيهم بارتكاب جرائم مالحملهم على الاعتراف. وفى العصور الوسطى أخضع المتهمون لاختيارات عسيرة إنتظارا لبيان «الحكم لله» فى شأنهم.. كأن تقيد يد المتهم اليمنى إلى قدمه اليسرى ثم يلقى به فى ماء نهر أو حوض ماء فإذا عزق» المتهم، كان ذلك دليلا على إدانته، أما إذا طفى على السطح رغم ذلك فهو برىء وقد أنقذه الرب لبرائته.

وفى فرنسا إبان عهد «لويس الرابع عشر» - عام ١٦٧٠، كان القانون ينص صراحة على وجوب سؤال المحقق للمتهم ثلاث مرات للحصول على اعترافه.. مرة قبل التعذيب وثانية أثناء التعذيب وثالثة بعد وقف التعذيب.

ولكن ومع تقدم الحضارة الانسانية أصبح التعذيب مدانا ومجرما دوليا وإنسانيا، وفى أغلب الدساتير والقوانين فالاعلان العالمى لحقوق الانسان (١٩٤٨) ينص مادته الخامسة...» لايجوز إخضاع أى فرد للتعذيب أو العقوبة أو معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة».

وتنص الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) فى مادتها السابعة. «لايجوز اخضاع أى فرد للتعذيب أو العقوبة أو معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة..»

وفى مجموعة قواعد الأمم المتحدة الخاصة بالحد الأدنى لمعاملة السجناء (١٩٥٧) تنص فى المادة ٣١.. «تحظر العقوبة البدنية والحبس فى زنزانة مظلمة، وجميع ضروب العقوبة

هشام مبارك

القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة حظر اتاما كجزاءات تأديبية»

وفى المدونه الخاصة بقواعد السلوك للموظفين المكلفين بانقاذ القوانين ١٩٧٩.

المادة الخامسة «لايجوز لأى موظف من الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ان يقوم بأى عمل من أعمال التعذيب، أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو

حسن أبو باشا
قضية الجهاد
والحركة الشعبية



المهينه أو ان يحرض عليه أو ان يتغاضى عنه، كذلك لايجوز لأى من الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين أن يتذرع بأوامر عليا أو بظروف استثنائية.. لتبرير التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة..»

ويعرف الإعلان ضد التعذيب الصادر عن الأمم المتحدة (الجمعية العامة ٩ ديسمبر ١٩٧٥) التعذيب بأنه..» أى عمل ينتج عنه ألم أو عناء شديد، جسديا كان أو عقليا - يلحق بشخص بفعل أحد الموظفين العموميين أو بتحريض منه، وذلك لأغراض مثل الحصول من هذا الشخص أو شخص آخر على معلومات أو اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه فى أنه ارتكبه، أو تخويف أشخاص آخرين..»

الجزاء الهميونى

أما فى مصر، ورغم أن الدستور ينص فى المادة ٤٢..» كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأى قيد، يجب معاملته بما يحفظ كرامة الإنسان ولايجوز إيذاؤه بدنيا أو معنويا، كما لايجوز حجزه أو حبسه فى غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون. وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيىء مما تقدم أو التهديد بشيىء منه، يهدر ولايعول عليه..»... فالتعذيب كان ولايزال يمارس على نطاق واسع، ليس فحسب لحمل المتهم على الاعتراف بارتكاب الجرائم، ولكن كأسلوب ومنهج للتعامل مع المواطنين فى السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة، وبل فى أى تعامل بين بعض ضباط وجنود الشرطة

والمواطنين.

ويحفل التاريخ المصرى بصور وأشكال وصنوف من التعذيب بدءا من قانون الجزاء الهميونى الذى طبق حتى نهاية القرن التاسع عشر ليعاقب بالصلب والجلد «كل من صدع دماغ الباشا».. مرورا بالعهود الحديثة أيام «اسماعيل «باشا.. صدقى» «وابراهيم عبد الهادى» وثورة ٢٣ يوليو حتى اليوم.

وقد أدانت محكمة النقض «المصرية فى حكم شهير لها أصدرته عام ١٩٣٢ ماتعرض له المواطنون فى «البدارى» من تعذيب على يد رجال الشرطة فى ظل حكومة اسماعيل صدقى عام ١٩٣٠. وسجل التاريخ جرائم التعذيب الوحشى لجماعة «الإخوان المسلمون» عام ١٩٤٨ فى ظل حكومة «ابراهيم عبد الهادى» وكذلك جرائم تعذيب الشيوعيين والإخوان المسلمين فى أبو زعبل والقلعة وطرة خلال ثورة ٢٣ يوليو.

ولكن مانشهده هذه الايام منذ اغتيال السادات فى اكتوبر ١٩٨١ وتولى حسنى مبارك للسلطة، أمراً مغايراً تماما. فمصر تعيش موجة تعذيب عمياء مجنونه ضد السياسيين، وضد المواطنين العاديين..

وكان أول ضحايا هذه العاصفة الهوجاء.. عناصر المتهمين بالانتماء إلى التنظيم الذى نفذ عملية اغتيال السادات.

ففى خلال عامى ١٩٨١، و١٩٨٢، وعلى مدار شهور طويلة، تعرض المتهمون فى تنظيم «الجهاد لتعذيب واسع النطاق، طال من شارك فعلا فى التنظيم وفى إرتكاب الجرائم، كما طال أبرياء قبض عليهم صدفة نتيجة شبهات أو صدفة، ولم يشاركوا قط لا فى التنظيم ولا فى الأحداث التى إجتاحت مصر عقب اغتيال السادات.

روتين التعذيب

لقد أوضحت قضية تنظيم الجهاد وحيثيات الحكم الصادر فيها القاعدة التقليدية التى تعتمدها أجهزة الأمن.. وتتمثل فى تجميع الأدلة وعلى الأصح إصطناعها وتلفيقها كأسلوب سهل فى تحقيق القضايا السياسية والعنصر الاساسى فى هذه الادلة المصطنعة يقوم على انتزاع اعترافات صحيحة أو كاذبة من المتهمين تحت تأثير التعذيب البشع الذى يتعرضون له. والنتيجة انهيار الأدلة الملفقة ومن بينها الاعترافات التى يستبعدها القضاء لانها وليدة إكراه وتعذيب ومن ثم التشكيك فى باقى الادلة «الحقيقية» الامر الذى آدى بالفعل الى تقوية موقف متهمين قد يكونون ارتكبوا حقا هذه الجرائم أو تلك.

فى هذا السياق يمكن تفسير صدور احكام البراءة ل ١٩١ متهما (وهو عدد ضخم من اصل ٣٠٢ متهما فى قضية تنظيم الجهاد (عام ١٩٨١) فقد تضاربت اعترافات المتهمين وثبت أن أغلبها نتيجة للتعذيب.

وقد أشارت حيثيات الحكم فى هذه القضية إلى أنه «فى العصر الحديث تخلص الاستجواب من فكرة التعذيب بعد أن سادت حقوق الانسان وصدرت اعلانات هذه الحقوق التى حذرت من تعذيب المتهم وأكدت هذا المعنى الاتفاقيات الدولية للحقوق المدنية والسياسية... لأن الهدف من الاجراءات الجنائية ليس هو كشف الحقائق بعيدا عن احترام حرية المتهم... مما يتعين معه إحترام حريته وتأكيد ضماناتها فلا قيمة للحقيقة التى يتم الوصول اليها على مذبحة الحرية لأن الشرعية التى يقوم عليها نظام الدولة تتطلب حماية الحرية من السلطة والقانون الذى تخضع له الدولة يكفل إحترام الحريات بقدر ما يعمل على معاقبة المجرمين، إذن فتغليب جانب السلطة والعقاب على جانب الحرية والضمانات، ليس إلا إفتئات على الشرعية وخروجا على أهداف القانون، من أجل ذلك يتعين أن يكون الاستجواب نزيها لمعرفة الحقيقة»..

وقضى المحكمة فى حيثياتها لتؤكد أنه..» ثبت لدى المحكمة على وجه القطع واليقين، من أقوال المتهمين المؤيدة بالتقارير الطبية، ومن تأخر عرضهم على النيابة العامة.. ومن ظروف القبض على المتهمين، وعدم وجود معلومات مسبقة لدى أجهزة الأمن.. أن أجهزة الأمن اعتدت على غالبية المتهمين وقامت بتعذيبهم وأحدثت ببعضهم إصابات خطيرة إستدعت نقلهم إلى المستشفيات العامة ومنها مستشفى الشرطة.

وكان الغرض من هذا الاعتداء الحصول على اقرارات من المتهمين بالجرائم التى وقعت وظروف قوعها والمشتركين فيها..

لذلك قررت المحكمة استبعاد «الدليل المستمد من اقوال من ثبت الاعتداء عليه من المتهمين.. لانها وليدة اكراه مادى ومعنوى وليست وليدة ارادة حرة..»

ويعد هذا الحكم القاسى على اجهزة الأمن الذى كان عنوانا على فشلها ودلل على عقم اسلوبها فى تحقيق القضايا السياسية.. هل توقفت عن اقتراف جرائم التعذيب؟

الاجابة يمكن الوصول إليها من خلال قرآءة فى أرشيف المحاكم لعقد من الزمان فى الفترة من ٨١-١٩٩١..

شيوعيون.. واسلاميون

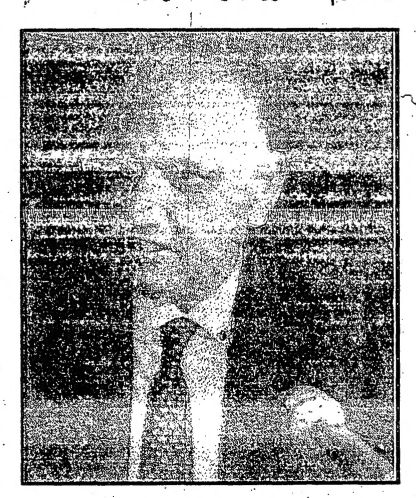
نستهل هذه القرآءة بالقضية رقم ٧٨ لعام ١٩٨٣ «الحركة الشعبية» المعروفة اعلاميا بالتنظيم الشيوعى المسلح. ففى هذا العام اعلنت اجهزة الأمن فى مانشتات نبأ القبض على تنظيم يعد كوادره للكفاح المسلح. وبعد جولة من التحقيق مع هذه الكوادر فى مقر أمن الدولة بلاظوغلى اعترفوا تفصيليا وتم تقديمهم للمحاكمة.. فكيف جرت هذه التحقيقات. وما هى الأساليب التى اتبعت فيها؟

نستمع مرة أخرى الى حكم القضاء تشير حيثيات الحكم إلى ان المحكمة اهدرت «اعترافات بعض المتهمين..» لأنه «لم يكن المناخ الذى جرت فيه التحقيقات مناخ حرية واختيار انما كان مناخ تعذيب واكراه..».. «ان هذا التعذيب اثبتته التقارير الطبية الشرعية..»

واضاف الحكم إلى ان جميع المتهمين: «اجمعوا على انهم تعرضوا للتعذيب فى مباحث أمن الدولة لحملهم على الاعتراف.. وقد ناظر المحقق مابهم من اصابات حيث وجد بمحمود كدمه بالقدم اليمنى وسجحات بالزراعين الايمن والايسر فى اماكن متفرقة ووجد بأحمد التونى كدمات بالجانب الأيسر من جسمه وفى منتصف ظهره وبأعلى زراعة الأيمن..»

واشار الحكم إلى ان المتهمين «قد ادلوا باعترافات واقوال فى تحقيقات نيابة أمن

زكى بدر
قضايا محلات الفيديو
والتنظيم الناصرى وعين شمس و...



الدولة العليا ثم عادوا جميعا فعدلو عنها مقررين انهم تعرضوا لصنوف التعذيب المادى والنفسى على ايدى ضباط مباحث أمن الدولة ابان اعتقالهم بسجن القلعة وان اقوالهم واعترافاتهم جاءت وليدة هذا التعذيب والإكراه الذى شرحوه تفصيليا للنيابة.. ومن ثم لم تأت اعترافاتهم وليدة ارادة حرة..»

واضاف الحكم: «وفى ضوء ماتقدم جميعه فان المحكمة لاتطمئن إلى الاعترافات المنسوبة للمتهمين جميعا فى التحقيقات وتهدرها ولاتعول عليها وتستبعد ماساقته نيابة أمن الدولة..» ومن ثم فقد برأت المتهمين من تهمة التنظيم..

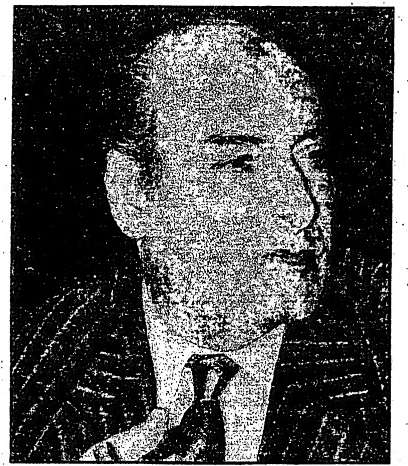
وفى عام ١٩٨٦ احترقت عدة محلات لبيع شرائط الفيديو بالاسكندرية بفعل فاعل. ولأن الجماعات المتطرفة قد دأبت على مهاجمة هذا النوع من النشاط التجارى فى منشوراتها باعتبارها «رجسا من عمل الشيطان» فدارت شبهات اجهزة الأمن حول عناصر من هذه الجماعات كفاعلين لهذه الجرائم. وبعد مضى فترة قصيرة على الحرائق التى نشبت فى هذه المحلات اعلنت الصحف نبأ القبض على المتهمين واعلنت انهم ينتمون إلى الجماعة الاسلامية.

وبعد فترة من القبض على هؤلاء المتهمين قدمتهم اجهزة الأمن إلى المحكمة وكانت هذه الفترة كافية لتمارس الأجهزة دورها المعتاد مع المتهمين. ولم يكن هذا الدور سوى إجبار المتهمين على الاعتراف بارتكابهم لهذه الجريمة باتباع اساليب الدرجة الثالثة وأهمها التعذيب.

وقد اشار بعض المتهمين إلى «أنهم تعرضوا خلال استجوابهم من قبل النيابة للتعذيب بما فى ذلك الضرب».. وادخال عصى أواصبع فى «الشرج» وبعد أن تيقنت المحكمة من التعذيب الذى تعرض له المتهمون قضت باهدار اعترافاتهم التى وصفها الحكم بانها «صدرت عن ارادة مشوبة بالقهر جافتها الحرية المطلقة فى التعذيب..»

٣ أحكام فى عام

وفى قضية اخرى مشابهة تتعلق ايضا بحرق محلات الفيديو لكنها فى اصابة هذه المرة عام ١٩٨٦، القت مباحث أمن الدولة القبض على أربعة اشخاص من الجماعة الاسلامية وكان من بين التهم الموجهة اليهم تهمة تشكيل منظمة غير مشروعة تهدف إلى الاطاحة بالمبادىء الاساسية للدولة!! واشعال النار فى محلات الفيديو. وقدموا إلى المحاكمة تصحبهم اعترافاتهم التفصيلية نتيجة التعذيب.



عبد الحليم موسى
قضية اغتيال رفعت المحجوب

وقد قضت المحكمة ايضا ببراءة جميع المتهمين فى القضية استنادا إلى أن «الاعتراف المنسوب للمتهمين قد يكون فى اعتقاد المحكمة وليد اكراه ويجب اطراحة وعدم التعويل عليه كدليل من ادلة الدعوى..»

ولم يكن عام ١٩٩٠ أسعد حظا من الاعوام الماضية التى شهدت العديد من الاحكام القضائية التى فضحت سلوك اجهزة الأمن من تعذيب المتهمين لحملهم على الاعتراف فخلاله صدرت ٣ احكام كان اشهرها على الاطلاق الحكم الذى اصدره المستشار «سعيد العشماوى» فى قضية التنظيم الناصرى ففى هذه القضية وعلى الرغم من جولات التعذيب العديدة التى تعرض لها المتهمون فلم تسفر سوى عن إجبار المتهم الثالث جمال الدين منيب «على الادلاء باعترافات ضد المتهمين الأخرين دحض كافة الأساليب التى دأبت الأجهزة على استعمالها فى تحقيق القضايا السياسية.. حيث اشار إلى انه «عن اعترافات المتهم الثالث فى تحقيقات النيابة فإن هذه الاعترافات لاتشق إلى يقين المحكمة سبيلا ولاتجد إلى ضميرها طريقا فتعزف عنها المحكمة غير مطمئنة لها.. فقد جاء فى التقرير الطبى الشرعى بأن بالمتهم آثار اصابية..»

واشار الحكم إلى كثير من المتهمين قد ذكروا «وقوع تعذيب عليهم من ضباط مباحث أمن الدولة كان بعضه تعذيبا ماديا.. ان هذا التعذيب المادى وصل إلى حد وضع قطع خشبية فى دبر بعض المتهمين..»

واستصرخ الحكم الضمير الانسانى حين اشار إلى ان: «يقين المحكمة ليفزع وضميرها يجزع وهى ترى ان أى مهتم قد تعرض للتعذيب المادى والنفسى والعقلى ويزداد الفزع ويتضاعف الجزع إن حدث التعذيب بصورة وحشية فظيعة كوضع قطع خشبية فى دبر المتهمين.. ولاتجد المحكمة فى عصر حقوق الانسان وزمن حرية الوطن والمواطنين وصفا ملائما تصفة به ولاتريد ان تتدنى لتصفة بوصفة البشع غير انها ترى فى التعذيب عموما عدوانا على الشرعية من حماة الشرعية واعتداء على حقوق الانسان ممن واجبة الحفاظ على حقوق الانسان...»

أما الحكمان الثانى والثالث اللذان صدرا عام ١٩٩٠ فيتعلقان باحداث عين شمس وماتلاها من اعتداءات على عدد من ضباط الشرطة عقب اقتحام أجهزة الأمن لمعاقل الجماعة الاسلامية هناك فى عام ١٩٨٩. وقد قدمت أجهزة الأمن ٤ امتهما فى القضيتين ٢٧٣١ سنة ٨٩، ٢٧٣٠ سنة ٨٩ للقضاء.

وقد اشار الحكمان إلى انه: «قد ثبت وجود عديد من الاصابات ببعض المتهمين.. وقد ثبت من مناظرة النيابة فى كثير من الاحيان، وجود اصابات بالمتهمين كما ثبت من التقرير الطبى الشرعى الواقع على صالح سعيد- من المتهمين- ان به اصابات تحدث وفقا للتصوير الذى قال به.. كما ثبت من التقرير الطبى الشرعى على المتهم عشرى محمد السيد انه به اصابات تحدث من كرباج..»

واضافت المحكمة: «وحيث ان الثابت من اوراق الدعوى ان جميع من سئلوا فيها قد قرروا بوقوع اعتداءات وتعذيب عليهم تتوارح بين الصفع والركل والضرب والصعق بالكهرباء لحملهم على الإدلاء باقوال معينة..»

واشارت المحكمة إلى ان: «وان كان الاعتراف يطلق عليه انه سيد الادلة الا انه دليل تحيط به الشبهات بطبيعته لمجافاته للوضع الطبيعى للامور اذ انه باعتراف المتهم يكون قد قدم دليل ادانته لنفسه. فكيف يمكن تفسير اصرار أجهزة الأمن على اقتراف جريمة التعذيب رغم يقينها بأنها السبب فى تبرئة المتهمين؟!

وكيف نفسر اصرار وزراء الداخلية المتعاقبين- ومعهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء- على انكار وقوع جريمة التعذيب؟

وأين دور النيابة العامة فى حماية المتهمين من التعذيب؟

وفى النهاية هل يمكن منع التعذيب؟ اسئلة تحتاج منا إلى إجابات فى مرات قادمة.

ميزانية جديدة
لخدمة الرأسمالية الكبيرة والطفيلية

مصباح قطب

الآن: لماذا يبدو كل شيئ على قديمه... بعد أن وافق مجلس الشعب على قانون ربط الموازنة العامة للدولة ٩٢/٩١، وعلى قانون الخطة لنفس العام، ورغم المعارضة الموضوعية الشاملة لنواب حزب التجمع والمستقلين، ورغم النشريات الانتقادية اللاذعة لعدد كبير من نواب الحزب الحاكم، وعلى رأسهم **د. زكريا عزمى**، رئيس ديوان رئاسة الجمهورية؟

الحديث هنا يتجاوز تأكيد الرئيس مبارك بأن الوزير **«الرزاز»** أفضل وزير مالية لمصر، ذلك التأكيد الذى صدم الطامحين إلى المنصب، مثلما صدم رسامى الكاريكاتير الحكوميين، الذين استباحوا شخصية الوزير طوال شهور الحديث عن التعديلات الوزارية المرتقبة... ولعله لم يصدم كثيرا... أولئك المتطلعين إلى تغييرات شاملة فى السياسات والأفراد. كما يتجاوز الحديث أيضا الملعوب الذى نصبه **«كمال الشاذلى»** ممثل الأغلبية فى البرلمان- إن جهلا أو عمدا- بتحويل مناقشة الموازنة العامة، إلى مناقشة مكررة لبيان الحكومة على طريقة أين تشغيل الشباب فى الصيف ياسيدى الرئيس؟!

فيم سنتحدث أذن؟ وماهو «القديم» الذى نقصده؟

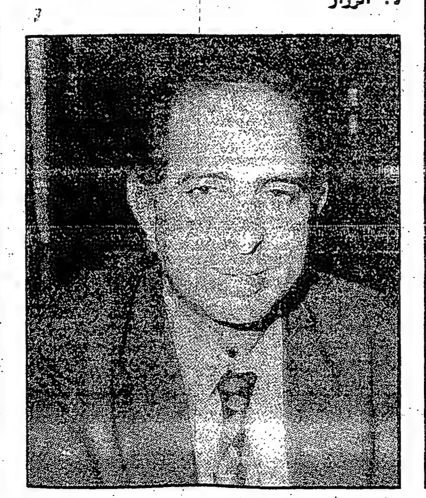
وماذا عن الأقدم منه (أقصد قبل ١٩٥٢ تحديدا)؟

وكيف تطورت الذمة المالية للدولة المصرية بين الحقبتين وإلى أين تتجه فى ضوء أول موازنة غداة الاتفاق مع صندوق النقد الدولى؟ أين الإنتاج وأين الفقراء؟

ركزت المعارضة فى مجلس الشعب، بزعامة **«خالد محيى الدين»** اثناء مناقشة الموازنة العامة لعام ٩٢/٩١ على التأكيد بأن الموازنة، فى جانبى الايرادات والاستخدامات، تضر بالفئات الفقيرة والمتوسطة، من حيث أنها تنحو إلى زيادة القدرة الجبائية للدولة، خاصة فى مجال الضرائب غير المباشرة، التى تتحملها الطبقات الفقيرة، وخفض دعم مستلزمات الإنتاج، وخفض اعتمادات الخدمات الإجتماعية، وعمليا تخفض الأجور بالرغم من الزيادات الظاهرية فيها. وطرح **خالد محيى الدين** بشكل محدد ضرورة رفع حد الإعفاء فى ضريبة الدخل العام إلى ٥ الاف جنيه بدلا من ٢٠٠٠ وهو الرقم الثابت منذ صدور القانون رقم ١٥٧ لسنة ٨١ للضرائب على الدخل.

وقد أعلنت الحكومة فى نهاية مناقشات الموازنة انها سترفع حد الإعفاء إلى ٣٠٠٠ جنيه فقط (من أول يوليو ويحتاج ذلك لتعديل تشريعى لم تتقدم به الحكومة حتى الآن؟!). وقال **«الرئيس مبارك» إنه أمر** بزيادة حد الإعفاء بعد أن شاهد مناقشات الاعضاء فى التليفزيون غير ان الخدعة هنا تتمثل فى إعلان رئيس الحكومة الصادق الأمين أن الزيادة فى حد الاعفاء ستكلف الحكومة نحو (٥٠) **مليون جنيه**. بينما أكدت مصادر مسؤولة فى الدوائر المالية انها لن تكلف الدولة أكثر من ١٠ **مليون جنية**

د. الرزاز



وللعلم فإن اجمالى حصيلة الضريبة العامة على الدخل لايصل إلى ٣٪ من إجمالى حصيلة الضرائب المباشرة. وقد كشفت دراسة هامة لباحثين قدمت لرابطة الضرائب إن الضريبة العامة على الدخل كانت فى أول سنة للخطة الخمسية الأولى ٨٢/٨١= **١٧ مليون جنيه**، ووصلت فى نهاية الخطة إلى **٥٧ مليون جنيه** وكشفت الدراسة عن تذبذبات غير مبررة فى ربط وتحصيل هذه الضريبة، كما أكدت أيضا أن الضريبة على المرتبات كانت أكثر الضرائب تطورا بسبب الخصم من المنبع وانعدام التهرب. وكانت هذه الضريبة **٥١ مليون جنية** فى بداية الخطة ثم أصبحت ١٣٣ مليون جنية.

الشفافية السوداء!

غير أن ماتقدم ليس كل شيئ... فالنظر إلى عشرات الأوراق المتعلقة بالخطة والموازنة، والتى عرضت على مجلس الشورى ثم الشعب.. وأقرت، يمكن أن نأخذ فى الاعتبار الأرقام والملاحظات التالية:

- استمر العمل بنظام **أكبر قدر من التعمية»** فى عرض الموازنة العامة للدولة (التعبير للدكتور محمود عبد الفضيل)، على الرغم من التبسيطات التى قدمها وزير المالية لبعض المصطلحات فى بيانه المالى، وعلى رغم التفاصيل النسبية فى مشروع الخطة. المفارقة المثيرة للبكاء أن للتعمية هذا العام طعما يختلف عما عداها منذ ١٩٥٢ وحتى الآن وذلك بسبب الاتفاق مع صندوق النقد الدولى، وخضوع الحكومة للتفتيش الدورى على اجراءاتها المالية والاقتصادية.

ويمكن القول إن البرلمان الحقيقى «لمصر»، وبلا مبالغة، هو ممثلو الديانة، الذين يناقشون انفاق وموارد الدولة المصرية بالمليم ويعدلون فيها (نكاية فى الدستور ايضا!) على هواهم وفى هذه النقطة تحديدا يبرز التاريخ. فقد راجعت فى وزارة المالية قانون ربط موازنة مصر عام ١٩٥٠/٤٩ (بعد هزيمة فلسطين) وقانون موازنة ٦٩/٦٨ بعد هزيمة يونيو ومعنا قانون ٩٢/٩١ بعد هزيمة حرب الخليج والصندوق. فوجدت عجبا.

ففى الميزانية الأولى الممهورة بتوقيع الملك

الفاسد (فعلا!!) فاروق فى ١٣ أغسطس ١٩٤٩ من قصر رأس التين ذهلت لقدر الوضوح والمعلومات فى الموازنة ابتداء من عرض مفصل للغاية لمخصصات «جلالة» الملك، والديوان الملكى ومن فى المعية الملكية.. بل ومخصصات الركايب والعليق والوظائف المختلفة فردا افردا من رئيس الديوان إلى أصغر منجراتى فى القصر وتتناول موازنة وزارة الحربية والبحرية تفاصيل التفاصيل فى كافة الأسلحة بما فى ذلك الأموال السرية المخصصة لمخابرات حرس الحدود، مع النص على أنه لايجوز تجاوز البند الأخير الا بعد العودة للبرلمان، (ونفس الأمر مع المخصص للمخابرات)، وتفاصيل ماسيتم إنجازه فى مجال التسليح والتشييد وصولا إلى ماسينفق كبدل عدوى لمساعد معمل فى المكان الفلانى ! وكمرتبات (٦ عاملات لتفتيش المشبوهات، وهن يعملن ضمن حرس الحدود).

ثم تفاصيل عن الأملاك الأميرية والتفاتيش والضرائب المختلفة تحديدا والجمارك بمافيها الرسم الإضافى على الكماليات وكان سيبلغ ٢ مليون جنية من اجمالى ٧١٫٣ مليون جنية ايرادات الجمارك (يالها من فكرة) وقتها. وايرادات متنوعة منها ايرادات تلقيح المواشى!! ونكتشف أن من بين الموارد المخصصة لخفض تكاليف المعيشة وتنظيم عمليات التموين «كذا» كرسوم على الويسكى والجن!!

عالم كامل من السياسة والإقتصاد والاجتماع وعلوم اللغة والبيان... كل ذلك كان يباع للمواطن فى طبعة فاخرة بثلاثين قرشا. ومن البدهى اننا لن نقع فى أسر الخطاب الديماجوجى الذى يصور هذه المرحلة باعتبارها الجنة التى سرقها «لصوص» يوليو وخربوها... بيد اننا نتساءل لماذا ارتبط التقدم الاجتماعى والاقتصادى بالتعتيم السياسى وبالاستبداد ؟ او فقط نتحسر إن المادة (٥) من موازنة ١٩٥٠/٤٩ تنص : **لايجوز اطلاقا تعيين موظفين احتسابا على وفورات الميزانية او ترقية موظفين بصفة شخصية أو قيد موظف على درجة أدنى من درجته... كذلك لايجوز بغير اذن البرلمان تعديل عدد الوظائف المدرجة بالميزانية ودرجاتها... الخ!!**

أما فى ٦٩/٦٨، فقد صدر قانون ربط الموازنة ممهورا بتوقيع الزعيم **«جمال عبد الناصر»**، وكسابقيه ينص فى متنه على


لطفى واكد

إجازات معينة لوزير المالية او الوزير المختص... وينص أيضا على سريان التأشيرات العامة على كافة الجهات، وهى التأشيرات التى تلحق بالموازنة وتعطى البيروقراطية الحق فى جعلها موازنة ثانية تقريبا **(تجاوزت ٥٥ تأشيرة فى موازنة ١٩٩٢/٩١)** وتمتلئ خانات القوات المسلحة بالشُرط (-) فى الأجور والمصروفات الجارية ويتكثف الغموض فى ادغام الدفاع بالأمن بالعدالة كقطاع واحد، ويتكثف أكثر عندما يتعلق الأمر بالرئاسة والجهات التابعة لها (قال الرزاز إن الهدف الأول لميزانيته هو تحقيق احتياجات القوات المسلحة... وكأننا بصدد ميزانية حرب!! والمقصود طبعا «المجاملة») وهو نفس الغموض الذى يترعرع الآن فى الموازنة الجديدة... رغم كل هذا الانفتاح.. وكل ذاك التحرير .. وكل ذلك الوجود الكثيف للأمريكيين بالذات فى أجهزة المالية

زكريا عزمى



والضرائب والجمارك.. ناهيك عن خبراء الصندوق وبالمناسبة الوضوح فى الميزانية لايتطلب تعديل الدستور ولاعلاقة له بحق مجلس الشعب فى القبول أو الرفض.

- الملاحظة الثانية انتقال جزء كبير من «الحركة» المالية إلى البنك المركزى، عبر **الحسابات الخاصة** وهو ماكان مثار احتجاج نواب الحزب الوطنى انفسهم ومنهم د. **زكريا عزمى** والنائب **توفيق عبده اسماعيل** رئيس لجنة الخطة والموازنة وقالت لى د. **فائقة الرفاعى** ان الحسابات الخاصة نوعان: واحد تجنب فيه فروق أسعار الدولار، ويمول منه عجز الموازنة والثانى لضمان الانتظام فى سداد الديون... سنة بسنة. ويظهر كل ذلك فى الموازنة العامة كودائع للحكومة لدى البنك المركزى، ومطلوبات البنك من الحكومة دون تفاصيل.

على ذكر «المركزى» علمت ان أجانب كانوا ينظرون للدولة المصرية على انها «هفق» من سوء أوضاعها إلى حد أنهم طلبوا أن يضاربوا لها برصيدها من الذهب، لدى البورصات الدولية، والمكسب «بالنص»!! الحمد لله ان الدولة رفضت!

- ضمن سلسلة الأكاذيب الحكومية فان الموازنة تقرر أن حجم الدعم **٤٥٢٠ مليون جنية** وكان من قبل **٣٥٧٩ مليونا** ومن الأولى مبلغ **٣٣٠٤** لدعم السلع التموينية الأساسية. ولأن الوزير ذكر باقى كافة بنود الدعم فى بيانه المالى فيمكننى استنتاج أن المبلغ السابق يتضمن نحو مليار جنيه لما يسمى بدعم المنتجات البترولية والطاقة طبقا للحسبة السخيفة لسعر هذه المواد دوليا دون مراعاة كلفة انتاجها المحلية، ويتضمن رقما كبيرا من ناتج رفع سعر دولار البنك المركزى والاسم إن الدعم زاد!

وقد تساءل نائب التجمع **عبد العزيز شعبان** بحق:اذا كان دعم السلع التموينية قد زاد فلماذا اختفت السلع التموينية المدعومة أو كادت من البطاقات وخارجها ؟

وبالمناسبة تتيح الصحف السعودية (الرجعية) لقرائها مساحة واسعة لتتبع أسعار المحاصيل المختلفة والسلع فى البورصات الدولية يوما بيوم، وطبقا لتواريخ التعاقد والتسليمات مما يمكن من كشف المستور فى أى ادعاء بالدعم أو تجاوزات الأسعار المحلية .. لماذا لاتتأسى بتلك الصحف الممولة من دول الغموض والدهاليز ياعالم؟!

- افلتت من **د. الجنزورى** وزير التخطيط عبارة طريفة فى بيان الخطة تؤكد

أننا نسعى للتوظيف الكامل . والطريف ان المرصود فى الموازنة للتشغيل الجديد وحاجة أخرى اسمها الحتميات المختلفة! ٤٥٩ مليون جنية ومستهدف توظيف نحو ١٣٠ ألفا بينما طالبى العمل نحو ٤٥٠ ألف سنويا!

– بلغ العجز الكلى فى الموازنة ٩ر٣ مليار جنية (حوالى ١٠٪ من الناتج) وربما لهذا السبب، على رأى د. **اسماعيل صبرى عبد الله**، فان د. الرزاز هو أفضل وزير مالية لمصر! وبلغ عجز الميزان التجارى ٨ر٢٠ مليار جنية وعجز ميزان المدفوعات ٧ر١٧ مليار جنية وقد زادت الضرائب العامة من ١ر٩ مليار جنيه عام ٨٢/٨١ إلى نحو ٥ر٩ مليار عام ٩٢/٩١ والجمارك من ١ر٦ مليار إلى ٥ر٤ مليار وقد سبق اعضاء الحزب الحاكم انفسهم واكدوا أن زيادة الايرادات فى موازنة ٩٢/٩١ تأتى من الجباية لامن التطور الاقتصادى

ومن الأرقام المضحكة المؤسية أن الدولة تقدر لضريبة الملاهى ان تكون ٧ر٢٠ مليار جنيه عام ١٩٩١ وللضرائب على المبانى أن تكون ٣٥ مليون جنيه . ومن القروض الميسرة سيتم توزيع ١٠ مليون جنيه لاسكان الشرطة- ومثلها للأمن الغذائى! ومثلها للقطاع الخاص ليستصلح بها الأراضى (و٤٠ مليون لـ ق. ع لاستصلاح الأراضى). ومن المقرر أن تنقص ضريبة الأيلولة ٥ مليون جنية برغم (الحصيلة المرتقبة بعد ذلك هى ٥ مليون فقط!

– فوائد الدين العام المحلى ومصروفاته تجاوزت ٥ر٨ مليار ومثلها فوائد الدين العام الخارجى ٥ر٥ مليار النواب تساءلوا أين التخفيف اذن بعد الاتفاق مع الصندوق واسقاط بعض الديون؟ المشير ان فوائد ومصروفات الدين الخارجي زادت الى أكثر من ضعف ماكان فى ٩١/٩٠:

– بلغ اجمالى الاجور فى الموازنة ٨٢٨٧ مليون جنية (خالد محيى الدين قال ان الأجور نقصت ٤٥٪ طبقا للتقديرات الدولية وباعتبار نسب التضخم). والطريف ان الخطة تؤكد أن إجمالى الأجور على المستوى القومى سيكون ٣٣ مليار جنية

– ذكر وزير المالية كلاما إنشائيا عن التهرب الضريبى والجمركى، وبلا أى أرقام ، وعن تطوير الجهازين. المعلومات المنشورة تؤكد ان عدد قضايا التهريب الجمركى فى ٩٠/٨٩ بلغ ١١٠٨ قضية قيمة مضبوطاتها ٨٩٤ مليون جنية والطريف أن أبرزها قضايا تهريب ملابس وخمرة ومرسيدس (استهلاك الطبقة الراقية أساسا). وقد بلغ عدد القضايا فى ٩ شهور من يوليو ٩٠ إلى مارس ٩١ نحو ٢٢٥٨ قضية وفى الضرائب أعلن مسؤول المكافحة بالداخلية مرارا أن التهرب يصل إلى ٣ مليار جنية. وقال لى مسؤول كبير بمصلحة الضرائب إن الرقم فيه قدر من المبالغة لتبرير وجود وعمل اجهزة الداخلية بالكيفية التى تعمل بها!! وفسر مسئول ضريبى آخر فزع رجال الأعمال من ضريبة المبيعات رغم تحميلها على المستهلك بأنها ستجبرهم على امساك حسابات منتظمة وكشف موقفهم الضريبى بعامة.

– وقد تحاشى وزير المالية ذكر الاعفاءات فى بيانه المالى تماما، ويقدرها خبراء التجمع بـ **٥ مليار جنية** بأسعار اليوم، برغم صدور قانون الحد من الاعفاءات عام ١٩٨٤

أخيرا فان الحكومة، وبمساعدة هيئة المعونة الأمريكية، تؤكد انها ستصل قريبا إلى العمل بنظام الضريبة الموحدة.. معلوماتى..

– من ابحاث رابطة الضرائب تؤكد ان ٩٠٪ من الممولين فى مصر حاليا تحصل منهم الضرائب استنادا إلى التقدير و١٠٪ فقط استنادا إلى مايقدمونه من سجلات ودفاتر منضبطة.

وذكر أستاذ جامعى ان حجم التهرب فى انجلترا عام ١٩٧٩، وبعد سنوات من الأخذ بنظام الضريبة الموحدة بلغ ٥ر٧٪ من الناتج القومى الاجمالى. فما بالكم بنا فى مصر حيث المجتمع المدنى هش! وحيث الحكومة سعيدة أكثر باستمرار لعبة الدولة الموازية، التى تسير بجانب الدولة الرسمية، ولاتشكل خطرا على سلطتها...

يذكر أن الأمريكيين يقدرون «اقتصاد **تحت المائدة**» (أى غير المرصود فى مصر) بنحو ٤٠٪ من الناتج الإجمالى. وهذه الدولة تحت المائدة تتهرب بكليتها ناهيك عن تهرب الدولة الغير موازية أصلا... والعجيب أن المعارضة فى مجلس الشعب طوال عهدها منذ بداية التعددية السياسية لم تفكر فى تقديم مشروع لمكافحة التهرب الضريبى مكتفية بالنصوص الواردة فى القانون ٨١/١٥٧ وهى نصوص للأمانة قوية ولاتنفذ ومكتفية بالتنديد بالظاهرة.

– جميع وزارات وهيئات مصر تقريبا طلبت تعديل المدرج فى ميزانياتها للباب الأول (الأجور) عدا أبواب أخرى وبنسب عالية بالذات فى الوزارات السيادية ويمكننا أن نتحدث بلا حياء عن قدر من انسحاق البيروقراطية المالية أمام الوزارات السيادية بالذات... زمان كان الوزير السياسى كما يقول د. **اسماعيل صبرى** ندا لايتسطيع أن يفرض عليه أحد شيئا يخالف قناعاته والااستقلال. وكان وكيل الوزير ايضا سياسى محنكاً ومالياً خبيراً وتقول د. **منى مكرم عبيد** ان مكرم «باشا،» وهو أشهر وزير مالية حقا فى مصر، كان مشروعا سياسيا سابقا لعصره، وكان يتمثل باقتدار مذهل رؤيته لاستقلال مصر... ولمسألة البعد الاجتماعى.. فى الميزانية، ولذا فلم تكن صداقة عبد الناصر والبغدادى وحسن ابراهيم له فى بداية الثورة صدفة. وتضيف : كانت البورجوازية المصرية تنطوى على جانب شعبوى هام. مثله مكرم عبيد خير تمثيل.. ان الفساد الذى كشفه فى الكتاب الأسود لايقارن بفساد اليوم وهذا يعكس مدى حساسية النظام الاجتماعى للجريمة وقتها

فهم الإنجازات

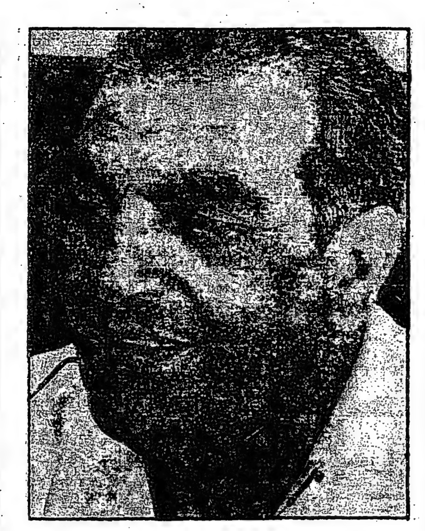
– أخيرا فان جهود الدولة فى إنارة القرى بمعدل ٣٠٠ قرية سنويا، وفى مجال تخفيض وفيات الأطفال إلى قرب المعدلات الدولية، وزيادة أجهزة الغسيل الكلوى من ١٠٠٠ إلى ١٣٠٠جهاز هذا العام، واستمرار جهود مكافحة البلهارسيا، وضم ٤٠٠ مسجد أهلى كل عام لوزارة الأوقاف. تجاهل لامبرر له.. لابد من النظر اليها. فى سياقها التاريخى والطبقى لكشف حجمها ودلالاتها الحقيقية..فثمة محاولات لمشروع الطبقة المتوسطة الحالى فى مصر، والذى تقوده الرئاسة والمخابرات والبيروقراطية لاستيعاب القدر المستطاع من الفئات الإجتماعية المختلفة، والفقيرة داخل دائرة الأمان السياسى.. لكن يتم التضحية بالفقراء عند أول منعطف .. ورويدا رويدا يصبح قلب الطبقة «متحجرا».. وتتلاشى الصلة... ويقدم **دكتور رفعت المحجوب** فى كتابه الفريد عن المالية العامة، أرقاما خطيرة عن تزايد النفقات العامة فى مصر منذ ١٨٨٠

لماذا د. الرزاز..
أفضل وزير مالية فى مصر
كيف تحولت الميزانية الى أحاجى وأسرار؟!

إلى ١٩٨٠ وجداول عن نفقات خفض تكاليف المعيشة، والنفقات الإجتماعية بالنسبة لنفقات الدولة، ونسب الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومساهمتها فى الايرادات العامة.. ومن كل ذلك يبرز الموقع الفريد للستينات فى تاريخ مصر الحديث حيث أعلى رقم فى نسبة النفقات العامة إلى الدخل القومى كانت النسبة فى ٦٣/٦٢ (١ر٦٢٪) (فى ٧٧ مثلا ١ر٣٩٪) ويرى د. عبد الفضيل ان التطور المالى فى الفترة من ٤٢- ١٩٤٥ فى النظر إلى الفقراء كان مثيرا ويفوق فى رأيه بمراحل مايسمى بالصندوق الاجتماعى الراهن. ويذكر أن البند ٢٥ فى موازنة ١٩٤٦ كان يتضمن مبلغا كبيرا لمواجهة الفقر والجهل والمرض بالنص والان ومع التسليم بأن تعبير دولة الجباية لايفسر كل شيئ... ومع التسليم بأن جزءا من النفقات العامة وبالذات الأجور والنفقات العسكرية غير مرن- فاننا نتجه لطريق سترفع فيه الجماهير صوتها يوما قائلة **«إيش تاخد من تفليسى يابرديسى؟!**

-وصحيح ان وزراء مالية مصر منذ مرحلة د. **عبد الجليل العمرى وعلى الجريتلى** من ٥٢ إلى ١٩٥٤، ومن **القيسونى** الذى ظهر بعد أزمة مارس ١٩٥٤ (وكان رئيسا للمجموعة الإقتصادية أثناء هبة يناير ١٩٧٧) مرورا بالدكاترة **حسن عباس زكى واحمد أبو اسماعيل** ود. **عبد العزيز حجازى** ود. **صلاح حامد** ود. **على لطفى** وغيرهم كانت لهم اجتهادات فنية.. وتميزوا بحسن السمعة.. كما تميز الجهاز الضريبى والمالى بدرجة أرقى عما سواه فى مجال العلاقات الوظيفية والمراقبة الداخلية.. غير أن المحصلة النهائية هى مناخ كامل من عزل العمل المالى عن الرؤية السياسية.. بل وربطه أحيانا بالشخصية (المجموعة الباريسية الحالية فى الحكم... وأتحدى أن يفسر لى مسؤول لماذا نقل «د. صلاح حامد» الشديد الجدية كفنى من المالية إلى البنك المركزى اللهم إلا لإفساح المجال للدكتور «الرزاز» صديق رئيس الوزراء).

د. اسماعيل صبرى يجمل فيقول.. كانت الموازنة أساسا قبل ١٩٥٢



كمال الشاذلى

تخدم كبار الملاك.. اذ كان اهتمامها الأول بمشاريع الرى.. وبعد ٥٢ وحتى قبل ١٩٧٧ تخدم توليفة طبقية عريضة، والآن فانها لاتخدم بكل وضوح سوى الرأسمالية الكبيرة والطفيلية...

ومن عندى فان بيانات وزير المالية وبيانات مجلس الشعب تؤكد ان استثمارات الزراعة لم تتجاوز ٥ر٨٪ من الاستثمارات العامة خلال عشر سنوات (حتى ١٩٩٠). نفذالقطاع العام منها جزءا يساوى ٥ر٦٪ من استثماراته.. والخاص نحو ٥ر١٣٪ من استثماراته. وقد طلبت هيئة السلع التموينية، والمفترض أنها تشترى سلع الغلابة، اعتمادات قدرها ٧٠١٣ مليون جنية، وأدرج لها ٣٣٠٣ فقط وتبين أن الهيئة سحبت على المكشوف حوالى ٥ مليار جنية، وأن الحكومة ألغت ماكانت تقدمه لها من دعم لمشروع البتلو القومى هذا العام. وتبين أن مديريات رعاية الشباب بالمحافظات تعمل فى حدود ٥ مليم **للفرد بغرض رعاية الشباب!** وتبين أن المالية قدرت ايرادات الهيئة القومية للسكك الحديدية بـ ٣٤٠ مليون جنية وإن الهيئة قالت

اسماعيل صبرى عبد الله

أن الايرادات لن تزيد عن ٣٠٠ مليون، فردت المالية بأن الذى حدد ذلك هو البنك الدولى، الذى ألزمنا بأن تكون ايرادات الهيئة هذا العام ٧٠٪ من المصروفات دون الفوائد المحلية ايضا **حيث سترفع أسعار التذاكر فى يناير القادم!!**

كل ذلك مع كون الضرائب غير المباشرة التى يتحملها المظلوم قبل الظالم تشكل ٢ر٦١٪ من إجمالى الضرائب، ومع زيادة الضرائب والجمارك ٧ مليار عن العام الماضى وتدنى مخصصات الخدمات.. وبالذات التعليم كما يشير **لطفى واكد** حيث خصص له ٩ر٢٪ من النفقات الجارية علاوة على الاعفاءات المختلفة و وتقليص استثمارات التوسع فى القطاع العام الصناعى وقد بلغت استثمارات القطاع العام ١:١٠ من مجموع ايرادات الجباية والنشاط الجارى. ومن قبل تخفيف الوقع الضريبى منذ ١٩٨٣ بنسبة ٦-٨٪ على فئات الدخل أقل من ٨ الاف جنية و٤٩٪ للدخل عند ٤٠ ألف جنية ونسبة أقل قليلا عند ٢٠٠ ألف جنية

(باحثو الضرائب فى مجلتهم) وكذا من نفس البحث امتناع ٣٣٪ فى الخطة الخمسية الأولى عن تقديم اقراراتهم الضريبية من كافة الفئات، حيث بلغت النسبة ٧٠٪ فى المهن غير التجارية (المهنيين) و٦٠٪ فى الضريبة العامة على الدخل. ومجئ النسبة الأعلى من الضرائب من القطاع العام وهيئة قناة السويس والبترول والشريك الأجنبى.

كل ذلك وعشرات الأمثلة تؤكد أن د. الرزاز، بما يمثله، لا بشخصه، هو أفضل وزير مالية لمصر بالفعل

انخفاض فعلى للاجور بنسبة ٤٥٪

ممثلو الديانه: برلمان جديد يمارس الرقابة على الحكومة

هذا الجدل حول القروض.. والشروط

هل من مصلحة مصر فتح باب الاستيراد

وهل من مصلحة الانتاج الأخذ بنظرية الملكية المتحركة للقطاع العام

السؤال مثار منذ عدة سنوات: إلى أى حد يمكن اعتبار ماتتفق عليه مصر مع صندوق النقد الدولي. وبدرجة ما مع البنك الدولي والولايات المتحدة شروطا واجبة التنفيذ وإلى أى حد يمكن اعتبارها نوايا واجبة الإيضاح، لكنها مصرية فى النهاية؟

وقد تجدد السؤال خلال مناقشات مجلس الشعب الأخيرة، وكانت المناسبة ماأثارة خالد محيى الدين عن خطاب النوايا.. ورد رئيس الوزراء. عاطف صدقى بأن هذا الخطاب أصدرته مصر ولم يفرضه علينا أحد.

والنغمة متكررة. «لا أحد يفرض علينا شيئاً».. «لاشىء يمس السيادة أو القرار المصرى».. «برنامج الأصلاح مصرى مائة بالمائة».

هما إذن طرحان لقضية واحدة.. لكن الخلاف بينهما شديد.. فواحد يتهم الحكومة بالتبعية.. والآخر يبرئها تماما.. فأين الحقيقة بين المقولتين.

* *

يحتاج المرء للتعرف على طبيعة هذه المصطلحات التى انتشرت فى العالم كله «سياسات التكيف».. «الاصلاح الهيكلى» »خطابات النوايا».. «برامج التثبيت».. مذكرات التفاهم»..

كما يحتاج المرء للتعرف على ميكانيكية هذه العلاقة بين عدد من المنظمات الدولية- فى مقدمتها الصندوق.. وبين العالم الثالث.

محمود المراغى

لقد انتشرت هذه المصطلحات من خلال خطة مركزية تبناها صندوق النقد الدولي بمساندة الأعضاء الأكثر تأثيراً وهى الدول

خالد محيى الدين

خطاب النوايا



الصناعية السبع الكبرى.. وكان ملخص هذه الخطة كما أسفر عنها التطبيق فى بلدان العالم الثالث أن يتغير الدور التقليدى لصندوق النقد الدولى.. فإذا كانت مهمته التاريخية: موازين المدفوعات وشؤون العملات.. فإن مهمته الجديدة أن يعيد تشكيل الاقتصاد المحلى فى الدول التى تعانى متاعب كبيرة.. وأن يكون ذلك التشكيل فى اتجاه المزيد من الاندماج فى اقتصاد السوق وفى الاقتصاد العالمى. أى أنه يرسم السياسة الاقتصادية ولايكتفى بالعون فى اجتياز الأزمات النقدية.

التحرير هو الشعار المرفوع، والتكيف يعنى تكيفا مع الظروف الخارجية والصدمات بحيث يصبح الاقتصاد أكثر تفاعلا «مع الخارج» و«أكثر توازنا فى الداخل».

تبدأ الرحلة بمشاورات بين الدولة المعنية وخبراء الصندوق.. وخلالها تتحول النصيحة إلى أوامر وتعليمات.. وآلية ذلك معروفة: اقتصاد غير متوازن تزيد فيه الاحتياجات عن الامكانيات.. حاجة لاقتراض خارجى.. تزايد فى الأعباء.. توقف عن السداد.. تدخل دولى للإنقاذ.. ضمان من صندوق النقد فى مقابل إلزام بسياسة محددة هى التى يختارها خبراء الصندوق.

و.. ذلك ما حدث مع مصر طوال سنوات من التفاوض توقف فيها سداد القروض أو معظمها، وتم فيها التفاهم أحيانا .

..وتعثر فى أحيان أخرى.. وكانت التهمه التى يوجهها الصندوق للحكومة المصرية أنها لاتسير فى برامجها بالسرعة الواجبة، وأنها- تحت حجة الظروف السياسية والاجتماعية ترجئ، الاصلاح عاما بعد عام.. وبما يجعل الإصلاح بالتقسيط بلا طائل أو نتيجة.

الخلاف، رغم تطبيق أجزاء من سياسات الصندوق كان واردا.. حتى جاء الاتفاق الأخير والذى أجهز على كل شىء.. رافعا شعار «هذا هوالإصلاح.. وهذا هو الدواء المر»، أو كما قال الرئيس مبارك فى اجتماعة بالإعلاميين وهو يتحدث عن نتائج ذلك بالنسبة للتضخم والغلاء «إنه شر لابد منه، وعام ١٩٩١ هو أصعب الأعوام».

الحكومة إذن تدرك نتائج البرنامج الذى التزمت به.. وهو برنامج يتضمن:

× × إطلاقا للأسعار المحلية وتراجعا لتدخل الدولة فى هذا المجال.

× × إطلاقا لأسعار العملة وفقا للعرض والطلب وانتقالاً للمعاملات الرسمية من الأسعار الحكومية.. للأسعار الحرة.

× ×إطلاقا لأسعار الفائدة فى البنوك مع اتجاهها للتزايد بدعوى ترشيد الاقراض والتمويل وحتى تقترب أسعار الفائدة من نسبة التضخم.

× × إطلاقا للتجارة مع العالم الخارجى، بالفاء قوائم حظر الاستيراد .

× × الانتقال التدريجى من العام» إلى «الخاص» بالتصرف الفورى فى (۲۰۰۰) مشروع تابع للمحليات.. مع إصدار قانون يلغى الاشراف المباشر للدولة على القطاع العام، وينشىء شركات قابضه تمتلك حصة الحكومة فى الشركات «وتتصرف فيها» وبما يجعلنا نقول إن بيع الشركات أو جزء منها لم يعد بحاجة لقرار سياسى أو مركزى.. لكنه بحاجة لقرار مالى تتخذه الشركة القابضة على ضوء الظروف المالية.

أى إن الملكية العامة فى مصر- ولأول مرة «منذ ثلاثين عاما- أصبحت «ملكية متحركة»

و.. فى التفاصيل تأتى مئات الإجراءات التى تعكس نفسها من خلال غلاء غير مسبوق، وركود واسع، وبطالة متزايدة.

الجانب المصرى (الحكومى» يقول: عن البرنامج هذا ما نحتاجه.. وصندوق النقد يقول: وهذا مانريده».. و.. من هنا تأتى المنطقة الرمادية التى تثير السؤال: اصلاح تابع.. أم إصلاح مستقل.. وربما يثار السؤال.. وهل ذلك هو سبيل الإصلاح؟

ورغم أن الخطة قد صاحبها (مع ملابسات سيساسية أخرى) إلغاء لجزء كبير من الديون مما تعتبرة الحكومة انتصارا لسياساتها ومكسبا لايستهان به.. رغم ذلك فإن السؤال يظل قائماً ولاينبغى التهوين منه: استقلال أم تبعية،

وبالطبع فإننى لا أريد الخوض طويلا فى جدوى ذلك الإصلاح.. وهل نحن بحاجة للانكماش (وهو ماتصفة مجموعة الاجراءات) أم أننا بحاجة لسياسة أخرى تستخدم قوة العمل التى تمول ربعها أو نحو ذلك- للبطالة،

لا أريد الخوض فى تفاصيل «برنامج بديل»، لكنى أريد الوقوف أمام قضية الاستقلال والتبعية..وعلاقة ذلك بالاقتراض، والعلاقة مع صندوق النقد الدولى.

وبطبيعة الحال فإن الحكومة المصرية لم تكن غائبة عند وضع البرنامج.. بل إن خلافات شديدة سادت المباحثات لفترة غير قصيرة..ولكن.. وفى النهاية تم الأخذ بما يريده الصندوق كاملا.. [وبصرف النظر عما إذا كانت التحولات قد تمت باقتراح من الصندوق أو بخطاب نوايا من حانب مصر.. فإن الخطة فى النهاية جاءت استجابة لطلبات الصندوق المساندة بالبنك الدولى والولايات المتحدة.. والفيصل هنا ما إذا كانت هذة الخطة لصالح الاقتصاد المصرى ، أم لصالح ادماجة فى الاقتصاد العالمى.

وللإيضاح أقول:

١- إن قرار تعويم سعر العملة مع فتح باب الاستيراد والغاء القيود الإدارية يعنى قرارا غير معلن بتخفيض العملة المصرية دون مبرر اقتصادى كاف.. ففتح الواردات والغاء قوائم خظر الاستيراد يعنى زيادة الطلب على الدولار والعملات الأجنبية بشكل عام.. ويعنى زيادة أسعار هذه العملات فى مواجهة الجنية المصرى.

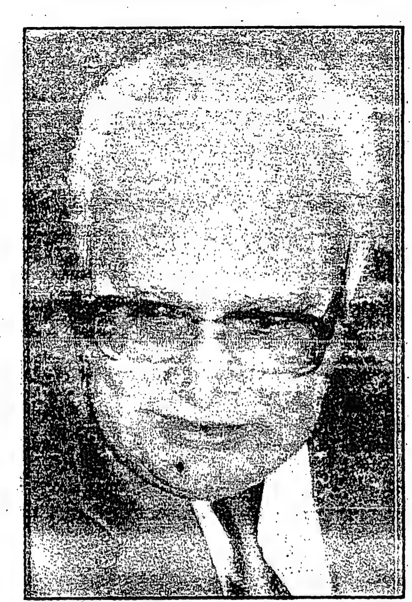
وبينما تستبدل الاجْراءات الجديدة القوائم بزيادة الرسوم الجمركية فإن هذه الرسوم لن تلعب دورا حاسما فى الحد من الواردات بقدر ما سوف تلعب دورا فى زيادة الأسعار.

ومن الطبيعى- فى ظل ندرة النقد الأجنبى أن تمارس الدولة سيادتها وتحد بكافة الوسائل من تدفق الواردات ولكن الحكومة المصرية التزمت بغير ذلك.

٢- وكمثال آخر، فإن قرار الغاء الهيئات العامة طبقا للقانون الجديد- وانشاء شركات قابضة تملك القطاع العام ويشرف عليها وزير واحد.. مع إلغاء اشراف الوزارات النوعية.. هذا القرار ليس لصالح الانتاج.. لكن لصالح «فكرة التخصيص»، وتقليل تدخل الدولة»

د. عاطف صدقى

برنامج مصرى مائة فى المائة



لقد دخل صندوق النقد معركة طويلة لا لإلغاء فكرة الاقتصاد الموجه فى مصر.. والانتقال دفعة واحدة- أو على دفعات متقاربة، لنظرية الاقتصاد الحر.. وكانت الحكومة حريصة على أن تبدى السمع والطاعة فقاومت طوال مناقشة قانون الأعمال العام فى مجلس الشعب إدخال أى تعديل ينص على التزام القطاع العام بخطة التنمية (وهو التعديل الذى اقترحه ضياء الدين داود وانضم له فيه- دون جدوى- د. فتحى سرور»!

الحكومة ناورت، وقاومت، وانزلق الاقتراح من مادة إلى أخرى.. حتى ذهب إلى خارج القاعة.. والمغزى واضح وهو الالتزام أمام الهيئات الدولية بأنناماضون لاقتصاد حر ترتفع فيه يد الدولة وينعدم فيه التدخل.

السؤال، وفى ظل الأزمة وضيق الموارد وتزايد البطالة: هل نحتاج لهذة السياسة.. أم أننا بحاجة لسياسة وسط تنطلق فيها الحوافز من أجل الإنتاج..

وتتدخل فيها الحكومة لضبط الايقاع ومراعاة الصالح العام والعدل الاجتماعى؟

الغريب أن اليسار- بمتخلف شرائحة- يطالب الحكومة أن تباشر قدرا من السيطرة اللازمة.. لكن الحكومة هى التى تهرب راغبة فى تسليم الأمور للقطاع الخاص وجماعات الضغط السياسى والاقتصادى؟

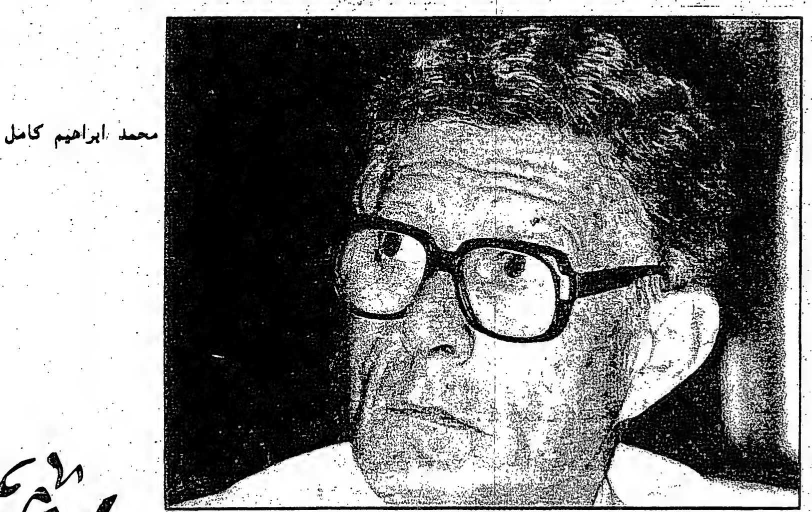
و.. لاتفسير لذلك بغير المقولة التى رددها كثيرون حول الاتفاق مع صندوق النقد الدولى ومع كبار الدائنين لمصر.. نعم.. إنها «شروط دولية يفرضها الآخرون على مصر من خلال لعبة القروض»

سيقولون.. لكن ذلك يحدث الآن مع الاتحاد السوفيتى.. قروض مساعدات.. مقابل شروط والتزامات وسيقولون.. إنها ليست تبعية، وليس تدخلا فى شئون داخلية تمس السيادة.. لكنها سياسة الاعتماد المتبادل والتى أصبحت تظل العالم الجديد.

ودون تهوين من أهمية الإصلاح وضرورة توازن الاقتصاد المصرى.. بل ودون تجاهل لما يحدث فى العالم فإن الحقيقة واضحة «قروض مقابل شروط».. ومن ثقب الحاجة يدخل الآخرون، فلتتوقف حاجتنا للاقتراض ولنبحث عن سياسة تزيد الاعتماد على الذات.

ذلك هو المخرج دون الدخول فى جدل: من الذى كتب خطاب النوايا، ومن الذى راجعه، ومن الذى دفع عليه.. مندوب الصندوق أم مندوب الحكومة المصرية:.

القضية ليست فى الاجراءات المتبعة.. لكنها فيما يقرر الساسة.



محمد ابراهيم كامل

خطوة للأمام.. خطوتان للخلف

صلاح عيسى

لم تكن هناك مفاجأة، فى حصول «محمد ابراهيم كامل» على أعلى الأصوات فى الانتخابات التى أجريت فى ٣١ مايو الماضى، لاختيار مجلس أمناء جديد للمنظمة المصرية لحقوق الانسان، فتاريخ الرجل ومواقفه، ومكانته المحلية والعربية والدولية، أشهر من أن يعاد التعريف بها، منذ اشترك فى مقاومة الاحتلال البريطانى وهو طالب بالسنة الأولى بكلية «الحقوق» غضباً لحقوق الوطن المهدرة، إلى أن استقال من منصبة كوزير للخارجية احتجاجاً على تنازل «السادات» عن «الحقوق» العربية فى اثناء المفاوضات التى انتهت بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد...

ومنذ انتخب الرجل رئيساً لمجس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الانسان فى عام ١٩٨٥، وهو يثبت كل يوم أنه واحد من القلائل الذين تنطبق عليهم قاعدة «الرجل المناسب فى المكان المناسب» فهو مستقل عن الأحزاب، بعيد عن التيارات، لايمذبه طموح جامح للشهرة، أو يقوده شره للسلطة، يدفعه للبقاء فى جدول المستوزرين، وقد كان يفضل- كما قال مرّة- أن يمضى شيخوخته فى القراءة والكتابة والتأمل فيما مضى، وما هو آت، إلاّ أنه- وهو «الرجل الحقانى»- لم يستطيع أن ينكص عن الدعوة لكى يقود منظمة مهمتها الأساسية، الدفاع عن حقوق الإنسان، التى توافقت على اهدارها معظم الأنظمة التى حكمت الوطن، منذ عهد «مينا» موحد الوجهين، إلى عهد الوزير الماكر السهتان «عبد الحليم موسى»، رغم اختلاف هذه الأنظمة فى كل شىء: فى الدين وفى الملة، وفى الاقتصاد والسياسة.. وحتى فى الخواجه الذى تتلقى منه أوامرها..!

ولعل الذين تنادوا لتأسيس المنظمة المصرية لحقوق الانسان، ومعظمهم من الديمقراطيين المصريين ومن بينهم فصائل وشخصيات يسارية كانوا يدركون منذ البداية، أن أعنف العواصف، وأكبر الزلازل التى ستهب على المنظمة، لن تأتى من خارجها، على قسوة وشراسة وعراقة أعداء حقوق الانسان ولكنها ستأتى من ذلك السرطان السابح فى دماء المصريين، من أثر تلوث مياه النيل بأثار الطغيان الذى لم تتوقف يوما أمواجه، والتعذيب الذى لم تسترح يوما سياطه، مما حطم عملهم الجمعى، ودفعهم إلى فردية قاتلة، يندر أن يفلت أحد من درجة من درجاتها، فلا يثور الواحد منهم- كما يقول الأستاذ المقاد- إلاّ إذا طال الطغيان ذاته، أو هوت السياط على ظهور الأقربين من أهله، ولايتحرك إذا مامس هذا الطغيان جاره، أوطال عدوه فتكون النتيجة، أن تصله تجريدة الطغاة، وهو غافل عن أن إهدار حقوق الانسان، كماء البحر، كلما شرب منه الطغاة، ازدادوا ظمأ.

ثم إنهم كانوا يدركون منذ البداية، أن منظمة وليدة، وجديدة على الروح والعقلية المصرية، مثل منظمة حقوق الانسان، لايمكن أن تنمو، وأن تستقر، فى الظروف العامة للوطن، إلاّ إذا كفلوا لها الحماية من تلك الفردية، وذلك التعايش مع الطغيان، بأن يحرصوا على استقلالها وحيادها، ويحفظوا لها طابع العمل التطوعى، الذى يدفع إليه ضمير إنسانى يقظ، ومرهف، لايسعى إلى تحقيق شىء لشخصه، أو لعائلته، أو لقبيلته السياسية. فتحقيق ذلك كله ممكن فى مجالات أخرى، أما الذى ينبغى أن يحتشد الجميع من أجله، فهو: أن تتحول المنظمة إلى حقيقة واقعة، توقظ فى الناس الغضب العارم لأى إهدار لحقوق الانسان مهما كان بسيطاً، وأن يلزم الذين ألقت إليهم الأقدار بمقاليد الحكم، احترام هذه الحقوق، من حق الانسان فى أن يعيش محفوظ الكرامة، ممتلئ المعدة. محترم الخصوصية إلى حقة فى أن يؤمن بما يشاء، ويعبر عن رأيه بلا قيود، ويختار عقيدته دون أن تهدده المشانق، أو تروعه المحارق..

وقد اثبتت المنظمة خلال تلك السنوات، إخلاصها لهذا الهدف، فزادت عضويتها من عدّة عشرات، إلى عدّت مئات، ورغم عدم الاعتراف الرسمى بها، وبعض المضايقات الأمنية، فقد استطاعت أن تحوز احترام الرأى العام فى مصر، ودفعها الحرص على تأكيد استقلالها وحيادها إلى تجاهل الحملات التى تشن ضدها وتعتبرها منظمة مغلقة على فصائل من اليسار- فى مقدمتهم الناصريون والماركسيون، حريصة على أن تدافع عن حقوق الجميع، وأن تجذب إلى صفوفها كل الاتجاهات والتيارات والأحزاب، حتى اقتنع الجميع بأن استقلالها ليس وهما، وحيادها ليس ادعاءً.. فهى ليست جبهة معارضة ضد الحكومة وليست ائتلافاً بين أحزاب ولكنها وفاق وطنى عام، بين جميع الذين تعنيهم حقوق الانسان، من ضحايا إهدارها، والمتحمسين لترسيخ جذورها!..

لكن سوء التقدير، وعدم التعلم من التجارب، دفع فريقاً من اليساريين، إلى تكوين ما يمكن أن يسمى بتكتل انتخابى، أسفر عن استبعاد تيارات أساسية، من تشكيل مجلس الأمناء الجديد، كان فى مقدمتها الوفديون، ورموز حركة الاسلام السياسيوشخصيات عامة لها وزنها بينها يساريون، استناداً إلى اعتبارات منها القول بأنه كان هناك تكتل انتخابى مضاد هدفه استبعاد اليسار، أو التشكك فى اخلاص المنتمين للتيار الاسلامى لقضية حقوق الانسان، أو الادعاء بأن الآخرين كانوا سيفعلون ذلك..

تلك كلها اعذار واهية، يعرف الذين أطلقوها، أنها لاتستند إلى أى منطق، ولعلهم لم يتمسكوا بها إلاّ بعد أن أعلنت النتائج ولمسوا بأنفسهم أثار ماجنته أيديهم.. وهدّد وفديون بالانسحاب وتعمدت جريدتهم إهمال الحديث عن نتائج الانتخابات، وانسحب مرشح للتيار الاسلامى، وساد الغضب بين أعضاء المنظمة، حتى بين اليساريين أنفسهم..

أما السبب الحقيقى لما جرى، فهو تلك «الفردية» التى ورثناها من جريان الطغيان فى مياه النيل على امتداد القرون، وذلك الحصار الذى تعانية كل الجماعات والأحزاب المصرية كأثر من أثار ذلك الطغيان وهو ما انتهى إلى سعى بعض التجمعات السياسية، إلى الحصول على انتصارات وهمية، فى مجالات غير المجالات التى يجب عليها أن تحارب وتنتصر فيها، وضد أعداء وهميين أو غير أساسيين فى هذه اللحظة بالتحديد، وخلق ذلك الخلط الشأنه بين العمل الحزبى، والعمل النقابى، وبينه وبين العمل على صعيد التجمعات الثقافية، أو على صعيد منظمة كمنظمة حقوق الانسان، لعها- من حيث التأثير والفاعلية- أهم من كثير من الأحزاب المصرية ذاتها.

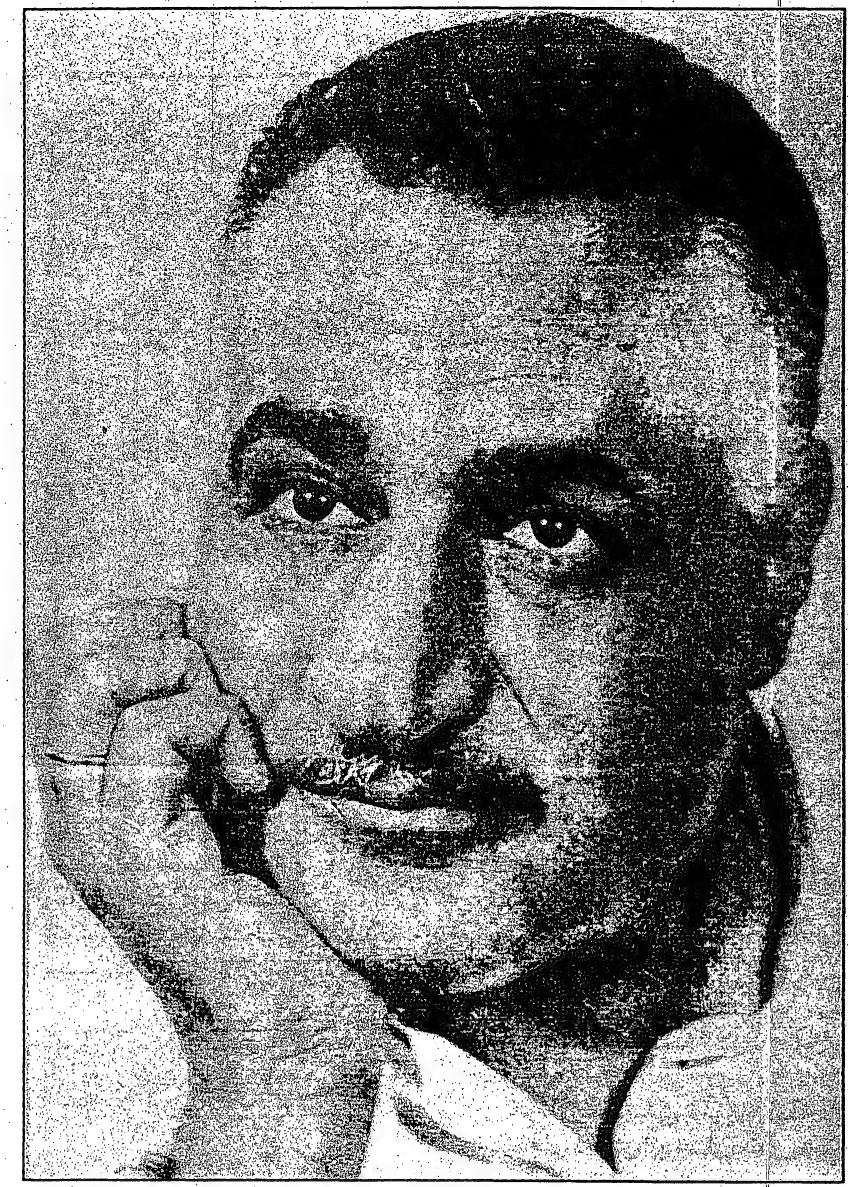
أما المجرم الحقيقى، فهو ذلك التعصب القائم على تشوش فى العقل، الذى يجعل بعض المنتمين إلى تيارات سياسية، يقعون فى خطأ «وثنية التنظيم»، فيصبح مايهمهم هو إعلاء راياتهم، لاتحقيق أهدافهم، ويختلط فى عقولهم التى لن تتعلم إلاّ إذا طارت رؤوسهم كما طار رأس الذئب- الشكل بالجوهر والموضوعى بالشخصى، ثم تنمحى الفروق بينهم ليندمج الكل فى واحد، فإذا بنا نعود من جديد إلى فردية مقيته، لاتحقق هدفاً، ولاتسير بنا خطوة إلى الأمام..

وصحيح أن الوقت لم يضع بعد، وأنه مايزال ممكناً إصلاح الخطأ الذى جرى، وهى مهمة ينبغى أن يقوم بها مجلس الأمناء الجديد..

ولكن من الصحيح أيضا، أن المسؤولين عن ذلك، قد أعادوا المنظمة المصرية لحقوق الانسان خطوتين إلى الخلف.. بعد أن كانت قد تقدمت خطوة، للأمام.

محمد ابراهيم كامل





د. جلال أمين

موسم الاعتذار عن ثورة يوليو!

كنت دائما، ولا أزال أعتقد أن حرب ١٩٦٧ كانت وظيفتها التاريخية، فيما يتعلق بجمال عبد الناصر ومصر والعرب، ما كان لمجيء بوارج بريطانيا وحلفائها إلى الشواطيء المصرية فى ١٨٤٠، فيما يتعلق بمحمد على ومصر. كلا الحدثين كانا يهدفان فى الأساس إلى القضاء على تجربة ناجحة فى النهضة، وتهدد بمزيد من النجاح لو تركت وشأنها.

كان عبد الناصر خلال الخمسة عشر عاما التى انقضت بين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحرب ١٩٦٧، قد عزل الملك وأدخل النظام الجمهورى، وحقق جلاء الانجليز، وأمم قناة السويس وبنى قطاعاً عاما قويا وصنع به أساسا حقيقياً لثورة صناعية، وأطلق الفقراء والشرائح الدنيا من المجتمع من عقالهم، وحقق لمصر درجة عالية من استقلال الإرادة فى رسم سياساتها الخارجية وسياساتها الاقتصادية، وفضلا عن كل ذلك استطاع أن يعبيء شعور العرب ضد الاستعمار الغربى وضد اسرائيل ولصالح الوحدة العربية.

كان المطلوب فى ١٩٦٧ وضع حد لكل هذا، بتعريض عبد الناصر ومصر لهزيمة مهينة. وقد كانت الهزيمة فى ١٩٦٧ مهينة حقا، ومن ثم لم يكن غريبا أن تصنع هذة الهزيمة حداً لأىّ محاولة للتقدم فى أى اتجاه من الاتجاهات التى حقق فيها عبد الناصر هذة المكاسب. بل لم يكن ليستغرب أن تتراجع مصر والعرب عن كل ماحققوه فى هذة الميادين.

لقد وقف التقدم فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ مباشرة، وبدأ التراجع بالفعل بمجرد وفاة عبد الناصر فى ١٩٧٠. قام السادات أولا، فى ١٩٧١ بإعلان ماسماه «ثورة التصحيح» أى القول بأن ثورة ٢٣ يوليو قد شابها أخطاء تحتاج إلى تصحيح منه، وركز هجومه فى البداية على ما أسماه «مراكز القوى». أعقب ذلك مباشرة تنكر السادات للثورة الليبية، التى كانت لاتكف عن دعوته للوحدة، وانحيازه إلى جانب السعودية ذات الصلات الوثيقة بالمخابرات الأمريكية، ثم استقبال حافل للرئيس نيكسون فى ١٩٧٤، وكأنه الامبراطور الرومانى جاء ليرى بنفسه ماضم حديثا لممتلكاته. صحب ذلك إعلان آخر عن قدوم عصر جديد سمى «بعصر الانفتاح» بما يتضمنه ذلك من السماح لرياح السلع والاستثمارات الغربية بتهديد القطاع العام والصناعة الوطنية. واقترن السير فى طريق الانفتاح بفض اشتباك بعد آخر مع اسرائيل، حتى توج الأمر كله بزيارة تعسة من السادات للقدس فى ١٩٧٧، واتفاقيتين أتعس مع

اسرائيل فى ١٩٧٨و١٩٧٩.

معنى هذا أنه خلال العشر سنوات التى حكم فيها السادات تراجعت السياسة الاقتصادية فى ميدان الاستقلال الاقتصادى والتصنيع ودعم القطاع العام وحماية الشرائح الدنيا فى المجتمع، وفى ميدان استقلال الإرادة السياسية والانتصار لقضية الفلسطينيين لقد جعل السادات من نفسه صديقا حميما للاستعمار الغربى ولكل من جعل من نفسه صديقا لهذا الاستعمار، من شاه إيران حتى بيجين، وأبدى السادات احتقاره وتأففه من بقية العرب بصفة عامة، ووصفهم بالأقزام مرة وبعدم التحضر مرة أخرى، إذا ما قورنوا بالغربيين والاسرائليين، و بل لقد ذهب السادات فى طريق التراجع عن ثورة يوليو، إلى حد مغازلة الملكية المعزولة فى مصر، فتكلم كلاما رقيقا عن الأمير أحمد فؤاد، اخر من تولى عرش مصر والذى تم عزله بإعلان الجمهورية فى ١٩٥٣.

كان المتوقع أن يتسارع هذا التراجع بعد توقيع اتفاقية كامب دافيد فى ١٩٧٩. ولكن الذى حدث فى الواقع هو أن هذا التراجع قد توقف طوال الثمانينات صحيح أن الحديث عن نقائص القطاع العام والزعم بفشله لم يتوقف طوال الثمانينات، وظل الانفتاح الاقتصادى قائما حتى اليوم، كما استمر التعبير عن الامتنان للولايات المتحدة مهما أبدت من تحيز وانحياز لجانب أسرائيل، واستمرت التبعية لإرادتها، كما أننا لم نسمع طوال الثمانينات حديثا عن القومية العربية أو الوحدة العربية، كما تجرأ البعض باقتراح بيع شركة قناة السويس لتسديد الديون.. الخ كل هذا صحيح ولكن العلاقات بين مصر وإسرائيل ليست الآن هى نفس العلاقات الحميمة التى كانت قائمة فى ١٩٨١، والحديث عن العرب أصبح أكثر تأدباً، والقطاع العام، على أى حال، لايزال قائما وإن كان قد أصابه وهن شديد، والانفتاح على السلع والاستثمارات الغربية ليس اليوم أكثر قوة مما كان فى ١٩٨١، والخريجون الذين التزمت الحكومة بتعيينهم فى الستينات، لم يتم تسريحهم بعد، على الرغم من التراخى والتأجيل فى تعيين الخريجين الجدد. ورغيف العيش، وإن كان قد ارتفع سعره عدة مرات خلال الثمانينات، لازال مدعوما بشدة.. وهكذا.

كيف نفسّر توقف التراجع عن ثورة يوليو طوال الثمانينات؟ أنا لا أميل إلى تفسيره بتغيير شخصية الحاكم. فلست من أنصار تفسير التاريخ تفسيراً فرديا، ورد التطورات التاريخية إلى رغبات الحاكم وميوله وشخصيته، خاصة إذا تعلق الأمر بتغييرات جوهرية كهذة، وعبر فترة ممتدة من الزمن، وفى بلد يهم العالم الخارجى بالدرجة التى تهمه بها مصر.

كما أنى لا أميل إلى تفسيره بعوامل داخلية بحت، كالقول بأن تعثر الانفتاح كا سببه مقاومة البيروقراطية المصرية، أو مقاومة الشرائح المستفيدة من القطاع العام، كما يزعم رجال صندوق النقد والبنك الدولى والسفارة الأمريكية.. الخ

إنى أميل على العكس إلى التفسير الآتى،

كانت عودة الحرب الباردة بين القوتين العظميين، إلى الاشتداد من جديد، منذ هجوم الاتحاد السوفيتى على أفغانستان فى ١٩٧٩، وحتى انتهت بسقوط دول أوربا الشرقية الواحدة بعد الأخرى فى ١٩٨٩، سبباً فى تأجيل عصر الهيمنة الأمريكية عقداً كاملاً. لقد تأجلت خلال الثمانينات كثير من مشاكل العالم العربى فبقيت دون تسوية كما تأجلت كثير من مشاكل مناطق أخرى من العالم.

لقد طالت الحرب العراقية/ الايرانية أكثر مما ينبغى، واستمرت الحرب الأهلية فى لبنان دون حل، واستمر الخلاف بين الدول العربية الصديقة لأمريكا وتلك المصادقة للاتحاد السوفيتى، فاستمر العداء بين مصر وليبيا طوال الثمانينات، وبين مصر وسوريا، وبين اليمن الشمالى واليمن الجنوبى..الخ فما أن انتهت الحرب الباردة وبدأ عهد الوفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حتى رأينا حرب العراق وإيران تتوقف، وأزمة لبنان تكاد تنتهى، والرئيس المصرى يحتضن الرئيس الليبى ثم الرئيس السورى واليمن الجنوبى يتحد مع الشمالى. كما أن ماسمى بأزمة الخليج، من غزو العراق للكويت والتدخل العسكرى الأمريكى فى الخليج قد دشّن بدوره العهد الجديد للهيمنة الأمريكية الكاملة على العالم العربى، أو على الأقل على المشرق العربى بما فيه مصر.

إذا صحّ هذا التفسير فليس من المستغرب أن نستيقظ كل يوم لنجد دليلا جديداً على بداية عصر جديد. لم يكن من المستغرب مثلا أن يأتى توقيع مصر على الاتفاق النهائى من صندوق النقد الدولى فى أعقاب أزمة الخليج مباشرة، بعد تعثر طال أكثر من ثلاث سنوات (وهو مايحب رجال الصندوق ورجال الحكومة أن يردوه إلى «صعوبات التفاوض» حول مسائل فنية بحت)، يتلوه مباشرة الاتفاق على تخفيض الديون فى نادى باريس تمهيدا للأرض التى سوف يبنى عليها الأمريكيون عصرا جديداً من الديون الجديدة وتحديث الأسلحة المصرية واتفاقات جديدة مع الاسرائيليين..الخ.

وفى غمار هذا كله لم يكن من المستغرب أن تبدأ من جديد، وبحماس لم نعهده طوال الثمانينات، إجراءات متسارعة لإتمام تصفية ثورة يوليو. إنه فى غضون مالايزيد عن أسبوعين أو ثلاثة، بل وأحيانا فى نفس اليوم طلعت علينا الصحف باجراءات أو اتفاقات تسمح لصندوق النقد بالتفتيش الدورى على مدى التزام مصر بتنفيذ توصيات الصندوق، وبالموافقة على قانون يسمى بقانون قطاع الأعمال العام لايصفى القطاع العام بالضبط، ولكنه يرفع الحماية عن القطاع العام وعن العاملين فيه، وبأنباء زيارة لوزير الدفاع الأمريكى يناقش فيها ضمن أشياء أخرى، احلال الأسلحة الأمريكية محل البقية الباقية من «الأسلحة الشرقية» وإدخال ضريبة جديدة شديدة الوطأة على الفقراء والشرائح الدنيا فى المجتمع اسمها ضريبة المبيعات، «فى نفس الوقت الذى تحمل فيه المانشتات خبر» شامير يعلن رفضة لكل المقترحات الرامية لاحلال السلام بالمنطقة، ويؤكد استمرار حكومته فى تنفيذ برنامجها الاستيطانى بالأرض المحتلة وتكثيف استيعاب المهاجرين»، ولاتجد الحكومة المصرية لفظا لوصف هذة التطورات أقوى من وصف «مؤسفة». فى نفس اليوم تقريباً تؤكد التصريحات الرسمية أن رئيس الجمهورية مصمم على قبول دعوة ملكة بريطانيا بزيارة انجلترا فى المدة الواقعة بين ٢٣ يوليو و٢٦ يوليو، أى مابين تاريخ قيام الثورة، وهو من المفروض أن يكون عيد مصر القومى الذى تعود الرئيس المصرى أن يلقى خطابا بمناسبته كل سنة طوال ال ٣٩ سنة الماضية، وتاريخ تأميم قناة السويس، الذى يرمز لانهيار الامبراطورية البريطانية، وذلك على الرغم من وجود سؤال وجهه خالد محيى الدين فى مجلس الشعب يطلب فيه من الحكومة أن تبرر قبولها المذهل لهذه الدعوة فى هذه التواريخ الغريبة. فمازالت هذه هى التواريخ المفضلة لدى كل من الرئيس المصرى وملكة بريطانيا وفى اليوم التالى لتأكيد هذا النبأ نشرت جريدة الأهرام صورة كبيرة للأمير أحمد فؤاد وأشارت إلى أنه «سيقيم بصفة دائمة فى مصر ابتداءً من نهاية العام الحالى، حيث يعد لتنفيذ بعض المشروعات السياحية». قد يكون الأمر بالطبع مجرد صدفة، ولكنها صدفة كما يقال، أكثر دلالة من «ألف ميعاد».

كان بيكر بيضغط على إسرائيل وخلاص كانت ح تنسحب من كل الأراضي العربية ، لولا إنها ماتت الله يرحمها .

مين ؟

والدة بيكر !

طالب سلام ، ولا يكتر على العم سام .

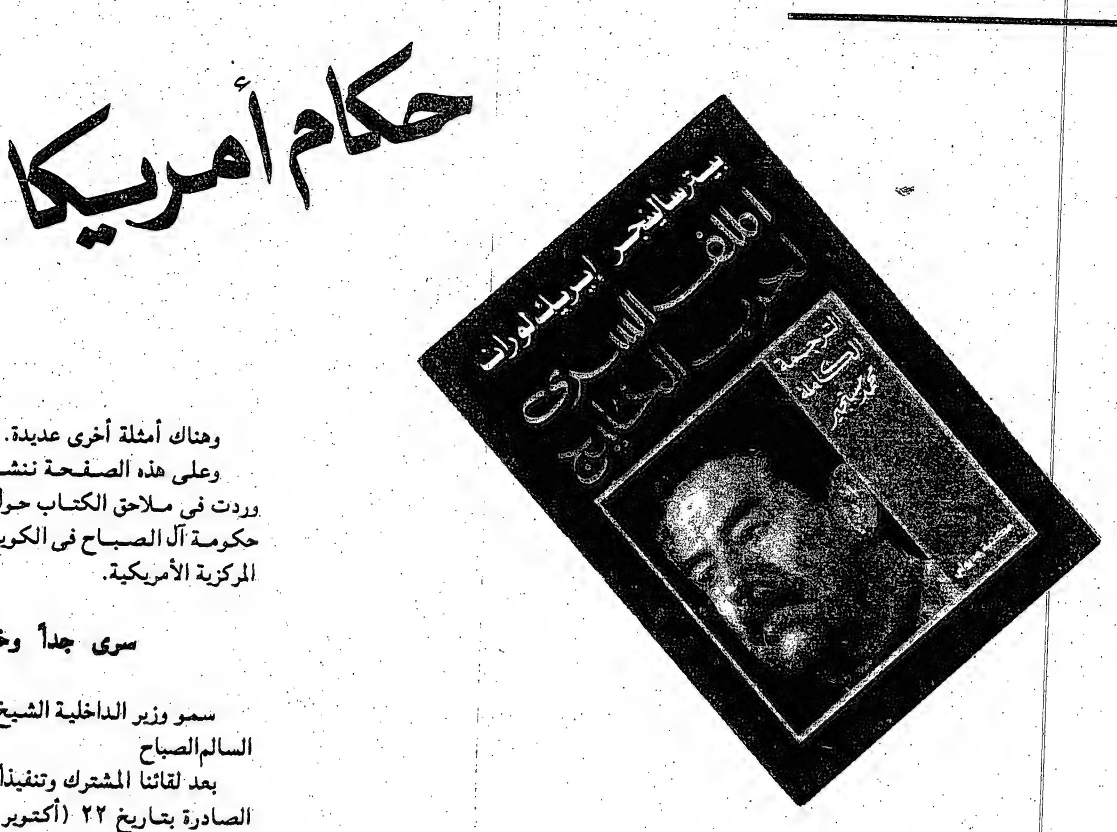
إديله مبادره ومشيه !

ترابيزة المفاوضات


عايز نتفاوض ، إتفضل أقعد!
الشعب العربى طيب جدا ، يستاهل الموت!
حجازى

وثيقة

حكام أمريكا



أثار كتاب «الملف السرى لحرب الخليج» الذى ألفه الكاتبان «بيترسا لينجر» رئيس شبكة التليفزيون الأمريكية «إيه بى سى» فى أوروبا والشرق الأوسط، والمتحدث الرسمى باسم البيت الأبيض سابقاً، أمام جون كيندى، و«إيريك لوران» الصحفى الفرنسى الشهير.. أثار اهتماما واسعا فى فرنسا والعالم (حين صدر) لما إحتواه من معلومات وأسرار حول هذه الحرب. وقد أطلع قطاع من الرأى العام المصرى على الكتاب بعد صدور ترجمته فى القاهرة وأهم مايكشفه الكتاب هو تبعية الحكومات العربية المفجعة للولايات المتحدة الأمريكية.

فمثلا يذيع المؤلفان (صفحة ١٧٢ من الطبعة العربية) جانبا من التعامل الأمريكى مع الحكومة المصرية.. يقول الكتاب:

«.. وعلى غير مبعدة من هنا- وفى واشنطون أيضاً- كان هناك رجل آخر سيلعب دورا هاما فى التشدد الأمريكى، إنه «جون كيندى». وكان فى الساعة الثامنة صباحا يجلس مرهقا فى مكتبه. كان وكيل الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط يحاول منذ عشرين دقيقة الاتصال بسفير مصر فى واشنطون... عبثا.. ولا أحد يستطيع أن يقول أين هو. وبعد نصف ساعة عرف أن السفير والقائم بالأعمال موجودان فى العاصمة المصرية. وأرسل حينئذ رسالة مباشرة إلى وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة. وكانت لهجة رسالته من العنف بحيث لايمكن تصور أنه لم يحصل من رؤسائه على ضوء أخضر بإرسالها: لقد أدى الغرب واجبه، لكن الدول العربية لاتفعل شيئاً لقد باعت الولايات المتحدة كثيرا من الأسلحة إلى البلدان العربية وخاصة مصر. فإذ هى لم تتصرف، ولم تتخذ فى قضية الكويت موقفا متشددا، فإن عليها أنت تعرف أنها لن تستطيع فى المستقبل أن تعتمد على أمريكا.

وتنكر وزارة الخارجية الأمريكية أن رسالة أو مكالمة تليفونية قد صدرت إلى القاهرة فى ذلك اليوم. لكن مصدرا مصريا رفيعا وشخصية جديرة بالثقة، كان قاطعا فى تأكيده، فقد رأى الرسالة بعينيه»

وهناك أمثلة أخرى عديدة.

وعلى هذه الصفحة ننشر نص وثيقة وردت فى ملاحق الكتاب حول العلاقة بين حكومة آل الصباح فى الكويت والمخابرات المركزية الأمريكية.

سرى جداً وخاص

سمو وزير الداخلية الشيخ سالم الصباح السالم الصباح

بعد لقائنا المشترك وتنفيذاً لأوامر سموكم الصادرة بتاريخ ٢٢ (أكتوبر) تشرين الأول ١٩٨٩، قمت بين ١٢ و١٨ (نوفمبر) تشرين الثانى ١٩٨٩، بزيارة مقر وكالة الإستخبارات فى الولايات المتحدة، بصحبة الكولونيل اسحق عبد الهادى شداد، مدير المباحث فى محافظة الأحمدى.

وقد شدد الجانب الأمريكى أن تبقى الزيارة سرية جداً، إلى حين حل مشكلة حساسية أشقائنا فى مجلس التعاون الخليجى من جهة وفى كل من إيران والعراق من جهة ثانية.

وفى هذه الرسالة أضع بين يدى سموكم، النقاط الرئيسية التى اتفقنا عليها مع القاضى وليم ويستر، مدير وكالة الإستخبارات الأمريكية، وذلك خلال لقائى الخاص معه يوم الثلاثاء فى ١٤ (نوفمبر) تشرين الثانى ١٩٨٩.

١) إن الولايات المتحدة، مستعدة لتدريب أشخاص، نختارهم نحن، لحماية الأمير وسمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح. إن الإعداد والتدريب سوف يكونان فى مقر وكالة الإستخبارات الأمريكية نفسه، هذا مع العلم أن العدد النهائى لهؤلاء





الأشخاص هو ١٢٣ شخصاً.

وقد اتفقنا أن تناط ببعضهم مهمات خاصة مرتبطة مباشرة بالعائلة الملكية، هذه المهمات يحددها سمو الأمير ولي العهد.

وحول هذا الموضوع أفادنا الجانب الأمريكي، أنهم غير راضين عن كفاءة وقدرات قوات الحرس الملكي اثناء الهجوم الذي تعرض له سمو الأمير.

٢) وقد اتفقنا مع الجانب الأمريكي على أن تتم زيارات متبادلة على كل المستويات بين مديرية الأمن الوطني ووكالة الإستخبارات المركزية.

وأن يتم تبادل معلومات حول تسلح كل من إيران والعراق، وحول البنى الإجتماعية والسياسية لكليهما.

٣) وقد طلبنا بإلحاح مساعدة خبراء الوكالة، لإعادة تكوين بنية مديرية الأمن الوطني، بعد لقائنا معهم، حيث أصبحت هذه القضية من الأولويات الملحة خصوصاً بعد الأوامر التي أصدرها سمو الأمير.

إننا ننتظر خبراتهم للشروع في وضع استراتيجية جديدة تتناسب مع الوضع الداخلي في البلاد ومع التغيرات في منطقة الخليج، وذلك عن طريق تركيب نظام معلوماتي وآلي في مديرية الأمن الوطني.

٤) وكما طلبنا نحن، فقد أعلمنا الجانب الأمريكي، أنه مستعد لتبادل المعلومات، حول نشاطات المجموعات الشيعية المتطرفة داخل البلاد، وفي بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد قام السيد وبستر بتهنئتنا على الإحتياطات التي اتخذناها ضد الحركات المدعومة من إيران وأعلمنا أن الوكالة مستعدة لعمل مشترك معنا، لاستبعاد كل عوامل التوتر في منطقة الخليج.

٥) وقد اتفقنا مع الجانب الأمريكي، على أنه من المهم الإستفادة من تدهور الوضع الإقتصادي في العراق، حتى نجبر حكومة هذا البلد على الموافقة على رسم حدودنا المشتركة. وقد عرضت وكالة الإستخبارات الأمريكية وسائل الضغط التي تراها ملائمة، مع التشديد على أنه يجب أن يقوم بيننا تعاون واسع في هذا الحقل، بشرط أن يتم التنسيق على أعلى المستويات.

٦) يرى الجانب الأمريكي، أن تكون علاقاتنا بإيران على الشكل التالي: من جهة يجب أن نسعى لتلافي أي اتصال مباشر معهم. وبخلاف ذلك من جهة ثانية، يجب أن تمارس عليهم كل الضغط الإقتصادي الممكن، بنفس الوقت الذي يجب أن نستمر فيه بدعم تحالفهم مع سوريا.

وقد حدد الاتفاق مع الجانب الأمريكي، أنه على الكويت تلافي أي تصريح علني ضد إيران، وبالمقابل تقليص دورها ونشاطها في الإجتماعات العربية المختلفة.

٧) لقد اتفقنا مع الجانب الأمريكي، أنه من المهم جداً محاربة المخدرات داخل الكويت، وذلك بعد أن أخبرنا خبراء مكتب المخدرات في الوكالة، أن جزءاً كبيراً من الرأسمال الكويتي، يستعمل لتشجيع تجارة المخدرات في باكستان وإيران. وأن نمو هذه التجارة له انعكاسات كارثية على مستقبل الكويت.

٨) لقد وضع الجانب الأمريكي بتصرفنا خطاً هاتفياً خاصاً، لتشجيع التبادل السريع للأفكار والمعلومات التي تتطلب اتصالات مكتوبة.

إن رقم خط الهاتف الخاص العائد للسيد وليم وبستر هو التالي:

(٢٠٢)٦٥٩-٥٢٤١

إنني انتظر توجيهات سموكم. وابعث لسموكم بأفضل التحيات.

العميد فهد أحمد الفهد
مدير عام
مديرية الأمن الوطني



رؤية يسارية لأحداث الخليج .. والهيمنة الأمريكية .. والقضية الفلسطينية

حسين عبد الرازق

لم يكن الغزو العراقى للكويت وماتلاه من غزو أمريكى لدول الخليج وقيام ماعرف بالتحالف المعادى للعراق والذى ضم أهم دول الأطلنطى ودول الخليج ومصر وسوريا تحت القيادة العسكرية والسياسية الأمريكية، ثم انفجار حرب الخليج، مجرد حدث كبير فى المنطقة. فمن الواضح أن هذه الفترة أدت- وستؤدى- إلى تفاعلات بالغة العمق فى العالم وفى المنطقة، وفى كل بلد عربى، بل وفى كل حزب أو قوة سياسية فى المنطقة. فلم يكن تجاوزا وصف ماحدث بالزلزال.

ولم تتوقف الدراسات والأبحاث والوثائق عن الظهور منذ ٢أغسطس ١٩٩٠ وحتى الآن... وتبدو عملية ملاحقة هذه الوثائق محاولة مستحيلة. ومع ذلك فمن الضرورى- على الأقل- رصد ومتابعة بعض هذه الوثائق لما تمثله من أهمية لفهم ماحدث، وما سيحدث.

وعلى هذه الصفحات محاولة لعرض وثيقتين من هذه الوثائق.

العراق... وأمريكا

ونبدأ بمشروع «تقييم للمرحلة مقدم للجنة المركزية للحزب الشيوعى الأردنى لمناقشته وإقراره، من الرفيق **يعقوب زيادين الأمين** العام للحزب...» ويحمل عنوان «أزمة الخليج- الأسباب... والنتائج... والمهام» والذى خضع خلال الأسبوع الأول من يونيه لمناقشات حادة فى اللجنة المركزية للحزب. وتحمل هذه الوثيقة أهميتها من الاتساق والعمق والتكامل فى الرصد والتحليل والاستنتاج، ومن كونها صادرة من الأردن، حيث كان للشارع الأردنى وقواه السياسية والحكومية موقف بالغ التميز أثناء الأزمة.

وتبدأ الوثيقة بمقدمة تؤكد أن هذه الأزمة «تعتبر من أهم وأخطر ما واجهته المنطقة والعالم منذ الحرب العالمية الثانية، خاصة وأنها تأتى فى ظل ظروف دولية جديدة سمتها الرئيسية التبدلات العميقة فى موازين القوى، والمهام الجديدة التى تواجهها مختلف الكتل والدول فى ظل حالة الانفراج فى العلاقات الدولية والسير الواضح نحو نهاية مرحلة الحرب الباردة... ويجدر لدى تقييم أسباب الأزمة ونتائجها، الأخذ فى الحسبان أن عوامل كثيرة صاحبت هذه الأزمة وأدت إلى تفجيرها وساهمت فى تعمقها، وقادت إلى النتيجة المفجعة التى وصلت إليها. صحيح أن أزمة الخليج قد نشأت فى أعقاب إجتياح القوات العراقية للكويت فى ٢آب (أغسطس) ١٩٩٠، وإعلان ضمها بعد ذلك بإعتبارها المحافظة التاسعة عشر من محافظات العراق، وتطورت الأزمة بعد فشل جميع المحاولات لثنى العراق للتراجع عن هذه الإجراءات، ولكن الجذور الحقيقية تعود إلى ماقبل ذلك. وقد شكل احتلال العراق للكويت الذريعة التى فجرت الأزمة بكل أبعادها الخطرة...»

وتنطلق المقدمة من هذه الحقيقة لتناقش دور الولايات المتحدة فى أزمة الخليج... فسلوك الولايات المتحدة، بسبب أطماعها المعروفة فى المنطقة خاصة بالنسبة للثروة النفطية، هو الذى أعطى للأزمة كل أبعادها الخطرة والمدمرة. فقد بذلت الولايات المتحدة جهودا محمومة لمنع الاتفاق بين العراق والكويت حول القضايا المختلف عليها، كذلك نجحت فى منع إيجاد حل لهذه الخلافات فى الإطار العربى واستثمرت بهذا الصدد التعنت العراقى إلى أقصى الحدود...»، وهى مقولة أكدتها العديد من الدراسات الأمريكية والغربية والعربية وآخرها كتاب «**الملف السرى لحرب الخليج تأليف بيتر سالينجر وايريك لوران**»

«وتنطلق الوثيقة من هذه الحقيقة لاستعراض دور الولايات المتحدة وتدخل القوات الأجنبية فى تعميق الخلاف- فالعجز- العربى، وتحليل أسباب وأهداف الولايات المتحدة، بمافى ذلك أزمة الإقتصاد الأمريكى وتنافسه مع التكتلات والدول الرأسمالية الرئيسية حول مناطق النفوذ الإقتصادى، والدور الأمريكى الرئيسى فى تفجير الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٧٩ لمواجهة الصدمة النفطية الاولى وارتفاع سعر برميل النفط من ١٥ إلى ٣٠ دولاراً، واستمرار الحرب ٨ سنوات متصلة، ثم الدور الأمريكى فى نصب شرك للعراق لتحتل الكويت» لكى يستثمروه لاحقا لأغراضهم الخاصة. وهكذا تكون الولايات المتحدة قد نجحت وخلال أقل من عشر سنوات فى جر النظام العراقى للوقوع فى الشرك مرتين. وكان شعب العراق والمنطقة برمتها وحركة التحرر العربى تدفع ثمنا باهظا فى كل مرة. وهكذا فقد أعطى «صدام حسين» بغزوه للكويت وضمها بالقوة ذريعة سهلة للولايات المتحدة للقيام بحملة عسكرية بربرية فى منطقة الخليج مستندة إلى دعم دولى غير مسبوق، مستفيد من ومستثمرة جميع المستجدات فى الأوضاع الدولية... وشكلت الشرعية الدولية مظلة لكى تنفذ الولايات المتحدة أهدافها الخاصة ومراميها العدوانية...»

أخطاء العراق

وتنتقل الوثيقة إلى العراق ودوره ومسؤوليته ، لتضع النقاط فوق الحروف... «ففى هذه الأجواء المشحونة والتى كان يتوالى فيها تسارع الأحداث ، لم يأبه حكام بغداد بالنصائح والمبادرات الكثيرة التى قدمت لهم من قبل الاتحاد السوفيتى وكوبا والعديد من الدول العربية مثل ليبيا واليمن وغيرها. وكذلك من قبل شخصيات عالمية مرموقة فى مقدمتها «دانييل أورتيجا» رئيس جمهورية نيكاراجوا السابق»...

«ويمكن التأكيد ان لهجة التحدى التى تكلم بها حكام العراق لاقت هوى وصدى عميقا لدى الجماهير العربية والإسلامية خاصة وأن هذه اللهجة والخطاب السياسى أخذتا تتسمان بشكل أكبر بمسحة دينية صوفية، تلامس أكثر وأكثر معتقدات أوسع الجماهير وتتوجه اليها. ولذلك اتسع التأييد الشعبى لحكام العراق ، خاصة لأن تحدى حكام بغداد للعدو الأكبر، للولايات المتحدة، واسرائيل اللتين تحمل لهما الجماهير العربية والإسلامية حقدا دفينا بسبب سياساتهما العدوانية والإجرامية»... ولكن «أن ترفع هذه الشعارات والأهداف من قبل دولة عربية واحدة. تدعى أنها قادرة على تحقيقها بقوة السلاح لأنها تملك قدرة وإمكانات عسكرية تسمح بذلك، رغم كل التبدلات فى موازين القوى فى العالم، ورغم كل الفروق العلمية والتكنولوجية بين هذه الدولة والقوى المعادية ، والادعاء فى ذات الوقت بالتأكيد على النصر بالاستناد إلى تفسيرات غيبية غير واقعية، فقد أدى ذلك إلى تضخيم الآمال والأمنيات لدى الجماهير ، وحول الرغبات إلى سياسة...» وينقل التقرير عن «فيديل كاسترو» قوله...«لقد فعلنا كل مابوسعنا لتجنب الحرب، ولكن لسوء الحظ فإن الشيء المفروغ منه بأن العراق ارتكب أخطاء سياسية جدية، الأمر الذى يؤلمنا ، وقدم بذلك للعدو الإمبريالى الفرصة لبسط هيمنته على العالم على طبق من فضة».

التأييد الأردنى...لماذا

ويناقش «يعقوب زيادين» بعد ذلك فى وثيقته الهامة المسؤولية العربية خاصة فى ضوء جريمة استدعاء القوات الأجنبية، وأيضا جريمة تصوير الغزو بأنه خطوة وحدوية، والعوامل التى أضعفت الموقف العربى انطلاقا من اتفاقيات كامب ديفيد، وتعميق التبعية الإقتصادية فى ظل الحقبة النفطية ، وتقليص دور هياكل ومؤسسات العمل العربى المشترك، وتشكل المحاور العربية السياسية والأمنية. ثم يناقش القضية الفلسطينية والآثار السلبية لهذه الأزمة وصولا إلى محاولات الولايات المتحدة فى الوقت الحاضر استثمار «إنتصارها العسكرى وتجسيده في نتائج سياسية ملموسة على صعيدين: أولهما ، الترتيبات الأمنية فى المنطقة، والثانية، حل قضية الشرق الأوسط وفى مقدمتها القضية الفلسطينية بعيدا عن الحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطينى»... ويصل التقرير فى النهاية إلى أهم الأجزاء من وجهة نظرى والتى تتناول موقف الرأى العام الأردنى وأسبابه وكذلك موقف الشارع العربى، ثم النقد الذاتى الراقى المستوى والشجاع لموقف الحزب الشيوعى الأردنى...

تقول الوثيقة...«وانعكست آثار أزمة الخليج بوضوح شديد على الاوضاع الإقتصادية والإجتماعية فى البلاد. ويتضح ذلك من الانخفاض الشديد فى الناتج المحلى الإجمالى، وزيادة نسبة البطالة وإرتفاع معدلات الأسعار، والتقلص الشديد فى تحويلات العاملين فى الخارج، وتوقف تدفق المساعدات العربية، وشيوع حالة الكساد فى جميع القطاعات الإقتصادية بدون استثناء تقريبا. وفى تقرير قدمة وزير المالية مؤخرا إلى مجلس النواب، أشار إلى أن ايرادات الموازنة التى كانت متوقعة من المصادر الخارجية تبلغ حوالى ٤٥٠ مليون دينار أردنى فى الموازنة العامة لعام ١٩٩١. ويقدر وزير المالية أن حجم الاموال التى تم استلامها فعلا، وتلك التى جرى الاتفاق عليها. أو يتوقع وصولها تبلغ ٨٩٠ مليون دينار، أى حوالى ضعف المخصصات الواردة فى الموازنة، ولايوجد من ضمنها أية مساعدات أو قروض من البلدان العربية، وهذا يؤكد أنه قد جرى تعويض الاردن من العديد من الدول لقاء تضرره من أزمة الخليج، باعتباره أحد الدول المتضررة من المقاطعة الإقتصادية للعراق. وتساهم هذه الموارد فى سد النقص فى رصيد العملات الصعبة والمحافظة على سعر صرف الدينار، ولكنها ليست كافية لإخراج الإقتصاد من حالة الكساد وتنشيط مختلف القطاعات الإقتصادية. ولذلك فان البلاد ، لا زالت تعانى من حالة الكساد رغم التطور الإيجابى الذى طرأ على ايرادات الموازنة العامة.

برش



ومن ناحية ثانية، فإن روح التحدى السياسى للإمبريالية الامريكية وإسرائيل والتضامن مع شعب العراق، قد أخذت ترتفع بشكل متوالى منذ انفجار الأزمة فى الثانى من آب ١٩٩٠. لقد وجدت لهجة التحدى التى خاطب بها حكام العراق الولايات المتحدة واسرائيل صدى كبيرا لدى جماهير الشعب فى الأردن. وتصاعدت حدة التأييد فى اعقاب التقديرات القاضية باحتمال قيام اسرائيل بهجوم على الاردن.

..لقد كان الاردن احدى الساحات العربية التى تميزت بانحيازها للعراق تأييدها له منذ الساعات الأولى للإحتلال العراقى للكويت. فقد صدرت منذ البداية أصوات تعتبر عملية الإحتلال خطوة وحدوية. واتضح منذ البداية أن أجهزة الاعلام الاردنية وخاصة الصحافة قد انحازت تماما إلى خطوة إحتلال الكويت، مستهينة بأية نتائج قد تترتب على ذلك. وبعد الإعلان فى ١٢ آب عن ربط حل قضية إحتلال الكويت بايجاد حل لإحتلال إسرائيل للاراضى العربية فى فلسطين والجولان ولبنان، ازداد حجم التأييد للعراق. واذا كانت الجماهير بشكل عام ترحب بأى تحد للولايات المتحدة وإسرائيل، فإن لهجة النظام العراقى شديدة التحدى، قد استقطبت تأييدا مضاعفا ، وزاد من هذا التأييد الموقف المتعاطف مع العراق من قبل الإردن الرسمى ومن قبل م.ت.ف. وكما سبق وأوردنا ، فإن تضخيم قوة العراق العسكرية، وأهمية الشعارات والاهداف التى حددها العراق والشعارات التى رفعها وصلتها بطموحات الجماهير وأمانيها ، وتأكيد حكام العراق على قدرتهم تحقيق هذه الإهداف بقوة السلاح وتحدى اكبر دولة امبريالية فى العالم، نقول ان كل ذلك قد ضخم الاوهام والآمال لدى الجماهير وحول الرغبات إلى سياسة، وأوجد حالة

يصعب وصفها تتعلق بمبدأ التمسك بالاستفادة من الفرصة المواتية.

وقد استخدمت بشكل خاص فى الاردن، حالة الوهم والرغبات حول طبيعة المعركة إلى أداة لفرض الإرهاب الفكرى على كل من يخالف أو ينتقد أو حتى يجتهد فى تحليل الظواهر العامة المتعلقة بالوضع الذى نشأ جراء احتلال العراق للكويت. فقد كان هناك اختلاف فى الرأى بين مختلف التيارات السياسية حول قضية الإحتلال. بينما كان هناك اتفاق عام وشامل على استنكار الحشد العسكرى الاجنبى واتفاق واسع على خطورة هذا الحشد وضرورة الكفاح لإخراج القوات الأجنبية من البلاد العربية. وكان هناك خلاف بين القوى السياسية والشخصيات الوطنية حول مبدأ أن أنسحاب القوات العراقية من الكويت هو شرط ضرورى من أجل إرغام القوات الاجنبية على الإنسحاب من الدول الخليجية. وبسبب حالة الإرهاب الفكرى، وخاصة فى الصحافة، فقد أصبح اتجاه الصحافة الاردنية أحادى الإتجاه يهتم فقط بتأييد العراق بمختلف خطواته، ولم يسمح أبدا بالتعبير عن رأى آخر مخالف. وصاحب هذه الحالة إنتشار موجة الخرافات والتفسيرات الغيبية. الأمر الذى شكل من حيث الجوهر هجوما شرسا على وعى وعقل الجماهير. وزاد الطين بلة التفسيرات والفتاوى الدينية التى كانت تقدم فى بعض المساجد احيانا، وأحيانا اخرى خارجها، والتى رفعت صدام حسين إلى مرتبة أعلى من مرتبة البشر. وساهم كل ذلك فى توسيع الأوهام وتعميق التفكير الغيبى، وبرز فى الإردن رهط من الصحفيين والمحاضرين الذين اشتركوا بنشاط كبير فى نشر الخرافات والأوهام وتضخيم امكانيات العراق العسكرية وتأكيد أدوار قوى خفية تعمل من أجل حسم المعركة لصالح العرب والمسلمين، وأخذ عشرات الأشخاص وبعض وعاظ المساجد يتحدثون عن الأحلام التى شاهدوها، وعن زيارة الأنبياء والاولياء لهم، والتى تؤكد جميعها انتصار العراق، حتى وصل الأمر ببعض الوعاظ أن قال «إن الذين يتحدثون عن الفروق فى المقدرة فى امتلاك التكنولوجيا هم كفرة، لا يتصورون القوة الخفية التى تعمل لصالح المؤمنين فى وجه الكفار والصليبيين، والتى ستؤمن النصر باذن الله». وهكذا جرى تلاعب بشع بعواطف الجماهير الشعبية وبحقدها الدفين والمقدس ضد الإمبرايالية والصهيونية، ونشأت جراء ذلك امكانية كبرى من شأنها وأد النهوض الجماهيرى المعادى للإمبريالية والصهيونية واستبداله بحالة من اليأس والإحباط وعدم الثقة والابتعاد عن العمل الوطنى والسياسى، عندما تكتشف الحقائق ويتضح الفرق بين الاقوال والأوهام من جهة، وبين الواقع الملموس والسير الحقيقى للاحداث من جهة ثانية، واستخدام ذلك ليس فقط للاحباط ولكن كذلك لاشاعة وتعميق الفرقة بين أبناء الشعوب العربية.

لقد كان يتم تعبئة الجماهير وشحن عواطفها وتكبير آمالها بمختلف الوسائل الغيبية وغير العلمية وغير الواقعية، ثم يتم الاستناد إلى هذه الحالة المصطنعة لمقاومة ومحاربة أية محاولة علمية لشرح الظواهر أو الوقوف فى وجه الاوهام بحجة «خطر الوقوف فى وجه التيار الشعبى والجماهيرى». وانساقت قوى وأشخاص سياسيين ومثقفين وراء هذه الحالة، كان يفترض انهم يمتلكون من الوعى والتجربة والمعرفة مايجعلهم فى حرز من الوقوع فى هذه المحاذير. ويمكننا التأكيد أن حالة التعبئة التى سادت المجتمع الاردنى والدعاية الإعلامية المغلقة ذات الاتجاه الواحد، قد عمقت الأوهام التى استهدف هذا النمط الإعلامى تعميقها، وساهمت فى دفع حكام العراق إلى التمسك بالمواقف غير المنطقية ودفعهم للمزيد من الإستسلام للأوهام والقدرية القاتلة.

لقد بلغ مستوى الارهاب الفكرى فى الاردن درجة لايمكن وصفها، تجلت بأبشع صورها فى تعامل غالبية القوى السياسية وبعض الشخصيات الوطنية المستقلة مع وفد المعارضة الكويتى الذى جاء للأردن، فقد أعلن «التجمع القومى الديمقراطى الاردنى» مقاطعة الوفد ولم يخالف هذا الإعلان من أعضاء التجمع سوى مندوبى الحزب الشيوعى الاردنى. كما شن بعض حملة الأقلام وكتاب الزوايا فى الصحافة حملة ضد هذا الوفد الذى رفض أن يتعامل مع الاحتلال العراقى، والذى لم يتمكن أن يرى فى الاحتلال فرصة لبناء المستقبل الوحدوى. وفى الاجتماعات العامة التى عقدها وفد المعارضة الكويتية تعامل بعض كتاب الأعمدة المشبوهين ذوى التاريخ الملطخ بتعال وكبرياء، تماما كما يتعامل المحققون فى اقبية التعذيب مع فريستهم. وفى المقابل لقى الوفد الكويتى ترحابا حارا من قبل المسؤولين الاردنيين، وقابلهم الملك حسين وتحدث معهم على امتداد مايقرب من ثلاث ساعات واستمع إلى آرائهم وحاورهم بهدوء وبعناية زائدة. واليوم فان صحافتنا تتابع اخبار ونضالات المعارضة الكويتية باعتبارها السند الحقيقى لتأمين فرض الديمقراطية والاداة الفعالة للدفاع عن الفلسطينيين والعرب الذين يتعرضون لمختلف صنوف الاضطهاد.

ورغم الجانب السلبى في دور الإعلام فى التعبئة الجماهيرية ذات الاتجاه الواحد فانه قد تمت فى البلاد كما قلنا أوسع وحدة وطنية عبرت عن نفسها بالعديد من النشاطات، سواء فى تأييد ومساندة شعب العراق أو فى تكوين لجان التعبئة الوطنية والانخراط فى الجيش الشعبى والمطالبة بتسليح الجماهير.

لقد شكلت أزمة الخليج فرصة للتعبير عن مدى حقد الجماهير وكرهها للإمبريالية الأمريكية والصهيونية واسرائيل ولجميع القوى المعادية لحق شعوبنا العادل فى الحياة الكريمة وأثبتت هذه الفترة مدى تعلق جماهير شعبنا بالدفاع عن الوطن وحمايته وحماية الاقطار العربية الشقيقة فى وجه العدوان الاجنبى.

الإجماع العربى

وأما على الصعيد الشعبى العربى وعلى مستوى القوى السياسية العربية، على مختلف اتجاهاتها وميولها الفكرية، فإن الغالبية الساحقة من هذه القوى، على امتداد الساحة العربية، استنكرت احتلال، العراق للكويت، ولكنها وقفت بحزم ضد تواجد القوات الاجنبية، وصمدت حملتها من أجل اخراج هذه القوات من الأراضى العربية، وأصبح واضحا للغالبية الساحقة من القوى السياسية العربية على مختلف ميولها واتجاهاتها، أن استمرار احتلال الكويت من قبل العراق والتمسك بضمها، شكل سببا مباشرا معلنا لبقاء الحشود العسكرية الاجنبية

• كاسترو يقول:

فعلنا كل مابوسعنا لتجنب الحرب...

ولكن العراق ارتكب أخطاء سياسية جدية.

وتزايدها، بينما فى الواقع كان هذا الحشد الهائل يستهدف تحقيق الاهداف الامريكية لعدوانية والمخططات التى سبق الإشارة اليها فى فصول سابقة من هذا البحث، وشكلت حالة الاحتلال والشرعية الدولية ستارا كثيفا لاخفائها.

وكان من بين أهداف السياسة الأمريكية ضرب القدرات العراقية العسكرية، التى تطورت وحتى بمساعدة الدول الغربية. ابان الحرب العراقية- الايرانية، والتى اخذت تشكل حسب الرؤية الأمريكية والإسرائيلية اخلالا فى توازن القوى العسكرية مع إسرائيل فى المنطقة، وبينما كانت الولايات المتحدة تحاول بشتى السبل ردم هذه الفجوة عن طريق ضرب القدرة العسكرية العراقية، فان احتلال العراق للكويت وفر الفرصة الكفيلة بتحقيق ذلك.

لذلك، فان القوى السياسية العربية، بأحزابها وحركاتها وفصائلها التقدمية والوطنية والقومية والدينية، التى كانت تطالب بانسحاب العراق من الكويت وبانسحاب القوات الأجنبية من الخليج، كانت فى واقع الحال لاتعمل فقط على تجنيب العراق والمنطقة كارثة محتملة، وانما تسعى كذلك لصيانة الطاقات والقدرات العسكرية والمادية للعراق. وبينما كانت تشدد هذه القوى على ضرورة انسحاب العراق من الكويت، فانها فى ذات الوقت كانت وبأشكال وأساليب مختلفة ومتفاوتة تعرى النوايا العدوانية الحقيقية للحشد العسكرى الأمريكى، وتحذر من اكتساب هذا الحشد شرعية عن طريق اشتراك بعض الدول العربية فى ارسال قوات لدول الخليج. ومهما كانت الذرائع التى أرسلت بموجبها هذه القوات، فانها ستستخدم كغطاء لستر العدوانية الأمريكية التى تتجاوز كثيرا حدود تحرير الكويت وحماية السعودية، وهو الأمر الذى تحقق على أرض الواقع.

لقد كانت القوى الوطنية والديمقراطية على امتداد الوطن العربى تتلمس مخاطر احتلال وضم الكويت، وتدرك الابعاد المدمرة لهذه الإجراءات. وكانت تدرك كذلك أن بعض الشعارات التى رفعها حكام العراق والتى تدغدغ عواطف الجماهير، كانت تستهدف تبرير هذا الاحتلال وليس تحقيق هذه الشعارات والأهداف. **فالجميع يعلن أن تحرير فلسطين وتأمين الحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى ودعم الانتفاضة الباسلة وضمان استمراريتها لاتمر عبر احتلال الكويت.** كما أن إرغام الدوائر الإمبريالية ومختلف القوى العالمية على عدم الكيل بمكيالين فى الشرعية الدولية، يتطلب تكوين جبهة حقيقية واسعة ومؤثرة تعمل بهذا الاتجاه، تستند إلى أوسع تضامن وتلاحم بين القوى الشعبية والرسمية التى تؤمن بذلك، مع العمل على رفع وتيرة نضالها، وليس من خلال ايجاد أوسع وأخطر انقسام فى الصف العربى شعبيا ورسميا. وأن تحقيق الاستقلال الاقتصادى وتقليص فرص التبعية والتضييق عليها يتطلب إغلاق الإمكانات فى وجه العدوانية الإمبريالية والصهيونية، وليس تسهيل فرص هذه العدوانية، كما حدث فى أزمة الخليج.

لقد تبلور موقف واضح للقوى التقدمية والديمقراطية العربية ابان الأزمة، يستند على نقتطين اساسيتين، الأولى المطالبة بانسحاب العراق من الكويت وترك شعب الكويت يقرر مصيره بنفسه. ومن المفيد بالتذكير أن قوات الاحتلال العراقية فشلت فى ايجاد من يتعاون معها من الشعب الكويتى. والثانية اخراج القوات الأجنبية من الدول الخليجية، وفى ذات الوقت بذل الجهود لايجاد تسوية عادلة وشاملة وسريعة لأزمة المنطقة وفى مقدمتها القضية الفلسطينية تؤمن الحقوق المشروعة والثابتة للشعب العربى الفلسطينى وفى مقدمتها اقامة دولته المستقلة على ارض وطنه بقيادة م.ت.ف ممثله الشرعى والوحيد.

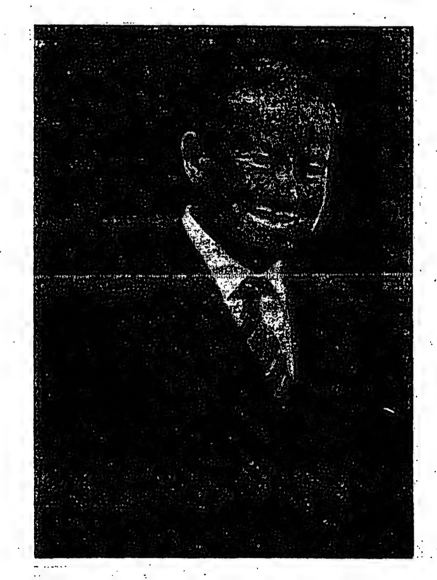
وأعربت الأحزاب الشيوعية والعمالية العربية عن موقفها فى العديد من البيانات المشتركة والمنفصلة والتى كرست الموقف المذكور اعلاه. وكشفت نضالها من أجل هذه الاهداف على الصعيدين العربى والدولى، وقامت بحملات واسعة بهذا الصدد فى مختلف المجالات.

صدام يتجاهل نصائح موسكو وكوبا وليبيا واليمن

الحزب الشيوعى الأردنى..

لقد سبق وأوضحنا أنه تكون فى الأردن ومنذ ساعات الإحتلال الاولى للكويت، موقف مؤيد لهذا الإحتلال، خاصة على الصعيد الإعلامى. ويجب التنوية إلى أن الحملة الإعلامية المضللة، والعمل السياسى الواسع باتجاه تأييد كل خطوات حكام العراق، بما فى ذلك تأييد احتلال الكويت، والذى حاول البعض نعته بأنه شكل من أشكال الوحدة العربية، ووصف صدام حسين بأنه «بسمارك» العرب، نقول أن كل ذلك قد وجد صدى ما فى صفوف حزبنا.

صحيح أن نفرا قليلا فى المجتمع رفع شعار عودة «الجزء إلى الكل» أى تأييد إحتلال الكويت وضمه إلى العراق، كما أن بعض التيارات السياسية رأت فى الإحتلال تنفيذا لمبدأ الوحدة العربية. كما أن الحملة





حسنى مبارك/جابر الأحمد (عرب أمريكا)

الإعلامية المركزة وذات الاتجاه الواحد استهدفت عدم السماح للرأي الآخر، وبررت ذلك بحجة عدم «الاصطدام بالشارع وعدم السير ضد التيار، وعدم فهم نبض الجماهير».

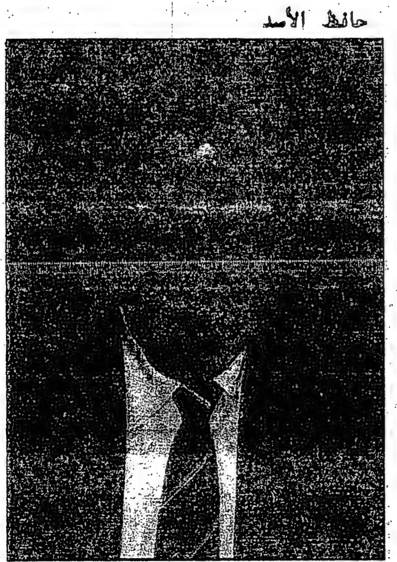
لقد وجدت هذه التوجهات الضيقة وغير العلمية والمخالفة للديالكتيك صدى لدى بعض الرفاق القياديين في حزبنا . فمنهم من قال انه لايوجد شعب كويتي، وأيد علنا احتلال الكويت بحجة ان البديل سيكون الدفاع عن اسرة آل الصباح وحكام النفط الفاسدين. ويوجد من قال ان ماحصل هو شكل من أشكال الوحدة العربية، وأن صدام حسين هو «بسمارك» العرب، وعلينا الاستفادة من الصدفة التاريخية. ومن المؤسف ان بعض الشيوعيين المعروفين أيدوا علنا مبدأ «عودة الجزء إلى الكل» في خطب جماهيرية. وكانت هناك حملة ظالمة على التصريحات التي أدلى بها الأمين العام للحزب الشيوعي الاردني بتاريخ ٣/٨/١٩٩٠، أي ثاني يوم من الإحتلال والتي جاء فيها «أنه لايوجد مايبرر هذا الغزو، وأن هذا الإجراء خطير سوف يؤدي إلى مضاعفات خطيرة في المنطقة. ومن الممكن حل القضايا المتنازع عليها بالمفاوضات وبالطرق السلمية بمساعدة بعض الدول الشقيقة». وكان هدف الهجوم على هذه التصريحات محاولة بعض الرفاق التماثل مع سياسة بعض القوى القومية والتملق للسلطة ولبعض الإطراف السياسية الاخرى. وحول البعض حملتنا الكبرى في التضامن مع شعب العراق وأطفالة، والدفاع عن حقه في حياة آمنة، حول هذه الحملة إلى تأييد لشخص صدام حسين خلافا للتقييمات الواضحة التي كان يؤكد عليها في اجتماعات اللجنة المركزية والمكتب السياسي. وانجرارا وراء ذلك ، تجرأ بعض الرفاق ، وبشكل علني، على شتيمة الاحزاب الشيوعية العربية، التي لم تؤيد خطوات صدام الديكتاتورية، وانصبت الشتائم بالدرجة الرئيسية على الحزب الشيوعي العراقي، حزب آلاف الشهداء والتضحيات المجيدة. وانسجاما مع هذا السلوك، فإن هؤلاء الرفاق بذلوا جهودا ملموسة لكي لايرفع شعار مطالبة العراق الانسحاب من الكويت، مقابل شعار النضال من أجل انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي العربية. صحيح أن دخول القوات الأجنبية للمنطقة، قد ادخلنا في مرحلة جديدة، أكثر خطورة من مراحل الأزمة، ولكن يبقى رغم ذلك انسحاب القوات العراقية من الكويت المدخل الضروري والإساسي لمواجهة هذه المرحلة، وهو الشرط الذي لابد منه لتغيير الاتجاهات الأساسية في المواجهة مع قوى الإمبريالية والعدوان، وتغيير اتجاه الاجماع الدولي أو اضعافه، ورغم اتضاح الاتجاهات الرئيسية التي كان يجب سلوكها في النضال الوطني العام، فقد تكون تأييد أعمى لدى بعض الرفاق لكل ماتقوم به القيادة العراقية. فمن تأييد احتلال الكويت إلى تأييد مبادرة ١٢ آب إلى تأييد الاعلان عن الانسحاب بعد القصف البربري للعراق.

وبعد أن حلت الكارثة العسكرية، وحل الدمار الشامل بكل من العراق والكويت، وبعد موافقة العراق على جميع قرارات مجلس الأمن والشروط الأمريكية الإضافية، فإن البعض في حزبنا لازال يقول إن العدوان الأمريكي قد فشل في تحقيق اهدافه. هكذا وبكل بساطة وسطحية تتم هذه التقييمات، والتي تشكل في جوهرها ترديدا ببغاويا لمواقف وتقييمات بعض القوى السياسية غير الماركسية فقط.

ورغم هذه المظاهر السلبية التي برزت في حزبنا، إلا أن الحزب الشيوعي الاردني ساهم بشكل واسع في مختلف النضالات الوطنية سواء في التضامن مع الشعب العراقي الشقيق وبمختلف الوسائل والسبل، أو في العمل السياسي والجماهيري لشجب التدخل العسكري الأجنبي في دول الخليج. وساهم حزبنا مع قوى وطنية وتقدمية وشخصيات سياسية مستقلة في تكوين التجمع القومي الديمقراطي، واشترك في جميع الحملات الجماهيرية التي أقرها التجمع على مستوى الوطن بأسره.

جميع دول التحالف ساءت علاقاتها بمنظمة التحرير قبل أن تبدأ أزمة الخليج

حافظ الأسد



وساهم حزبنا مساهمة فعالة، وأحيانا كثيرة قام بمبادرات طليعية في تكوين لجان العمل الشعبي على مستوى المدن والقرى والأحياء، وبذل جهودا -منفردا أو مع القوى الوطنية والديمقراطية الأخرى- لجذب أوسع الجماهير للعمل في اللجان الشعبية، وفي مراكز التطوع الكثيرة. ورفع حزبنا عاليا شعار العمل من أجل تسليح الشعب لمواجهة احتمالات العدوان على البلاد وعمل على توسيع صفوف الجيش الشعبي.

ويمكن القول أن حزبنا عمل- منفردا أو مع القوى الاخرى.- وكان مبادرا في بعض الاحيان. وكان يمكن أن يكون دوره أكثر طليعية وتأثيرا لولا الضغوط الكبرى التي مارسها عليه الرفاق الذين حاولوا التماثل مع بعض التيارات القومية الضيقة أو تملق بعض القوى السياسية. ورغم ذلك فقد كان واضحا أن موقف حزبنا يتماثل مع موقف الأحزاب الشيوعية العربية التي كانت تطالب بانسحاب العراق من الكويت، وترفض الوجود الأجنبي العسكري في المنطقة، وفي ذات الوقت تدرك أن اطفاء بؤرة التوتر في المنطقة يتطلب حل القضية الفلسطينية حلا عادلا وبما يؤمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة بقيادة م.ت.ف ممثله الشرعي والوحيد. رغم أن هؤلاء الرفاق قد نجحوا في منع نشر او اعادة طباعة بيان مشترك مع الأحزاب الشيوعية العربية يؤكد هذه السياسة».

ويختتم «يعقوب زيادين» الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني هذه الوثيقة الهامة برصد أهم نتائج هذه الأزمة واقتراح المهام المترتبة عليها على المستوى العربي والمحلي.

الحل الأمريكي

الوثيقة الهامة الثانية أصدرها الحزب الشيوعي الفلسطيني تحت عنوان «ماذا بعد حرب الخليج؟... طريق للسلام والعدالة، وآخر للهيمنة واستمرار العدوان». وأهمية هذه الوثيقة هو تركيزها على قضية الشعب

الفلسطيني، القضية المحورية في مستقبل الأمة العربية والتي شكلت بعد حرب الخليج أحد المحاور الهامة للغزوة الأمريكية، وكذلك صدورها عن الحزب الشيوعي الفلسطيني بدوره المتميز بين فصائل حركة التحرر الوطني وعلاقاته العميقة مع «فتح» أكبر وأهم فصائل المنظمة، ومع المنظمات اليسارية داخل المنظمة.

وتبدأ الوثيقة بطرح تساؤل حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وطبيعة النظام العالمي الجديد لتؤكد مجموعة من الحقائق...

*أولها اصرار الولايات المتحدة الواضح على **«الانفراد في اتخاذ القرارات الأساسية الخاصة بالحرب والسلام في الخليج»** واستخدام الأمم المتحدة كوسيلة حينما ترى ذلك مناسبا للتغطية على سياستها وأهدافها الخاصة.

* وثاني هذه الحقائق التعامل الانتقائي مع الشرعية الدولية فهناك قرارات وشرعيات تذهب من أجلها الولايات المتحدة إلى حد الحرب، وهناك قرارات وشرعيات تتجاهلها أو تدوسها دون تردد، مثل العدوان المتكرر على دول مستقلة **كجرينادا وبنما وأفغانستان** ودعم الاحتلال الإسرائيلي **لفلسطين ولبنان والجولان**...

* وثالثها التصرف من موقع الهيمنة في العلاقات الدولية، من موقع القوة والتفوق والتعامل الانتقائي مع قواعد «التفكير الجديد».

وتنتقل بعد ذلك لطرح الحل الأمريكي- أو الحل الذي يريده التحالف الأمريكي العربي- للقضية الفلسطينية.. تقول الوثيقة.. **«فإسرائيل ترى أن الوقت ملائم لفرض تسوية على الفلسطينيين من منطلق معاقبتهم على موقفهم من أزمة الخليج**، وتظن أن بالإمكان تجاوز منظمة التحرير الفلسطينية بعد تردي علاقاتها- هي والاردن- مع دول التحالف العربية.. ومن جهة أخرى تذهب بعض الأوساط المقربة من دول التحالف العربية وبعض المسؤولين في هذه الدول إلى الإيحاء بأنهم سيحصلون على مكافأة أمريكية لتحالفهم مع واشنطون تكون في صورة حل مناسب للقضية الفلسطينية. وهم بهذا يحاولون استعادة مافقدوه من إعتبار في الشارعين العربي والإسلامي بسبب تواطئهم مع دولة استعمارية ضد بلد عربي شقيق. وفي نفس الوقت يطرحون التساؤلات حول مستقبل منظمة التحرير، وبعضهم يدعو إلى تغييرها أو تغيير رئيسها وهنا تكمن نقطة التقاء المواقف الأمريكية والإسرائيلية، والعربية المتحالفة مع أمريكا...

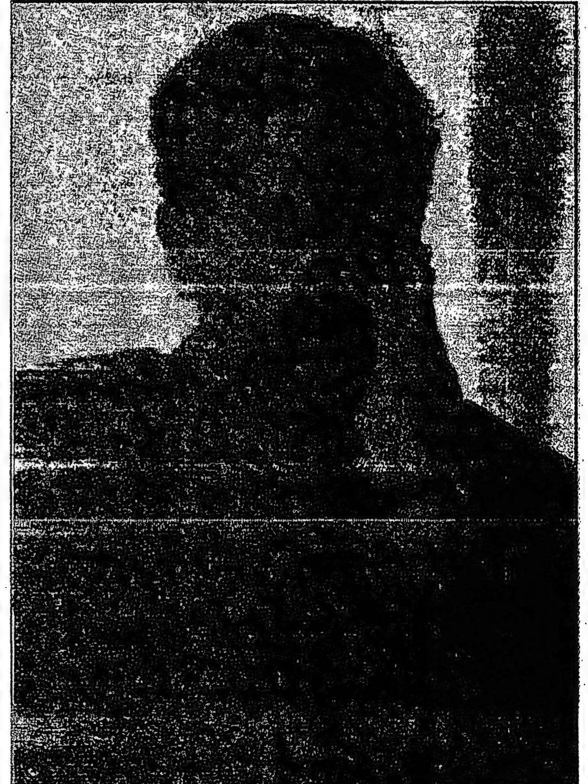
ويؤكد خطاب بوش أمام الكونجرس أن قضية الشعب الفلسطيني تأتي بعد الحلف الأمني والحد من التسلح.. ودعوة بوش إلى التنازلات المتبادلة تعني أن يتنازل الشعب الفلسطيني عن حقه في تقرير مصيره..

لقد أوجدت الأزمة والحرب في الخليج وضعا جديدا في المنطقة العربية، حيث تشكل حلف بقيادة الولايات المتحدة، تشترك فيه ثماني دول عربية، بينها الأكثر ثراء. وأصبحت هذه الدول وخاصة شبه الجزيرة العربية، بإستثناء اليمن، أشد ارتباطا واعتمادا على الولايات المتحدة من أي وقت مضى منذ حصلت على «استقلالها». وتحقق للولايات المتحدة بسبب ذلك إنجاز «إستراتيجي» كبير لم تحصل عليه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.. وليس هناك شك في أن الولايات المتحدة ستتمسك بأسنانها بهذا الانجاز، وتتجنب كل مايمكن أن يؤدي إلى زعزعته أو إضعافه فهي من خلاله تستطيع أن تحقق لنفسها قواعد عسكرية تضمن «الأمن» على طريقتها في منطقة الشرق الأوسط، وتمنع قيام أية قوة إقليمية معادية للإمبريالية، وتتحكم في الثروة النفطية أسعارا واستخداما واستثمارا، وتوظفها لخدمة إقتصادها ومصالحها الإحتكارية ولمعالجة حالة الركود القائمة في الاقتصاد الأمريكي..»

«... وهناك حملة مستمرة منذ بدأت أزمة الخليج ضد منظمة التحرير ورئيسها وجميع دول التحالف كانت على علاقات سيئة بمنظمة التحرير قبل أن تبدأ الأزمة... انهم يدركون أن إضعاف منظمة التحرير أو استبدالها يعني إزالة عقبة كأداء من طريق الحل الأمريكي.. (وسيتم) إغراق القضية الفلسطينية في بحر من القضايا يؤجل بحثها إلى مابعد الإتفاق على الترتيبات الإقتصادية والعسكرية للنظام الأمريكي الجديد في المنطقة والذي سيوسع حدود اسرائيل «الأمنية» لتبلغ أقصى حدود دول التحالف بدلا من نهر الأردن كما تطالب بذلك اسرائيل الأن..»

«فتح»... الهدف

وتنبه الوثيقة أن تحقيق ذلك لايتم بمجرد الترتيبات الأمنية بل لابد من ممارسة ضغوط على الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية...» إن منظمة التحرير مستهدفة من قبل التحالف الأمريكي الجديد. وهي ستواجه بالتأكيد، فضلا عن محاولات استبدالها بقيادة بديلة،


صدام حسين

بمؤامرات لإثارة الانقسامات فى صفوفها..»

وتؤكد الوثيقة أن هدف التآمر الرئيسى سيكون حركة «فتح»

«...إن حركة فتح علاقات تقليدية قديمة وواسعة بدول الخليج والسعودية. وكان للدعم المعنوى والمادى الذى لقيته هذه الحركة من تلك الدول دور حاسم فى جعل فتح الحركة الأقوى والأوسع والأكثر إمكانيات بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ومساعدة هذه الدول استطاعت حركة فتح نسج علاقات عديدة مع الدول العربية وأجهزتها التى قدمت تسهيلات كبيرة لها، كما قدمت لها تسهيلات فى عدة دول أخرى فى أوربا والعالم الثالث. وكان لكبار رجال الأعمال الفلسطينيين ممن يعملون فى السعودية ودول الخليج دور هام فى داخل حركة فتح وفى تمويلها والإشراف على استثماراتها، ورفدها بالاكاديميين والباحثين ورجال الإعلام ومد الجسور بينها وبين شخصيات وهيئات رسمية وشبه رسمية فى الولايات المتحدة وأوربا الغربية. ومعروف أن السعودية ودول الخليج كانت تتعامل فى الأساس مع منظمة التحرير من خلال حركة فتح وليس لها، عمليا، علاقات تذكر مع الفصائل الفلسطينية الأخرى فى منظمة التحرير، وكانت المقتطعات المالية من رواتب الفلسطينيين العاملين فى تلك الدول وكذلك التبرعات المقدمة من مواطنيها تذهب إلى صندوق فتح وليس إلى الصندوق القومى الفلسطينى.

وبدون أن نذهب بعيدا فى سرد تفاصيل شبكة العلاقات بين حركة فتح وتلك الدول يظهر ما تقدم مدى اتساع المجالات التى تستطيع فيها تلك الدول ممارسة الضغط على حركة فتح، وبالتالى على منظمة التحرير. كما يجب عدم اهمال حقيقة أخرى وهى وجود مئات الالاف من الفلسطينيين العاملين فى تلك الدول وإمكانية استخدامهم من قبلها كرهائن سياسية ومالية واجتماعية فى عملية الضغط على كل من الاردن ومنظمة التحرير .ليس خارج مجال الافتراضات الممكنة أن يوضع هؤلاء الفلسطينيين العاملين فى السعودية ودول الخليج أمام خيار البقاء فى أعمالهم ودفع الضريبة السياسية المطلوبة وهى معارضة منظمة التحرير أو بعض شخصياتها والمساهمة فى بناء تشكيلة أخرى منافسة، أو فقدان وظائفهم وتعويضاتهم والطرد من أماكن اقامتهم إلى الاردن لإحداث مزيد من الضغط الإقتصادى عليه وعلى منظمة التحرير، وأن يصبح هؤلاء بعد أن كانوا مصدر دعم سياسى ومالى لمنظمة التحرير ولاهاليهم فى الاراضى المحتلة وخارجها عالة أو مكمن خطر سياسى على مسألة التمثل الفلسطينى.

وبغض النظر عما اذا كانت هذه الافتراضات بعيدة الاحتمال أو ممكنة التحقق فان من غير الجائز استبعادها كليا أو طرحها باللامبالاة أو التجاهل.

ومن الواقع تماما القول أن الولايات المتحدة قد وجدت فى هذا التحالف الذى اقامته كنزا استراتيجيا لن تفرط به وستسعى بكل الوسائل إلى تعزيزه. وهذا يستدعى من جانب منظمة التحرير التى تشكل عقبة أمام «السلام الأمريكى» عدم استبعاد حتى أشد الافتراضات جموحا

عزلة أمريكا

ولكن هذه هى الصورة الخارجية للتحالف.. وصورته الداخلية اذا مانظر اليها فى حركتها ومسار تطورها فيها مايستدعى قلق الولايات المتحدة وقادة المتحالفين معها، وما يجعل الطريق ليس سهلا على التحرك الأمريكى نحو اقامة نظام جديد فى المنطقة على أساس «السيناريو» المتقدم ذكره.

لقد حققت الولايات المتحدة تحالفها مع مجموعة من الدول العربية على أساس اعتبارات محددة فى مقدمتها اخراج القوات العراقية من الكويت والدفاع عن امراء ومشايخ الجزيرة العربية. وهذه الاعتبارات ليست لها قوة دفع دائمة لتمد ذلك التحالف بالحياة لأجل طويل خصوصا حينما تواجه بقضايا ومطالب ذات حساسية كبيرة لدى الشعوب العربية ولمصالحها القومية.

لقد خلقت حرب الخليج شعورا بالسخط والعداء الشديد للسياسة الأمريكية فى المنطقة. ولم تكن الولايات المتحدة فى اهدافها العدوانية وتطلعاتها بالهيمنة على المنطقة العربية ومقدراتها عارية أمام الشعوب العربية مثلما هى الآن. وقد ترك القصف الوحشى لمعالم العراق الاقتصادية والحضارية وللمنشئات والأحياء المدنية نقمة ليس من السهل محوها من نفوس أبناء الشعوب العربية. كما خلقت هذه الحرب تعاطفا عميقا مع الشعب العراقى وتقديرا عاليا لبطولته فى الصمود أمام جحافل قوات الغزو وآلته الحربية الهائلة، وزرعت حالة من عدم الثقة بسياسة الولايات المتحدة ونواياها خصوصا بعد اصرارها على محاربة العراق رغم استجابته لجميع قرارات مجلس الأمن الدولى، ووضوح هدفها البعيد وهو تدمير العراق والسيطرة عليه. ويمكن القول أن هذه المشاعر تجاه الولايات المتحدة تتضاعف ضد الدول العربية التى ساندت سياسة الولايات المتحدة وشاركت

الهدف الرئيسى لمؤامرة التحالف... حركة فتح

الحزب الشيوعى يرفض مقاطعة وفود المعارضة الكويتية

الولايات المتحدة تجر العراق لحروب خاسرة... مرتين!!

آثار خطيرة للحروب داخل السعودية ودول الخليج

فيها رغم وجود امكانية واقعية لمنع الحرب، وقدرة لديها، لوشاءت في فترة حرجة للسياسة الامريكية، على التأثير ايجابيا على الولايات المتحدة باتجاه السلام لو أنها ساندت الخطة السوفيتة

لذلك يجب الأخذ بالاعتبار أن الخطة الامريكية لما بعد الحرب ستجرى محاولة تنفيذها على أرضية عزلة التحالف الشديدة عن الشعوب العربية، وعدم ثقتها بحكامه ومعارضتها القوية لسياسته. ومن البديهى أن تكون هذه الأرضية مليئة بالألغام عند كل خطوة يخطوها قادة الحلف نحو تنفيذ الخطة الأمريكية. ولقد دلت تجربة محاولات اقامة الاحلاف العسكرية فى الخمسينات وكذلك المشاريع الاستسلامية والتسلطية الاستعمارية أن من غير الممكن تفيذها أمام المعارضة الشعبية العارمة لها. وفرص مقاومة هذه المشاريع، فى الوقت الحاضر، متوفرة أكثر مما كانت عليه فى الماضى.

ومن المؤكد أن الاطراف العربية فى التحالف بات أمامها مشاكل جديدة خلفتها الحرب ومماشاة الولايات المتحدة والزحف وراءها لتطبيق مشاريعها العدوانية وهذه المشاكل تبدأ اولا فى جبهاتها الداخلية حيث لايستطيع أحد من حكام اطراف التحالف العربية العودة إلى شعبه بأكليل الغار بعد تدمير دولة عربية شقيقة كان ذنبها الوقوف برجوله أمام الامبريالية الامريكية وغطرستها.

ولا ريب أن المعارضة الشعبية الملموسة التى بدأت قبيل الحرب وأثنائها لمشاركة بعض الدول العربية التحالف سوف لاتخبو بعد الحرب بل ستزداد اتساعا وضراوة كلما وضحت أهداف الحرب وهوية المستفيدين منها وفى مقدمتهم الامبريالية الأمريكية.

الجديد فى الخليج

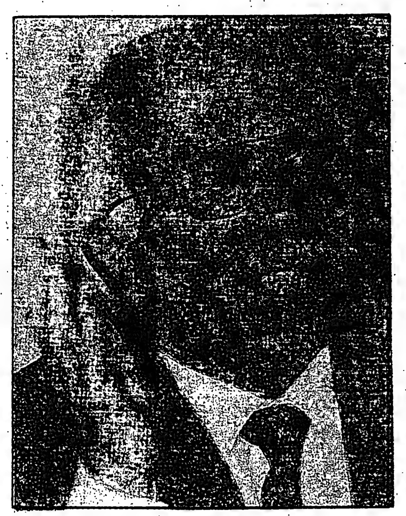
وفى دول الخليج والسعودية بصورة خاصة أسقط استقدام القوات الإجنبية إلى الأرض العربية واستعداؤها على دولة عربية شقيقة فى وقت كان من الممكن فيه حل الخلاف بالوسائل السلمية وبين العرب أنفسهم دون تدخل خارجى والهالة «الروحية» التى كان حكام آل سعود والمشايخ من حولهم يضفونها على أنفسهم باسم خدمة تلك الانظمة وفداحة تبديدها لثرواتها باسم الدفاع دون أن تكون لديها المقومات لذلك.. ومن غير شك أن شعوب هذه البلدان قد توقفت عن النظر إلى هؤلاء الحكام بمنظار الرهبة، وباتت تراهم على حقيقتهم مجرد ادوات عاجزة بيد الولايات المتحدة.

هذا من ناحية الشعور العام. وليس من شك فى أن الكويتيين الذين عارضوا الوجود العراقى فى بلادهم وتحملوا التضحيات فى سبيل موقفهم بينما كان حكامهم يقبعون فى الفنادق الفخمة ستتولد لديهم طموحات بأن يكون لهم دور أكبر فى ادارة شؤون بلادهم **وفى نقل الكويت من «مشروع عائلى» لأسرة الصباح إلى دولة ديمقراطية**. وسيجدون مكانهم فى صفوف المعارضة الكويتية الديمقراطية.

وفى السعودية التى تعتبر الركن العربى الاساس فى التحالف تعمقت التناقضات بين القصر والمؤسسة الدينية، وداخل هذه المؤسسة ومع المؤسسة العسكرية فتحت ضغط التحضير للحرب اضطرت الاسرة الحاكمة السعودية **إلى الاخلال بتوازن كانت تحرص عليه بين مايسمى قوات الحرس الوطنى السعودى والجيش السعودى** لضمان أمنها لشل امكانية أى من هذين الجيشين للقيام بانقلاب ضد النظام. وجرت زيادة عدد أفراد الجيش السعودى وادخلت فيه عناصر متعلمة للتدرب ولتشغيل الأجهزة الفنية المعقدة، وفى نهاية الحرب من البديهى أن يشعر هؤلاء بأنه كان لهم دور فى حماية النظام يستوجب أن يأخذوا دورا فى النظام نفسه بحيث لايبقى مجرد مشروع عائلى كما هو الآن. ومن المؤكد أن قواتهم الضاغطة ستزداد بفعل الخلل فى التوازن لصالح الجيش مع الحرس الوطنى. ذالك التوازن الذى كانت الأسرة السعودية فى أشد الحرص عليه.

وفى نفس الوقت ظهر الانقسام جليا فى المؤسسة الدينية التى كانت القاعدة الثانية مع القوات المسلحة التى يقوم عليها النظام فى السعودية. فقد أظهر فريق من العلماء الدينيين السعوديين معارضتهم - فى «كاسيتات» كانت توزع علنا - لوجود القوات الاجنبية غير المسلمة فى السعودية، بينما أظهر الفريق الثانى فى هذه المؤسسة تأييده لوجود تلك القوات ومعارضته فى نفس الوقت لمظاهر «النزعة العلمانية» أو الليبرالية التى أخذت فى البروز بسبب الشعور بعجز النظام وعدم كفايته، وتحت تأثير تواجد القوات الاجنبية التى لم تتقيد بالانظمة الصارمة التى كانت ترعاها المؤسسة الدينية بشرطتها الخاصة من «المطاوعة» كما يسمونهم.

وقد انعش ذلك كله تطلعات رجال الأعمال والفئات السعودية المتعلمة فى المدن نحو المشاركة فى السلطة، خصوصا وأن قوتهم الاقتصادية قد بلغت آفاقا تمكنهم من فتح



الملك حسين

أبواب المصارف الأمريكية الكبرى فى غير ساعات العمل ولكنها لاتؤهلهم للدخول بكرامة من ابواب آل سعود، حكام بلادهم.

ولايجب الافتراض بأن تغييرات جذرية وقريبة قد تحدث فى دول الطرف العربى من التحالف. ولكن واقع وجود هذه الظواهر الجديدة. وكذلك المعارضة الملموسة للحرب وللتورط المصرى السورى فيها يشل من قدرة حكام هذه الدول لتلحرك على أساس المخطط الامريكى ويجعل هؤلاء الحكام يحسبون حسابا لرد الفعل الشعبى ويمكن أن يدفع باصلاحات محدودة باتجاه الديمقراطية فى تلك البلدان، كما أن تجاهل هذه الظواهر الجديدة واستمرار الحكام العرب فى مجاراة المخطط الامريكى من شأنهما أن يغذيا هذه الظواهر ويسرعا فى نضوجها.

هذا على ارض الواقع فى منطقة الخليج وفى داخل دوله. أما على صعيد العلاقات بين دوله نفسها فصحيح أن استشعارها بالخطر المشترك قد قرب كثيرا فيما بينها. ولكن زوال الخطر الخارجى سيعيد الى مركز الاهتمام المصالح الذاتية لكل منها ، ومعروف أن دويلات الخليج كانت على حذر دائم من محاولات الهيمنة السعودية عليها. وكانت الكويت بالذات أكثر هذه الدول اضافة إلى سلطنة عمان نزوعا للاستقلال فى سياستها الداخلية والخارجية والنفطية عن السعودية كما أن الخلافات الإقليمية بين قطر والبحرين على بعض الجزر الصغيرة ستظل موجودة ومنافسات حكام الامارات المتحدة قائمة وجميعها بصنعتها مصدرا لنفس المادة الخام وهى النفط ستبقى فى حالة منافسة على توزيع حصص التصدير وحول الأسعار.

ومن جهة أخرى ستبرز بصورة أوضح المنافسات والخلافات والصراع على النفوذ بين مصر وسوريا اللتان تسعيان لانتزاع حصص لهما من كعكة الخليج وتتنافسان على تصدير الايدى العاملة وعلى مواقع النفوذ العسكرى والسياسى فى تلك الدويلات. واذا كانت هذه الدويلات أكثر اطمئنانا لمصر فإنها مع الحذر من سوريا ترى فيها ضمانا أكبر من الخطر الايرانى. وهى رؤية ليست مشتركة بالضرورة بين جميع دويلات الخليج ولاشك أن التوجهات الامريكية للتدخل فى شئون العراق الداخلية لاتتفق بالضرورة مع التوجهات السورية. كما أن هذا التدخل سيكون ميدانا لمنافسات حادة بين اطراف التحالف فيما بينهم ومع ايران ايضا. ومن الممكن أن يحدث التوجه الايرانى لاقامة جمهورية اسلامية شيعية بقيادة باقر الحيكم المقيم منذ سنوات هناك، وضعا جديدا لدويلات الخليج والسعودية وباقى اطراف التحالف ويدفع بعضها إلى التجاوب مع دعوات العمل المشترك لمواجهة خطر التقسيم ان سوريا تطمح إلى ان يكون العراق تحت نفوذها وهو أمر لا يقرها عليه باقى أطراف الحلف، كما أن سوريا تشعر أن لديها البديل لمنظمة التحرير فى الفصائل الفلسطينية المتواجدة على اراضيها، وهذا ايضا يضعها فى تناقض مع باقى اعضاء التحالف.

هجوم مضاد

وتبقى القضية الفلسطينية رغم كافة محاولات اطراف التحالف تأجيل النظر فيها، المحك لمضمون العمل العربى وقوميته وولائه للأهداف القومية العربية. وبقدر ما تحاول اطراف التحالف العربية الدفاع عن موقفها المتحالف مع امريكا بقدر ما تزداد مطالبتها من قبل الشعوب العربية باثبات صحة أدعاءاتها بالعمل من أجل حل عادل للقضية الفلسطينية، بقدر مايزداد حرجها ووطأة الضغط عليها حينما تسكت عن احتلال بلد عربى وتقبل الموقف الامريكى المزدوج من الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة.

أن التركيز على هذه المسألة والمثابرة على ضرورة تطبيق قرارات الامم المتحدة بخصوص فلسطين كما طبقت فى الكويت من شأنه ان لايجلب الراحة لحكام التحالف العربى، وأن يضطرهم للالحاح على واشنطن بالتحرك للضغط على اسرائيل، أو يكبح على الزقل مما أتهم للمشاريع الأمريكية.

ولاشك أن الدول العربية التى لم تدخل فى التحالف وخاصة فى الشمال الأفريقى يمكنها أن تلعب دورا هاما فى معارضة المشاريع التصفوية للقضية الفلسطينية، وفى ممارسة تأثير معنوى على دول التحالف من أجل الالتزام بالقرارات العربية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية العراقية والفلسطينية ومعارضة تكريس القطيعة بين الدول العربية». وبعد أن تقدم الوثيقة العوامل الدولية المضادة للهيمنة الأمريكية، تطرح الخطوط العريضة لمهام منظمة التحرير فى مواجهة هذه الحرب «الأمريكية- الإسرائيلية- العربية»..

«...**ينبغى إعادة النظر فى الأجهزة الخاصة بالعلاقات مع الداخل** (أجهزة المنظمة)، وهى أجهزة اقيمت فى الأصل لمتابعة عمل ونشاط مجموعات مسلحة أو القيام بمهام ادارية ومالية. واحلال أجهزة محلها تشرف عليها شخصيات فلسطينية لديها الخبرة السياسية والقدرة على التعامل مع الجماهير، وتملك المصداقية الأخلاقية والسياسية فى الاراضى المحتلة، وأن تعطى الفرصة للتعامل مع شخصيات سيساية تمتاز بنفس الصفات فى الأراضى العربية المحتلة..»

«...لابد من الإيقاف الحازم لأية تصرفات نزقة أو غير مفهومة تتم بإسم الكفاح المسلح، وعدم التردد فى إستنكارها ومحاسبة المسؤولين عنها، والتأكيد قولا وفعلا على شكل النضال السياسى الجماهيرى والدبلوماسى فى مختلف الساحات...»

«... يجب التقدم إلى مجلس الأمن بإصرار ومثابرة، وعبر العديد من مشاريع القرارات بالتعاون مع الدول الصديقة، مطالبين بتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة، وفرض العقوبات على عدم تنفيذها، ومعاملة اسرائيل بنفس الطريقة التى عامل بها المجلس العراق، على أساس كون هذا المجلس ملزم بعدم تجزئة الشرعية الدولية..»

«.. أن أفضل تكتيك فى الوقت الحاضر هو السياسة الهجومية تحت راية الشرعية الدولية فى الساحة الدولية..»

وتختتم وثيقة الحزب الشيوعى الفلسطينى بتحديد خمس مهام عاجلة للثورة الفلسطينية هى..

أولا: المحافظة على الانتفاضة الشعبية وتطويرها ببناء وتوسيع وتفعيل الاطارات الجماهيرية المختلفة وتحسين اساليب قيادتها واعتماد الممارسة الديمقراطية فى عملها وفى التعامل مع الجماهير الشعبية لاستيعاب طاقاتها المختلفة وتوجيهها ضد العدو الاسرائيلى.

ثانيا: الحرص على الوحدة الوطنية ومحاربة كافة أشكال الحرب النفسية ومحاولات تيئيس لجماهير وتثبيط هتمها والوقوف فى وجة اية محاولات لإثارة الانقسامات والخلافات فى صفوف الحركة الوطنية أو ضد منظمة التحرير.

ثالثا: الاصرار على أن يكون مدخل العمل السياسى الفلسطينى هو الشرعية الدولية ورفض الدور الاميركى المنفرد.

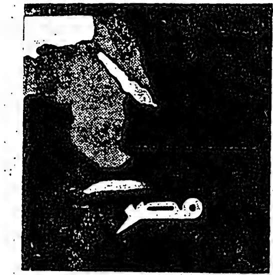
رابعا: تطوير العلاقة بين الداخل والخارج ورفض اية محاولة لوضع التعارض بينهما، على اساس التفاعل المتبادل واقامة الاجهزة الديمقراطية والاستفادة من طاقات الشخصيات الفلسطينية ذات الخبرة السياسية والمصداقية الشعبية.

خامسا: التمسك بحق تقرير المصير والمؤتمر الدولى وقرارات مجلس الأمن الخاصة بالقضية الفلسطينية ومطالبة المجلس بتنفيذها والتوجه اليه مباشرة بدون وساطة امريكية او غيرها.

ولاشك أن القضايا التى تثيرها هذه الوثائق وغيرها عديدة، وتحتاج إلى حوار ونقاش طويلين، وهو ماسنحرص عليه فى «اليسار» فى الأعداد القادمة.

اسرائيل ترى أن الوقت ملائم لفرض تسوية على الفلسطينيين

رفض الدور الأمريكى المنفرد والتمسك بالشرعية الدولية



قانون «للتحرير» «بسيناريو» عسكرى

حسن بدوى

أشهرت الحكومة إفلاسها، وتملصت من مسؤوليتها عن التخطيط والتنمية، وعن مواجهة الكوارث الاجتماعية الناتجة عن سياسات نظامها الحاكم منذ عشرين عاماً.

فاستخدمت أغلبيتها فى مجلس الشعب لتقر قانون قطاع الأعمال العام، حتى تسلم- بالقانون- زمام إدارة النشاط الاقتصادى للرأسمالية المصرية والأجنبية، وتعفى نفسها من الالتزام بمواجهة مشكلة أكثر من ثلاثة ملايين عاطل، والفجوة الهائلة بين الأجور والأسعار، ومايتسبب عنهما من مخاطر جسيمة على مصير الوطن والشعب..

والحكومة وحزبها يعترفان بذلك صراحة.. ولايملكان الا الاعتراف بعد التعهد فى اتفاق رسمى مع صندوق النقد الدولى تم توقيعه يوم ٩ أبريل الماضى بتنفيذ هذه الأهداف خلال ثلاث سنوات.. وهو ماسبق أن أعلنه الرئيس مبارك تحت شعار «تحرير الاقتصاد المصرى فى ألف يوم».

وبسيناريو» عسكرى تم اخراج القانون الذى يستهدف التحرير!! فالمشروع لم يوزع على أعضاء مجلس الشعب بصورته النهائية إلا ليلة المناقشة، وبالتالى.. لم يناقشة الطرف الأساسى فى الإنتاج وهم العمال ونقاباتهم، فضلا عن الأحزاب والصحف والرأى العام المصرى.. وبطريقة سلق القوانين، تم اصدار واحد من أخطر التشريعات على مستقبل الوطن والشعب.

على لسانهم

فى جلسة مجلس الشعب يوم ١١ يونية الماضى تجدد إعلان أهداف القانون على لسان قيادات الحكومة وحزبها..

قال كمال الشاذلى رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى ان مشروع القانون يستهدف..

* فصل الملكية عن الإدارة.. فالشعب يملك.. ومجالس الإدارات من الخبراء غير العاملين بالشركات وفقا لنص القانون..
* أن تمارس الإدارة نشاطها بالأسلوب والمنهج الذى ينتهجه القطاع الخاص.
* الحد من سيطرة الأجهزة الرقابية والحكومة..

فى نفس الاتجاه تحدث رئيس الوزراء عاطف صدقى ووزير الدولة للتنمية الإدارية عاطف عبيد.

وعندما اعترض خالد محيى الدين رئيس الهيئة البرلمانية لحزب التجمع والنائبان المستقلان ضياء الدين داود وأحمد طه على المشروع لأنه يفتح الباب لتصفية القطاع العام وتسليم زمام الأمور للرأسمالية، أشهر رئيس الوزراء فى وجوههم سيف الاتهام بالمذهبية. كما اعتادت الحكومات فى مصر على مواجهة خصومها كلما عجزت عن الدفاع عن سياساتها.

ومن قانونهم

لم يرد رئيس الوزراء على ماأثاره خالد محيى الدين من أن القانون يسمح ببيع جزء من القطاع العام للقطاع الخاص من خلال بورصة الأوراق المالية. كما أن الاحتفاظ بنسبة ٥١٪ كمرحلة أولى للشركات القابضة يعنى أن هناك مراحل أخرى.

ولم يرد على ما أثاره زعيم المعارضة حول تصريحات الوزير موريس مكرم الله التى جاء فيها بالنص «ان المعطل لعملية التحول للقطاع الخاص هو تعطيل قانون قطاع الأعمال العام فى مجلس الشعب..»

واكتفى رئيس الوزراء باشهار سيف الاتهام- الذى لايخيف أحداً، بالمذهبية، وبردود وتعهدات انشائية بأن لن يتم بيع للقطاع العام وان الهدف هو تطويره وتقويته.

بالمناسبة.. أعلن الرئيس مبارك فى خطاب فى أول مايو.. بأنه بخلاف المشروعات الاستراتيجية فان أى مشروع قطاع عام آخر يمكن أن يفتح الباب أمامه لمساهمة الأفراد أو لبيع أجزاء منه أو للتصفية

مزيد من التبعية

كان اليسار المصرى أول من طالب بتحرير القطاع العام من السيطرة الحكومية، وبالتسعير الاقتصادى لمنتجاته مع الابقاء على دعم السلع والخدمات الأساسية فى مرحلة التوزيع النهائى، ولم يقف اليسار ضد توسع النشاط الخاص بشرط أن يكون منتجاً وعن طريق فتح مجالات جديدة للاستثمار وليس عن طريق الاستيلاء على القطاع العام..

فما هى المشكلة اذن؟

يحدد خبراء الاقتصاد المشكلة فى أن القانون الجديد لايستهدف تطويرا للقطاع العام بل تفكيكا له..

فهذا القانون- كما يقول د. ألفونس عزيز المستشار بمعهد التخطيط القومى- يأتى ضمن متطلبات الإصلاح الاقتصادى التى يشترطها صندوق النقد الدولى، وهدفه الأساسى تحجيم القطاع العام أو الغاؤه، وبالتالى إضعاف قدرة

الدولة على تسيير النشاط الإقتصادى وفق أهداف اقتصادية قومية، بحيث يسهل دمجه فى السوق الرأسمالى العالمى، مما يعنى مزيدا من التبعية الاقتصادية ومن ثم التبعية السياسية للرأسمالية العالمية.

فالقطاع العام بوضعه الحالى وبأسسه الموضوعة منذ الستينيات لايحتاج إلى قوانين جديدة، ولكنه يحتاج فقط إلى إعادة النظر فى أساليب ادارته واستخدام أساليب الإدارة الاقتصادية والتجارية، وخاصة سياسات التمويل، وزيادة فعالية الرقابة الشعبية- من خلال لجان الإنتاج والنقابات- فى داخل الوحدات الإنتاجية، بالإضافة إلى رقابة الأجهزة الحكومية المتمثلة أساسا فى جهاز المحاسبات، ورقابة مجلس الشعب.

لا تنمية ولاخطة

***كيف يؤدى ذلك لاضعاف قدرة الدولة؟ ومامخاطر هذا الاضعاف؟**

يجيب د. ألفونس:

القطاع العام هو الأداة الوحيدة فى يد الدولة للوصول إلى معدل استثمار مستهدف بقصد تحقيق زيادة فى الدخل وفقا لهدف محدد فى الخطة، وتصفية القطاع العام أو تحجيمه، تعنى حرمان الدولة من أهم أداة لتعبئة المدخرات ومحاولة الوصول إلى حجم الإستثمار المستهدف، ومعنى ذلك أن حجم الإستثمار سيكون عرضه لتقلبات شديدة حسب تقلبات ومزاج القطاع الخاص.

كما أن معدل نمو الدخل يرتبط أيضا بنمط تخصيص الاستثمارات، فالتجربة أثبتت أنه فى البلد الواحد، يمكن أن يكون معدل الاستثمار واحدا فى فترات زمنية مختلفة، بينما يختلف معدل نمو الدخل وفقا لنمط تخصيص الاستثمارات- ولايمكن للدولة تحديد نمط الاستثمار الأمثل الإمن خلال القطاع العام.

ايضا يتوقف معدل نمو الدخل على التوليفة المعينة من طرق الإنتاج الفنية (التكنولوجيا) المستخدمة. ووجود القطاع العام يمكن الدولة من استخدام التوليفة المثلى لطرق الانتاج الفنية هذه. فمثلا يمكن للدولة أن تستخدم طرق أنتاج فنية كثيفة رأس المال والمهارة فى الصناعات الهندسية، بينما ترى استخدام طرق انتاج فنية كثيفة العمالة فى الصناعات الغذائية أو الغزل والنسيج... وهكذا... بهدف تحقيقه أهداف محددة بالنسبة لنمو الدخل أو حجم العمالة أو الصادرات...

والخلاصة- كما يقول د. ألفونس- أن تحجيم أو تصفية القطاع العام يؤدى لترك الإقتصاد القومى فى يد القطاع الخاص لتحركه آليات السوق العمياء للعرض والطلب، أى الغاء القدرة على استخدام الرشادة الإقتصادية التى تستطيع أجهزة التخطيط المركزية والقطاعية فى تسيير النشاط الإقتصادى للبلد. ولايخفى أثر ذلك على احداث التقلبات الإقتصادية التى لها آثارها المدمرة على العمالة وزيادة البطالة وسيادة الموجات الإنكماشية وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات وزيادة مستويات المديونية المرتفعة.


خالد محيى الدين

الإصلاح والسياسات

ويتعرض **د. ابراهيم العيسوى الخبير والباحث الإقتصادى بمعهد التخطيط القومى إلى جذور المشكلة**، المتعلقة بالسياسات العامة... فهو يسلم بأن القطاع العام يعانى من مشكلات عديدة تحتاج إلى الإصلاح، ومن بين طرق الإصلاح إعادة تنظيمه واعادة تحديد المسؤوليات والصلاحيات للأطراف المختلفة ذات الصلة به، كالوزارات ومجالس الإدارة، والجمعيات العمومية والعمال والنقابات. ولكن المؤكد أن اعادة التنظيم وحدها من خلال قانون كالذى صدر- حتى لو افترضنا أنه سليم ١٠٠٪ فهى لاتكفى لإصلاح أوضاع القطاع العام. فقبل كل ذلك يلزم إصلاح الكثير من السياسات العامة والأوضاع المالية للشركات وتحسين المناخ العام الذى تعمل فيه هذه الشركات، فانخفاض مستوى الأداء فى القطاع العام لايرجع فقط إلى مشاكل تنظيمية داخله، وانما يعود أيضا إلى عوامل خارج نطاقه تحكم ادارات الشركات، ولذلك فمن الضرورى ايجاد مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات التى تهيئ مناخا أفضل لكى يعمل القطاع العام بنجاح... من بينها



مثلا...

سياسات عامة لزيادة معدلات الأدخار والإستثمار، ودفع عجلة التطور التكنولوجي ومحاربة الفساد وتوسيع نطاق الممارسات الديمقراطية وإطلاق حرية النقابات...

رهان خاسر

ويتفق أحمد يعقوب رئيس النقابة العامة لعمال التجارة وفايز الكارتة نائب رئيس النقابة العامة لعمال الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية، وعبد الصبور عبد المنعم نائب رئيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج، وعبد الحميد الشيخ أمين مكتب العمال المركزي بحزب التجمع على أن القانون الجديد يمثل إذعانا لمطالب صندوق النقد الدولي وجمعية رجال الأعمال كما يلغى مقومات وقدرة الدولة على التخطيط والتنمية بفك الإرتباط نهائيا بين الحكومة والقطاع العام...

فانشاء القطاع العام أصلا- بعد التمصير والتأميم- كان ضرورة فى مواجهة أحجام القطاع الخاص عن المشاركة فى التنمية... كما أن التجربة الحالية تؤكد عجز القطاع الخاص- الذى يسوده الطفيليون والتجار والمضاربون والسماسرة وأصحاب نظرية الربح السهل والسريع- عن المشاركة فى أى تنمية صناعية أو زراعية تستوعب النمو المتزايد للسكان وتساهم فى حل مشكلة البطالة وتحد من الاعتماد على الاستيراد وتقلل الفجوة بين الأجور والأسعار.. فهل هؤلاء هم الذين تراهن عليهم الحكومة؟ إنه رهان خاسر ويحمل المزيد من الكوارث والمخاطر على مستقبل الشعب والاستقلال الوطنى.

الملكية والإدارة

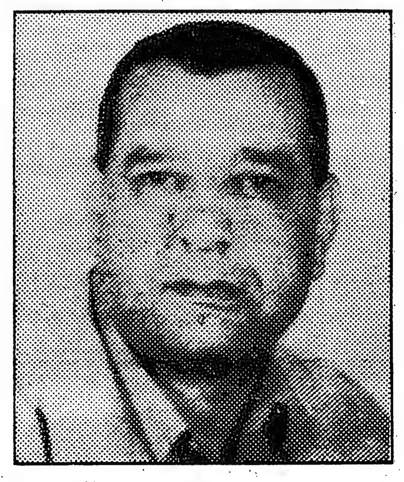
ويؤكد د. ابراهيم العيسوى، إن القانون الجديد يحتوى على عيوب كثيرة تجعله عاجزا عن تحقيق الأهداف التى تعلنها الحكومة كمبرر لاصداره، وهى رفع مستوى الأداء فى القطاع العام وزيادة كفاءة وحداته.

فالقانون يفصل بين الملكية والادارة فصلا شبه كامل، وهذا لايضمن حماية حق المالك وهو الشعب من ناحية، كما لايؤدى إلى تحسين كفاءة الإدارة فى القطاع العام... فالقانون عزل المالك كلية عن الإشراف على ادارة الأموال التى يملكها، ويكاد ويغلق الباب أمامه فى مساءلة أو محاسبة الإدارة عن نتائج أعمالها.. ولم يتضمن القانون فى هذا الشأن الانصوصا ضعيفة وغامضة، كالقول بأنه لايجوز التجديد لمجلس الادارة لمدة أخرى (٣ سنوات) اذا لم تحقق الشركة الأهداف المحددة لها فى الخطة السنوية، وهذا النص متساهل للغاية، وليس عقابا كافيا ولارادعا أن يحرم مجلس الإدارة من الاستمرار بعد أن يكون قد تمتع بمزايا ضخمة لمدة ٣ سنوات، وبعد أن يكون قد أضر بالمال العام وبمصالح الشركة طوال هذه الفترة... أيضا هناك غموض بشأن المقصود بالخطة السنوية، ومن الذى يضع أهدافها؟ ومن الذى يحدد اذا كان الإنحراف عن هذه الأهداف الموضوعة- أيا كانت- هو بسبب الإدارة ذاتها أو نتيجة لعوامل خارجة عن اراداتها؟

ابراهيم العيسوى



كمال واصف



ذوو الحظوة

العيب الثانى الخطير فى القانون، هو- كما يقول د. ابراهيم العيسوى- تشكيل مجلس الإدارة ممن يسميهم القانون «ذوى الخبرة» فى الشئون المالية والإقتصادية والقانونية وادارة الأعمال، وهولاء يمثلون غالبية أعضاء مجلس الادارة، وهم غير متفرغين أصلا، ويعينهم رئيس الوزراء فى حالة الشركات القابضة، التى تعين بدورها مجالس ادارات الشركات التابعة. هذا الأسلوب فى التعيين لايصنع مجلس ادارة قويا، وانما سيفتح الباب على مصراعيه لتعيين ذوى الحظ والحظوة الموالين للحكومة والحزب الحاكم، وفى الغالب، فإن عبارة «ذوى الخبرة» ليست إلاستارا قد لايكون وراءه أية خبرة أو قدرات ادارية خارقة أو غير خارقة.

ويضيف أحمد يعقوب وفايز الكارتة وكمال واصف نائب رئيس النقابة العامة لعمال البناء: إن القانون يسمح بوجود قيادات ادارية للشركات القابضة والتابعة من خارج هذه الشركات، وممن ليس لديهم انتماء للقطاع العام، وربما يكونون قد مارسوا أو يمارسون نشاطا منافسا لشركاتهم مما يهدد بمخاطر كبيرة على شركات القطاع العام ويفتح الباب واسعا للانحراف والفساد خاصة مع هذا التحرير الكامل والصلاحيات الواسعة للإدارات والحد من دور أجهزة الرقابة وقصرها على جهاز المحاسبات كما ورد فى القانون.

الرقابة الشعبية

أغفل القانون تماما دور الرقابة الشعبية، واختصر رقابة الأجهزة فى الجهاز المركزى للمحاسبات- الأمر الذى يثير العديد من علامات التعجب كما يقول عبد الحميد الشيخ، فالحكومة تستهدف من القانون كما قال رئيس الوزراء ورئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى فى مجلس الشعب، وكما جاء فى بيان الحكومة، توسيع قاعدة الملكية الخاصة، وليس خافيا أن قضايا الفساد انتشرت فى القطاع العام منذ فتحت الحكومة الباب على مصراعية فى السبعينيات وبلا حدود لنشاط القطاع الخاص، واستخدامه القطاع العام كغطاء للنهب والسرقة وتهريب الأموال من خلال المشاركة، وتولى عناصر الإدارة العليا مناصب قيادية فى القطاعين معا... ولايخفى أيضا أن ٩٠٪ من قضايا



الفساد كشفها العمال وممثلوهم فى النقابات ومجالس الأدارات.. فهل نتوقع الا مزيدا من تفشى الفساد بعد اهدار الرقابة العمالية والحكومية وإطلاق سلطات الإدارات غير المتفرغة؟!

ويحذر فايز الكارتة من مخاطر اطلاق حرية مجالس الإدارات فى «إجراء كافة التصرفات التى من شأنها أن تساعد فى تحقيق كل أو بعض أغراضها» كما جاء بالفقرة ٧ من المادة الثانية، فهذا يعطى ادارة الشركة القابضة حق قبول قروض أو منح من جهات أجنبية دون الرجوع للدولة مما يهدد بوجود ثغرات ومداخل لتسلل وسيطرة رأس المال الأجنبى على وحدات القطاع العام.

تغيير طبيعة القطاع

ويحدد د. ابراهيم العيسوى جوهر القانون فى أنه تصريح ببيع القطاع العام، وهذا- كما يقول د. العيسوى- أمر مفهوم بالنسبة للإتفاق الذى جرى مع صندوق النقد الدولى والإتجاه الرسمى لسياسة التحرير الإقتصادى التى ترمى إلى التخلص من القطاع العام أو على الأقل تخفيض حجمه تخفيفا كبيرا والفصل الكامل بينه وبين الدولة، وممارسة العمل فى ظل هذا القانون يمكن أن تؤدى إلى تغيير جذرى ليس فقط فى حجم القطاع العام، وانما فى طبيعتة أيضا، والأهداف التى يسعى لتحقيقها... فالقانون لم ينص على أية صلة- ولو واهية- بين شركات القطاع العام والسياسات العامة الإقتصادية والإجتماعية للدولة وخطط التنمية فيها. والحد الأدنى الذى كان يجب أن ينص عليه القانون لربط القطاع العام بسياسات وخطط التنمية هو مركزية قرارات الإستثمار فى القطاع العام، وهذا لايتعارض مع إعطاء الإدارة مجالا واسعا للتصرف فيما يتعلق بقرارات الإنتاج والتسعير وتنظيم علاقات العمل.

وبعد..

صدر القانون... وبقيت المخاطر قائمة..

من يملك لايدير.. ومن يدير لايخضع لرقابة أو محاسبة المالك..

وبدأت مرحلة الهيمنة الكاملة لاليات السوق العمياء... وعشوائية النشاط الرأسمالى الذى لايخضع لخطة ولايستهدف سوى الربح أيا كان الطريق اليه... وتنحت الدولة عن طريق الملاقات المباشرة بين الرأسمال المصرى والأجنبى.. وغياب الديمقراطية الحقيقية والجهات العامة والنقابية وتركيز السلطات فى يد الإدارة... والأختيار العلوى للجمعيات العمومية للشركات وقصر الرقابة على جهاز المحاسبات.. كل ذلك يعنى مستقبلا محفوفا بالمخاطر الجسيمة....

ويبقى السؤال الأساسى... هل انتهى الأمر بصدور القانون واستقرت الأوضاع أو أخذت طريقها نحو الاستقرار؟

نشك كثيرا فى هذا... ونعتقد أنه بداية لمرحلة جديدة أيضا من الصراع المفروض على العمال والنقابات وملايين المضاربين من تصفية أو تحجيم القطاع العام..

مصر على الطريق "الأمريكية اللاتينية"

د. محمود عبد الفضيل

لعل السؤال الذى يشغل الاذهان هذه الأيام: هل يسير «التحرير الاقتصادى» (ECONOMIC LIBERALIZATION)، يدا بيد مع عمليات «الليبرالية والتعددية السياسية» (POLITICAL LIB ERALIZATION) كما يحلو للبعض أن يعتقد! والاجابة عندى أنه ليس هناك علاقة تلازم بين الاثنين، فى ظل علاقات القوى الدولية، وطبيعة تركيبة الحكم السائدة فى بلدان العالم الثالث. والدليل الساطع على ذلك ماشهدته معظم بلدان أمريكا اللاتينية، ولاسيما تجربة البرازيل بعد ازاحة جولارت من السلطة عام ١٩٦٤، ومنذ تولى بينوشيه السلطة فى تشيلى عام ١٩٧١، وكذلك تجربة تجربة كوريا الجنوبية.. حيث كانت المعادلة السائدة:

ليبرالية اقتصادية وانفتاح على الخارج+ قمع سياسى فى الداخل.

وسوف نحاول أن نعرض فيما يلى للخبرة التاريخية لبلدان أمريكا اللاتينية فى هذا الصدد، من خلال طرح العلاقة الجدلية بين عمليات النمو والتنمية، وأزمة الديمقراطية، ومأزق الطبقة المتوسطة. وتحتل دروس هذه التجربة أهميتها فى اللحظة الراهنة، حيث يبدو أننا نسير فى مصر على



طريق «الأمركة- اللاتينية» فى العديد من الجبهات: الاقتصادية والعلاقات الدولية.

وسوف نحاول أن نعرض تحديداً لاراء راؤول بريبش (RAUL PREBISCH) حول أزمة التنمية والديمقراطية فى بلدان العالم الثالث، على ضوء تجربة بلدان أمريكا اللاتينية خلال ربع القرن الماضى. اذ يظل بريبش احد مؤسسى وأحد أعلام المدرسة الحديثة للاقتصاد السياسى للتنمية فى أمريكا اللاتينية، وهى أحدى المدارس الهامة التى حاولت أن تطرح بدورها بعض المقولات الجديدة عن التنمية بشكل نابع من أزمة وتجربة البلدان النامية، ولاسيما التجربة الأكثر نضجا... «تجربة بلدان أمريكا اللاتينية».

العملية الرأسمالية الهامشية:

طرح بريبش فكرة «المركز- المحيط» فى كتاباته الأولى منذ عام ١٩٤٩، تلك الفكرة التى ترددت بقوة فيما بعد، والتى لاقت صدى كبيرا فى الكتابات الاقتصادية المعاصرة حول مشاكل التنمية فى العالم الثالث. وتعبير «الرأسمالية الهامشية» الذى نستخدمه هنا هو المقابل الاجتهادى من جانبنا للتعبير الانجليزى (PERIPHERAL CAPITALISM) ويقصد به بريبش توصيف طبيعة عملية «النمو الرأسمالى» الذى يحدث فى بلدان المحيط (او بلدان العالم الثالث) التى تربطها علاقات تبعية ببلدان المركز فى الغرب الرأسمالى.

ووفقا لتحليل بريبش،فبينما تعتبر الرأسمالية فى بلدان المركز (بلدان الغرب الرأسمالى) رأسمالية مجددة بالاساس، فان رأسمالية بلدان المحيط تعتبر رأسمالية مقلدة بالأساس. ففى بلدان «المحيط» يتم نقل «تكنولوجيا الانتاج» من بلدان المركز، ويتم الأخذ بنفس «انماط الاستهلاك» و«أسلوب الحياة» السائد فى بلدان المركز، كذلك يتم نقل مؤسسات وايديولوجيات بلدان المركز إلى بلدان المحيط بشكل مستمر (وان كان مشوها)..وبذا فان «الرأسمالية الهامشية» فى بلدان المحيط هى رأسمالية تفتقد الأصالة، لأنها رأسمالية «ناقلة» و«مشوهة» المعالم والقسمات... اذ تشكلت معالمها من خلال علاقات التبعية والخضوع لهيمنة رأسمالية بلدان «المركز».

وحسب تشخيص بريبش، فان المشكلة الرئيسية للعملية الرأسمالية الهامشية هى عدم كفاية معدلات التكوين الرأسمالى مما ينتج عنه ضعف «الدينامكية الذاتية» لعملية النمو الرأسمالى المتواصل. ويحدد بريبش **ثلاثة ظواهر رئيسية** مرتبطة بذلك:

(١) الإفراط فى الاستهلاك الخاص، نتيجة سلوك الفئات مرتفعة الدخل، المندمجة فى «مجتمع الاستهلاك الغربى».

(٢) عملية الامتصاص المصطنع للعمالة الفائضة، ولاسيما لتلك الشرائح من قوة العمل التى تنتمى إلى الفئات المتوسطة التى نالت قسطا من التعليم، من خلال سياسات الدولة فى مجال التوظيف.

(٣) ارتفاع حجم الدخول والعوائد التى تستخلصها «بلدان المركز» من عملياتها فى «بلدان المحيط»، لاسيما من خلال شبكة العلاقات

الاقتصادية السائدة على الصعيد العالمي (مثل معدلات التبادل غير المتكافئ، من التجارة الخارجية، وتحولات الأرباح وغيرها التي تقوم بها الشركات الدولية)، مما يؤدي إلى تبديد جزء من الفائض الاقتصادي المتولد في بلدان المحيط.

الصراع الدائر حول الاستئثار بثمار التنمية والتقدم

يقدم لنا بريبش مفهوما جديدا يقوم الاستحواذ الأولى للفائض الاقتصادي، من جانب الفئات العليا بالمجتمع من خلال احتكارها وتركيزها الملكية ووسائل الإنتاج في ايديها. ثم تجري، بعد ذلك عملية إعادة توزيع للدخول من خلال النظام المالي للدولة والتي تتم تحت ضغط المصالح الاقتصادية للفئات المتوسطة- من خلال المجموعات الضاغطة من نقابات عمالية ونقابات مهنية وفئوية- بما يسمح باستخدام سياسة الانفاق الحكومي لتحقيق مستوى عال من التوظيف الاصطناعي وتمويل بعض الخدمات الرئيسية التي تستفيد منها بالأساس الفئات المتوسطة. وهكذا تضطر الدولة إلى اللجوء للتمويل التضخمي والتوسع في الاصدار النقدي. وبحيث يصبح التضخم ظاهرة لازمة وجزءا لايتجزء من عملية النمو الرأسمالي «ذي الطبيعة الهامشية».

وهكذا يصبح التضخم له سمة بنائية (وليس مجرد «ظاهرة نقودية»)، وبالتالي لاتفلح معه وسائل العلاج التقليدية التي أوصى بها انصار «المدرسة النقودية» (وعلى رأسهم «مدرسة شيكاغو»)، حيث فشلت كل محاولات مكافحة التضخم في أمريكا اللاتينية القائمة على استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية في هذا المجال.

ووفقا لتحليل بريبش، توجد علاقة ترابط ديناميكية بين تغلغل التكنولوجيا الغربية في بلدان العالم الثالث ونمط توزيع الدخل السائد في تلك البلدان. فنمط توزيع الدخل السائد في لحظة زمنية معينة، يحدد طبيعة توزيع ثمار «التقدم الفني والتكنولوجي» بالمجتمع، حسبما يتضح من الشكل التوضيحي التالي:

نمط توزيع الدخل السائد فى لحظة معينة



يؤثر على



طبيعة التوجهات الاستثمارية لأصحاب رؤوس الأموال



يحدد نوعية فنون الانتاج «المستوردة»



حجم الزيادة والتحسن فى الانتاجية



نمط توزيع ثمار الزيادة فى الانتاجية بين رأس المال والعمل

ويقدم لنا بريبش التصنيف التالي المبسط للفئات الاجتماعية في بلدان أمريكا اللاتينية:

(أ) **الفئات العليا**: وتشمل ملاك وسائل الانتاج، وكذلك المجموعات التي تتمتع بدخل عال نتيجة شغلهم الوظائف الادارية والتنظيمية والفنية العليا المرتبطة بادارة رأس المال الخاص والعام. كما يدخل ضمن هذه الفئات بعض ارباب المهن الحرة وكبار موظفي الدولة.

(ب) **الفئات المتوسطة**: وهي الفئات التي تتميز بمحاولتها الدؤوبة لاقتسام بعض ثمار الزيادة في الانتاجية مع الفئات العليا بالمجتمع، وهي الفئات التي تمتلك كميات متواضعة من رأس المال الخاص، وتكاد تعتمد كليا في دخلها على مهارتها وعملها الذهني.

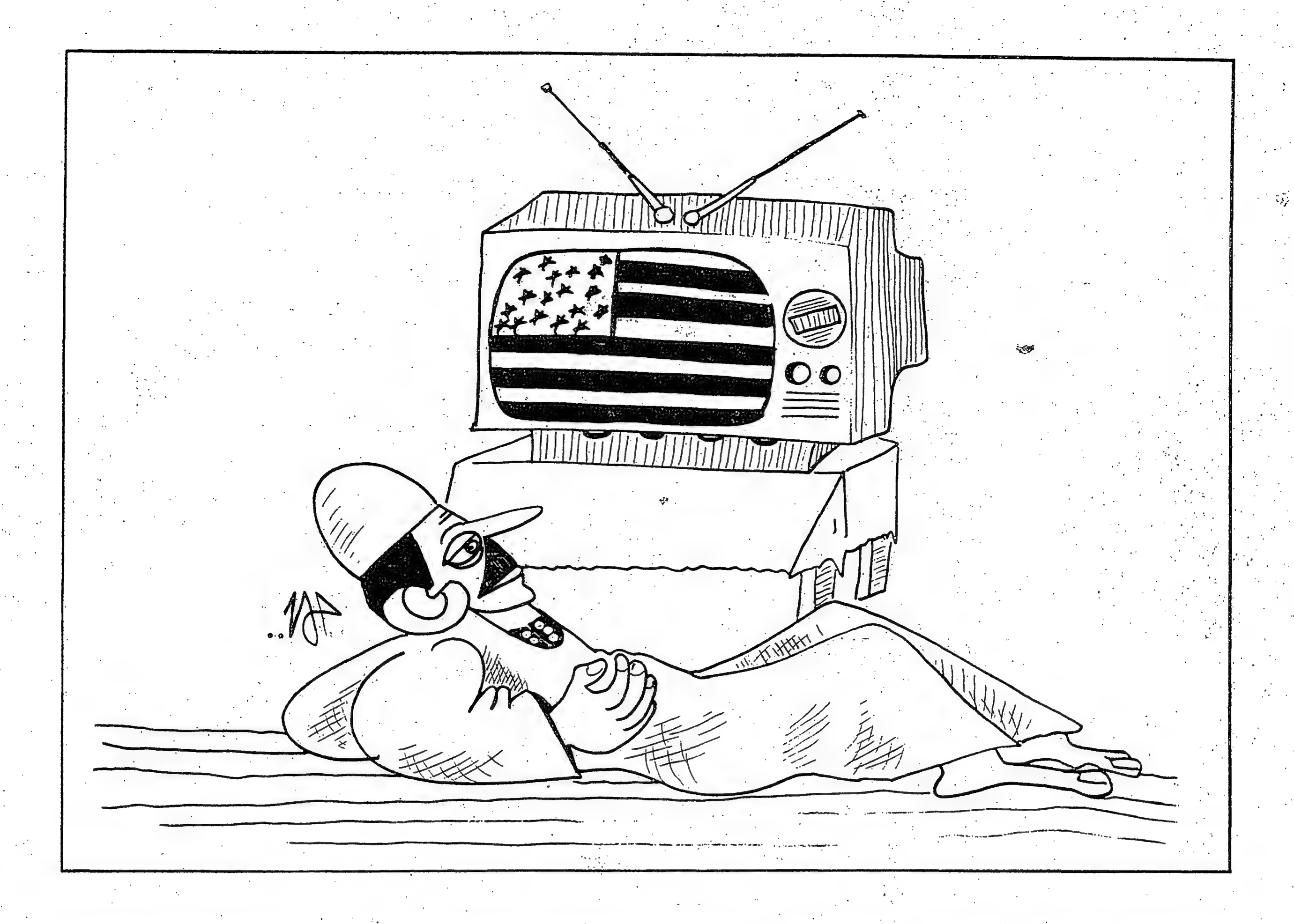
(جـ) **الفئات الشعبية المسحوقة**، وهي الفئات التي لاتشارك في اقتسام ثمار التقدم التكنولوجي وليس لديها من القوة التنظيمية والتساومية ما يسمح لها بالحصول على نصيب يذكر من ثمار التقدم التكنولوجي.

وعادة لايترتب على تحديث «الفن الانتاجي» أيّ تخفيض ملموس لتكلفة انتاج السلع والخدمات.. أي تخفيض في مستوى الأسعار نتيجة «التركيب الاحتكاري» للصناعة، وكذا نتيجة وجود «فائض طلب» في السوق ناجم عن سوء توزيع الدخل لصالح الفئات الغنية والميسرة.

٣. العملية الديمقراطية والتضخم وأزمة الفئات الوسطى مع ازدهار الأوضاع الديمقراطية، والتوسع في التعليم... تزداد مقدرة الفئات المتوسطة على الاستئثار بنصيب أكبر من الفائض الاقتصادي من خلال بعض «عمليات اعادة التوزيع للدخل»، التي تأخذ شكل التوسع في النظام التعليمي واجهزة التدريب المهني والفني مما يساعد على تنشيط عملية «الحراك الاجتماعي» إلى أعلى، وبالتالي التمتع بمستويات أعلى من الاستهلاك والرفاه مثلما كان الحال في «مصر الناصرية» خلال حقبة الستينات وفي غمار هذه العملية يلحق «بالفئات المتوسطة» فئة العمال الصناعيين المهرة الذين يتم استيعابهم تدريجيا في وعاء «الفئات المتوسطة» من خلال النجاح في رفع مستويات الأجور النقدية، والتمتع ببعض المزايا العينية أو «القروض الاستهلاكية» (نظام البيع بالتقسيط».

ولكي يتم تمويل هذا الحجم المتزايد من «الاستهلاك الجماعي» و«الخدمات التعليمية والتدريبية» لابد من اللجوء إلى الضرائب والسياسة السعرية. هنا تحتل قضية «توزيع العبء الضريبي» على الفئات الاجتماعية المختلفة اهمية خاصة، حيث ان المسألة تعتمد على ميزان السياسية السائد. فاما أن يقع العبء الرئيسي للضريبة على الفئات العليا والقادرة، واما أن يقع على عاتق الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل:

وهنا يلعب «الميكانيزم التضخمي» دورا هاما في اعادة توزيع العبء التمويلي على الفئات الاجتماعية المختلفة، وذلك حينما يتم نقل عبء الزيادة في الأجور وغيرها من المزايا مثل «التأمينات الاجتماعية» و«التحقوق التقاعدية» في شكل زيادات في الأسعار مما يؤدي إلى ضغط استهلاك الفئات التي لاتتمتع بقوة كبيرة في عمليات «المساومة



الجماعية».. **حيث تتخلف بعض المجموعات الاقتصادية والمهنية عن مكواكبة ركب التضخم وبالتالى تدفع الثمن من لحمها ودمها، فى شكل ضغط لمستويات استهلاكها الحقيقى:** الموظفين وأرباب المعاشات والفئات ذات الدخل الثابت وفى محاولة كل فئة مقاومة موجة التضخم وتثبيت مستويات استهلاكها الحقيقى، تأخذ عملية «الصراع التوزيع» للدخل القومى بين الفئات المختلفة بعدا سياسيا جديدا.

٤. أزمة التنمية وانحسار العملية الديمقراطية فى ظل «الرأسمالية الهامشية» تدخل «العملية الديمقراطية» فى أزمة من خلال عملية الدمج والربط المستمر للقيادات والكفاءات المهنية والادارية وعناصر «الانتليجنسيا» البارزة بالمصالح الاقتصادية للرأسمالية الدولية (من خلال الشركات، والمكاتب الاستشارية المشتركة، البحوث التعاقدية المشتركة، هيئات المعونة الاجنبية)، ومن خلال اغراقهم فى دوامة مجتمع الاستهلاك».

واستمرار عملية «الاحتواء» المنظم هذه يترتب عليها تخفيف أصوات المعارضة والنقد مما يساعد على التغلغل البطىء والمطرد لقيم «مجتمع الاستهلاك» الغربى بلا مقاومة تذكر. وبذا يفقد المجتمع قدرا كبيرا من مناعته، نتيجة تطويع وتدجين بعض العناصر المثقفة والمهنية الأكثر تعليما وديناميكية. وفى الوقت نفسه نجد الفئات الشعبية الفقيرة والمسحوقة عاجزة عن تعبئة قواها فى اطارات ديمقراطية منتظمة، مما يفقد العملية الديمقراطية أهم قواها المحركة: الطليعة والجماهير.

ومن ناحية أخرى، فان عملية التوسع فى خدمات الدولة والاستهلاك الجماعى والتمويل التضخمى لها «حدود قصوى» تفرضها الضرورات الموضوعية. وهذا بدوره يضع حدا لآمال وطموحات الفئات المتوسطة الآخذة فى التزايد. مما يؤدى بدوره إلى ظهور تناقضات جديدة تضع بدورها حدا لنجاح سياسة «الاحتواء» للفئات الوسطى، مما يهدد استقرار المجتمعات التى تأخذ بنموذج الرأسمالية الهامشية، كذلك تلعب «الظروف الخارجية» دورا هاما فى تعميق أزمة التنمية فى تلك البلدان، حيث إن بناء «الرأسمالية الهامشية» يرتبط عضويا ويتأثر تأثيرا بالغا بأزمة النمو الرأسمالى، على الصعيد العالمى، والدورات الاقتصادية فى بلدان المركز.

ومع تفاقم تناقضات نموذج «الرأسمالية الهامشية» وضعف ديناميته الذاتية، واتساع الفجوة بين «النمو الاقتصادى» و«الاضمحلال الديمقراطى».. تتفاقم أزمة «الطبقة المتوسطة» مع مرور الزمن ويزداد تململها، وتظهر الحاجة والدعوة للتجديد والتغيير بأشكال ورموز مختلفة.. وتبدو فى الافق امكانيات تحلل ذلك النموذج أو دخوله فى «طريق مسدود»!

* * *

تلك الشهادة التاريخية- التحليلية التى قدمها لنا راؤول بريبش عند نهاية السبعينات. انها شهادة تاريخية فريدة لرجل عاصر تجربة التنمية فى بلدان أمريكا اللاتينية ومعظم بلدان العالم الثالث خلال الخمسين سنة الماضية، وهى شهادة لها اسقاطاتها الهامة على اوضاعنا الاقتصادية والسياسية فى مصر، وغيرها من البلدان العربية، فى ظل النظام الأمريكى الدولى الجديد.

بيع القطاع العام تبعية بلا مخرج.. وقهر بلا حدود

أحمد عبد القوى زيدان

أخيرا وفى تصريح للسيد رئيس الجمهورية أوضح أن بيع القطاع العام حقيقة لامرد لها، وأن المشروعات ذات الطبيعة العسكرية فقط هى التى لن يتم طرحها للبيع وهكذا اتضح الأمر لمن لايريد التصديق، وكفت السلطة - ولو إلى حين- عن أن تسمى الأشياء بغير اسمائها كأن تصف بيع القطاع العام بأنه تحرير له!

ونحن نسأل لماذا الإصرار على بيع القطاع العام؟

وماهى مصلحة الرأسمالية المصرية فى بيعه؟

وهل القطاع العام قيد على النمو الرأسمالى المصرى أم إنه القائد الحقيقى لهذا النمو الرأسمالى والذى يتحمل عنه كثيرا من الأعباء؟ سيؤدى هذا البيع إلى توسيع دفعة القطاع الخاص كما يؤكد بيان الحكومة الأخير أم أن الحقيقة والمقصود هو مصلحة الرأسمالية الأجنبية؟ فالثمن المطلوب لشركات القطاع العام يتجاوز قدرات الرأسمالية المحلية وقد اعترف بيان الحكومة بأن ماتم بيعه من مشروعات المحليات، والتى طرحت بالفعل للبيع. ولاتتجاوز قيمتها الدفترية ٥٠ ألف جنيه لم يزد عن ٦٠٪. وعلى حد قول رد حزب التجمع على بيان الحكومة... «فإذا كان الأمر كذلك مع هذه المشروعات الصغيرة والمعروضة بشروط غاية فى اليسر فمابالك بالوضع عندما تعرض مشروعات القطاع العام العملاقة للبيع والتى تتجاوز قيمتها القدرة الشرائية لمعظم الرأسماليين المصريين أم اننا **ننتظر قدوم الأجانب لشرائها حتى يزداد الإقتصاد المصرى تبعية فوق تبعيته الحالية؟**

وهنا كما يقال مربط الفرس. فالقرار هو بيع القطاع العام للرأسمالية العالمية وهنا يبرز خطر الغزو الاقتصادى الصهيونى للسيطرة على الاقتصاد المصرى. ولنتذكر ماكتبه د. فؤاد مرسى عام ١٩٨٧ وقوله «... اختارت اسرائيل من أجل التطبيع الاقتصادى مع مصر أسلوب التسلل ومن غير أن تتوقف طويلا عند حدود التبادل التجارى الذى يجرى بالضرورة نتيجة للتطبيع.. وفى انتظار القيام بتغييرات بطيئة فى هيكل الانتاج فى مصر. فانها ركزت على أسلوب المشروعات المشتركة بأمل أن تأتى هذه المشروعات مستقبلا بثمارها الطبيعية فى تعديل النمط الحالى لتقسيم العمل بين البلدين»

ومما يزيد من احتمال هذا الخطر ويؤكده طبيعة الرأسمالية الحاكمة فى مصر، كرأسمالية طفيلية عائلية ومن ثم تابعة

وتذكر الباحثة سامية سعيد امام فى دراستها عن (الرأسمالية فى ظل الانفتاح الإقتصادى) أن :عائلة عثمان احمد عثمان تؤسس وتساهم فى ١٥ شركة

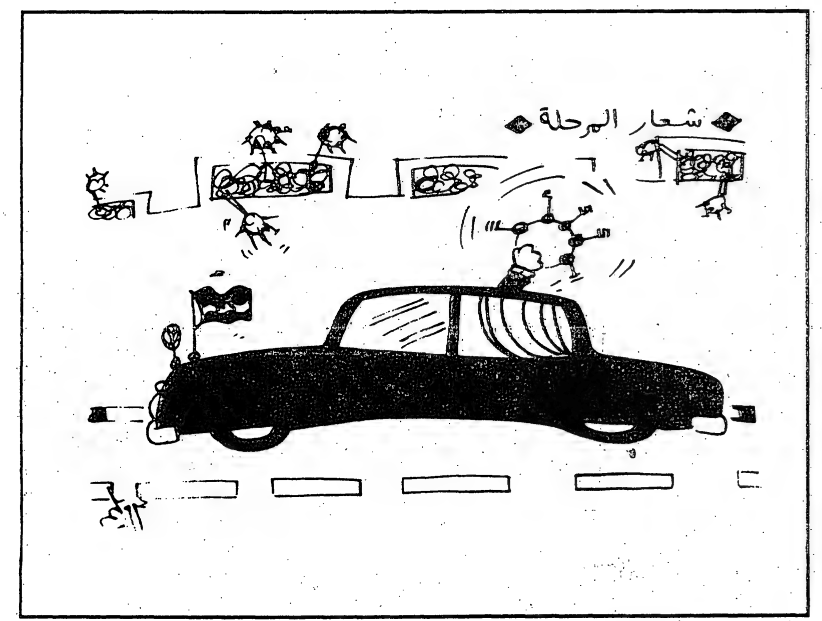
وعائلة حسب الله تؤسس وتساهم فى ٨ شركات

وعائلة مدكور تؤسس وتساهم فى ٦ شركات

وعائلة السادات تؤسس وتساهم فى ٣ شركات

وعائلة الصاوى تؤسس وتساهم فى ٤ شركات»

وعندما ننظر إلى أن هذه العائلات يجمع بينها علاقات النسب والمصاهرة يتضح كما تؤكد الدراسة (أن علاقات النسب والمصاهرة أفضت إلى أن تستحوذ هذه الشبكة من العائلات على ٤٠ شركة كحد أدنى لما هو معروف ومعلن وتزداد الأمور وضوحا بالتعرف على باقى الشركات التى تكونها تلك العائلات والشركات التى تشرف على إدارتها من ناحية ثانيه والتوكيلات التجارية الحاصله





عليها من ناحيه ثالثة» وهذه مجرد أمثلة للطبيعة العائلية للرأسمالية المصرية وتؤكد الباحثة الطبيعة الطفيلية لهذه الرأسمالية العائلية، إن التكوينه الانفتاحية الجديدة تصفى الهيكل الانتاجي القائم. فهي توجه أنشطتها للمجال الخدمي والاستهلاكي سريع الربح سريع الثراء حتى فى إطار تحول سياسة الانفتاح الإقتصادى إلى ما يسمى بالانفتاح الإنتاجي أفضى الأمر إلى أن الانفتاح الأنتاجي معناه تقويض الأنشطة الإنتاجية القائمة بالفعل وتصفيتها ففى ظل الانفتاح الانتاجي تصفى الشركة العامة للبطاريات لتقام شركة فلورايد وتطرح ايديال للدخول فى مشروع أجنبي وتطرح شركة النصر لصناعة السيارات فى مشروع للدمج» وهكذا فطبيعة الرأسمالية المصرية الطفيلية والعائلية ستؤدى إلى بيع القطاع العام للرأسمالية الأجنبية لإنها بطبيعتها- أي الرأسمالية المصرية- لاتعمل إلا بالتكامل التابع مع هذه الرأسمالية الأجنبية

وتتفق الرأسمالية المصرية والأجنبية فى عدائهما للقطاع العام، برغم رأسماليته تظل «إمكانية للخروج من التبعية، كما انه التعبير الحقيقى عن الرأسمالية الوطنية التى لها مصلحة فى السوق المصرية ومن هنا فان تصفية هذا القطاع يعنى تتبيع «المجتمع المصرى» وليس فقط «السلطة المصريه والقضاء على خطره فالقطاع العام يستطيع فى حالة مد جماهيرى وطنى ان يكون اداة ورافعه حقيقة لرفض التبعية والخروج منها وبناء تنمية ذاتيه مستقلة تتمحور حول مصالح الوطن ولاتدور حول احتياجات الدول الرأسمالية. وبيع القطاع العام ليس فقط طريقاً إلى تبعية بلامخرج. بل أنه سيؤدى إلى قهر بلا حدود.

فنتيجة بيع القطاع العام. ستقع على رأس العمال والموظفين وكافة القوى المنتجة فى مصر. و أول نتائجة طرد آلاف العمال والموظفين والقائهم للبطالة- وتقدر بعض الدراسات ان نسبة العمالة التى سيتم تصفيتها لن تقل عن ٣٠٪ من عمالة القطاع العام.

ولن يقف الأمر عند حد القهر الاقتصادى بل سيكون مقدمة لقهر سياسى أيضا.

فكما هو معروف فالاقتصاد المأزوم هو التربة الصالحة لتفشى القهر واستأذن القارئ فى ايراد مقتطف طويل نسبيا من كاتب معروف هو هارولد لاسكى من كتابة (الحرية فى الدولة الحديثة ترجمة احمد رضوان عز الدين). يقول لاسكى« الحرية تحتاج إلى إقتصاد متوسع كشرط أساسى فحيثما توفر هذا أحس الناس بأن الأمل موجود أمامهم، والأمل ربما كان أهم شرط حيوى لاحترام القانون. وحيثما حاز مجتمع إقتصاداً متوسعا ،شعر الناس باحساس من الرحابة وبتوفر الفرص وإمكان التقدم إلى الامام... وسيكون هذا المجتمع واثقا من نفسه فهو لايحتوى على الشك وأخطاره ولكنه مستعد للتوسع فى حدود الجدال والمناقشة. أما حيث يبدأ اقتصاد المجتمع فى الأنكماش فحينئذ تكون الحرية فى خطر. فالتقلصات الإقتصادية تعنى دائما الخوف، والخوف يولد الشك باستمرار و يبدأ حكام المجتمع فى النظر إلى الحرية بقلق... وهنا يبدأ كل مايمكن احتماله تحت إقتصاد متوسع كمجرد اضطراب عارض فى اتخاذ مظهر التذمر ولسوف يتوقع الناس بازدياد أن تقوم الحكومة بعلاج هذا التذمر وربما سمت إلى ذلك ولكنها لاتستطيع النجاح إلا أذا اكتشفت الطريق المباشر إلى **ظروف جديدة للتوسع الإقتصادى** غير انها قد تفشل فى عمل ذلك وفى هذه الحاله لايمكن أن تأمل فى الأحتفاظ بسلطتها إلا باتباع طريقتين لاثالث لهما: اما القمع الداخلى او الحرب الخارجية.

اننا لجأنا لهذا الاقتباس الطويل لنسير إلى هذه الحقيقة التى أوردها لاسكى نتيجة دراسته للمجتمع الرأسمالى والتى تجد مصداقيتها فيما حدث بالمانيا النازية وايطاليا الفاشية وماتفجره الازمة الإقتصادية فى بلاد أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى من احياء لنزعات نازية وتعصبات قومية لتؤكد حقيقة الخطر على القدر اليسير من الديمقراطية فى الواقع المصرى. كما ترد على من يعتقد أن مزيداً من الرأسمالية الطليقة تعنى مزيداً من الحرية والديمقراطية.

والقهر الإقتصادى الذى يتعمق ببيع القطاع العام ومايسمى بتحرير الاقتصاد المصرى، سيكون رافدا اساسياً ايضا لنمو الاتجاهات الظلامية الفاشية النزعة الأصولية الطابع وذلك لأسباب اهمها عجز الاطر المدنية القادرة على استيعاب حركة هذه القوى التى ستقع تحت تأثير القهر القادم سواء كانت نقابات او احزاباً الخ. وذلك للحصار المضروب عليها من ناحية ولتدنى الوعى العام لدى كثير من الفئات الشعبية المقموعة إقتصاديا واعلاميا وسيؤدى هذا الى اندفاع هذه الجماهير إلى منظمات الاسلام السياسى وخاصة ذات الطبيعة الراديكالية الفاشية النزعة وذلك تحت الاحساس بقوة هذه التنظيمات وقدرتها على الفعل والتصدى.

وقد يساعد ايضا على ذلك أن تبادر السلطة بقمع اليسار باعتباره صاحب المصلحة فى التصدى لمنع هذه السياسات.

وهكذا سيكون بيع القطاع العام ومجمل سياسات الحكومة للفترة القادمة «خراب مستعجل» كما يقول اولاد البلد

فما هو دور اليسار المصرى؟

ان كاتب هذه السطور يعتقد انه إما النزول للجماهير لمنع هذه السياسات بكافة الوسائل الديمقراطية خاصة واننا- أى اليسار- يدافع عن القانون والدستور الذى تنتهكه السلطة بها حمايته والدفاع عنه او ستطع عليه هو قبل الاخرين قهر لم تعرفه بعد.

فور اتفاق الصندوق ونادى باريس

الحكومة تتناقض مع نفسها وتبدأ فى موجة اقتراضات واسعة!

محمود الخضرى

منذ أسابيع قليلة وافقت الدول الدائنة فى نادى باريس على إسقاط حوالى عشرة مليارات دولار خلال ٣ سنوات، وهى عبارة عن فوائد الديون المصرية، مجدولة مبلغاً مماثلاً على ٢٥ عاما، بفترة سماح ٣ سنوات.

ومن قبل وكمكافأة للدور المصرى فى الخليج أسقطت الولايات المتحدة ٧ر١ مليار دولار هى فوائد الديون العسكرية حتى عام ١٩٨٢ وتزامن مع ذلك إسقاط دول الخليج حوالى ٧ر٦ مليار دولار أغلبها ديون عسكرية.

وفور الاتفاق على جدولة الديون فى نادى باريس، بدأت وفود حكومية جولات مكوكية لإجراء مباحثات ثنائية مع الدول الدائنة للإتفاق على حجم وفترة سداد المبالغ التى سيتم جدولتها. وخرجت الحكومة تهلل بهذا النجاح معتبرة أنه إنجاز ليس بعده إنجاز.

وأصبح السؤال الخطير ماهو المستقبل ومدى ثقة المواطن فى الحاضر؟

بقراءة الوثائق والمتاح من المعلومات سنفاجئ بالعديد من علامات الاستفهام التى تحتاج لتوضيح.

١٩٩٥ عام كئيب

فحسبما تشير الأرقام الرسمية فمصر مطالبة منذ بداية عام ١٩٩٥، أوقبلها بعام على الأقل، بالبدء فى سداد هذه الديون.. طبقا لاتفاقها مع دول نادى باريس بعد انتهاء فترة السماح. ويشهد نفس العام أيضا أعلى نسبة سداد للديون التى تم جدولتها من قبل فى الإتفاق مع نادى باريس عام ١٩٨٧ والتى تقدر بحوالى ٦ مليار دولار. وسوف يبدأ سداد تلك الديون عام ١٩٩٣ بأقساط سنوية تزداد تدريجيا، حيث تصل لأعلى معدل لها عام ١٩٩٥.

ويقدر مسئول إقتصادى حجم المطلوب سداده خلال عام (١٩٩٥) بحوالى **٢ مليار دولار سنويا**. بإضافة أقساط ديون قديمة لم تشملها جدولة ١٩٨٧، يرتفع المبلغ إلى **٣ر٢ مليار دولار** ويرتفع المبلغ إلى **٥ مليار دولار** بإضافة التزامات أخرى وديون لم يشملها قرار الجدولة لعام ١٩٩١.

ويشير المصدر إلى أن هذا **لايشمل أقساط الديون العسكرية المطلوب سدادها فى هذا التوقيت، والديون الخاصة التى تم إقتراضها بضمان الحكومة**. ويصبح الموقف أكثر ظلاما بإضافة ماتقوم الحكومة بتجنيبه سنويا فى حساب خاص بالبنك المركزى تحسباً لسداد أقساط الديون فى المستقبل.

ويكشف المسئول عن اضطرار الحكومة لاستخدام كافة الأرصدة التى تم تجنيبها من قبل بالبنك المركزى لسداد أقساط المديونية الخارجية (من مايو ١٩٨٧ حتى منتصف عام ١٩٩٠) أثناء أزمة القمح وطلب الدول المصدره للدقيق والقمح سداد الثمن نقدا. مما يشكل وضعا خطرا عند حلول موعد سداد تلك الأقساط

٦ر٢ مليار دولار

وحول إجمالى المطلوب من الحكومة عام ١٩٩٥ يقول المصدر المسئول فى تصريحاته «لليسار» أنه لن يقل بحال من الأحوال عن ٦ر٢ مليار دولار، وهو يمثل مبلغاً ضخماً جدا إن لم تضع الحكومة فى حسابها توفر هذه المبالغ مقدما. ويزيد من صعوبة الأمر العجز المتزايد فى ميزان المدفوعات، وهو يمثل الفرق بين الايرادات من النقد الأجنبى، والنفقات على الاستيراد للسلع ومستلزمات الإنتاج من النقد الأجنبى أيضا.

ويضيف المسئول أن الحكومة تسعى بعد إتفاقها مع صندوق النقد فى أبريل الماضى، من خلال إجراءات عديدة لخفض هذا العجز لكونه يمثل أخطر القضايا الملحة، والتى ظلت محل بحث طويل مع صندوق النقد.

ويشير المسئول إلى وجود شئ من عدم الثقة من جانب الدول الدائنة وصندوق النقد فى التزام الحكومة بتنفيذ إتفاقها مع الصندوق ومااورد بخطاب النوايا كما حدث عام ١٩٨٧. وهذا ما أدى بالدول الدائنة إلى وضع شرط إسقاط الديون على ثلاث مراحل تتزامن مع سنوات الإصلاح الإقتصادى المحدده بثلاثة أعوام تنتهى بحلول عام ١٩٩٤.

موجة اقتراض

الغريب أن الحكومة بدأت موجة جديدة من الاقتراض من الدول الصناعية والمؤسسات الماليه. قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق وجدولة الديون.

وتشير هذه الاتفاقات إلى زيادة حجم مشكلة الديون فى المستقبل القريب وربما تصبح قضية الديون أصعب مما كانت فى وقت قريب!

والأرقام المطروحه للتفاوض مخيفة، وتؤكد تخوفات من تسميهم الأجهزة الحكومية والمسئولون «بالمتشائمين» والذين يقطعون بأن الأمور ستعود لوضعها السابق وربما أسوأ مما كانت عليه، بالاضافة للثمن السياسى والإجتماعى الذى تدفعه الدولة والمواطنين من وراء إسقاط وجدولة الديون.

وأول ما يثير الإنتباه أن الجولات التى تقوم بها وفود رسمية حكومية على رأسها **«د. موريس مكرم الله» و«د. صلاح حامد»، و«د. عرفان شافعى»** «وكيل وزارة التعاون الدولى» والعديد من المسئولين. تسعى إلى جانب جدولة الديون بالاتفاق الثنائى مع الدول الدائنة إلى الحصول على ٣-٤ مليار دولار قروضاً جديدة لمساندة الحكومة فى تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى ودعم العجز فى ميزان المدفوعات، وتمثل هذه المبالغ ديونا جديدة سوف تضاف لأعباء جدول الديون القديمة التى تضاف لأعباء المستقبل.

وبمقتضى الإتفاق مع صندوق النقد الدولى سوف تسحب الحكومة حوالى ٣ر١ مليار دولار كقرض جديد من الصندوق ليضاف هو الآخر على إجمالى الديون ويخصص هذا القرض لدعم ميزان المدفوعات أيضا إلى جانب الإستيراد السلعى وبعض النفقات الحكومية



ومن القروض الحكومية الجديدة أيضا الحصول على قرض عاجلة تتراوح بين ٢-٣ مليار دولار من دول الخليج والجانب الأكبر من هذا القرض من السعودية والإمارات. هذا بخلاف مبلغ قد يصل إلى ٣٠٠ مليون دولار من اللجنة الدولية التى أشرفت على نفقات حرب الخليج.

والاتفاق الجارى بحثه مع البنك الدولى على قرض عاجل بحوالى ٣٠٠ مليون دولار، ويلى ذلك عدة قروض تصل لحوالى ٨٠٠ مليون دولار وربما يزيد الرقم عن هذا بكثير.

القائمة مستمرة

وهناك ايضا مفاوضات ثنائية وإتفاقيات دولية مع بعض الموسسات المالية البنك الافريقى، وبنك التنمية الاسلامى، والمؤسسات الدولية الصغيرة. فهناك إتفاق مع بنك التنمية الاسلامى على قرض قيمته ٢٨ مليون دولار بشكل مبدئى وقد وافق مجلس الأمناء على تخصيص القرض. واتفاق مع البنك الافريقى للتنمية بحوالى ٣٠٠ مليون دولار. واتفاقات ثنائية للحصول على عدة قروض أمريكية وصل عددها حوالى ١٢ إتفاقية بإجمالى قروض بلغت ١٠٠ مليون دولار. وإتفاق مع فرنسا بقرض ١٧٠ مليون فرنك، بالإضافة لقروض أخرى مع ألمانيا تصل حتى الآن من خلال ٦ إتفاقيات لحوالى ٣٠٠ مليون مارك.

القائمة طويلة تضم قروضاً من اليابان تتجاوز المائة مليون جنية مصرى، وإستراليا حوالى ٦٠ مليون دولار عن واردات من القمح والثروة الحيوانية. وقرض بلجيكى فى حدود مايوازى ٣٠ مليون جنية مصرى ويجرى التفاوض مع إيطاليا على قرض بقيمة ١٠ ملايين جنية إسترلينى. وهناك قرض يتم البدء فى سحبه على أقساط من بريطانيا قيمته ٣٥٠ مليون جنية إسترلينى.

الأرقام تزداد أكثر فأكثر والقائمة تطول مع بعض الدول الأخرى، ربما القيمة صغيرة، لكن إجمالى الأرقام كبير. والقضية تصبح أصعب إذا إتجهنا للقروض المتوقع الحصول عليها من الدول العربية النفطية والخليجية بشكل خاص- والمقرر أن تتجاوز قيمتها المليار جنية مصرى، بداية من العام القادم.

ولم نتعرض للقروض العسكرية التى لم يظهر منها على السطح سوى القليل جدا منها ٢٠ مليون قرض عسكرى من أمريكا لتمويل انتاج مراحل الدبابة «إم.إ-إيه-إ» وقرض بريطانى مجهول القيمة والمشروع المخصص له.

بإختصار شديد الإقتراض الحكومى ينذر بكارثة مديونية أفدح من السابق.. وتحتل أمريكا رأس القائمة على جدول القروض الجديدة، وصندوق النقد يقدم التسهيلات حتى يتمكن من السيطرة، والدول الصناعية تزيد من تقييد الحكومة بالقروض الجديده وذلك كما يؤكد مسؤول كبير أتاح لليسار تلك المعلومات، مشيرا إلى أن الحكومة كما يبدو فى حالة سفه للجرى وراء هذا الكم الهائل من الاقتراض متوقعا أن حجم الاقتراض الذى يتم التفاوض بشأنه ربما سيضاعف من حجم الدين خلال العام الأول من الاتفاق مع صندوق النقد ونادى باريس، فماذا سيكون الوضع فى السنوات التاليه.

وعندما سألنا المصدر المسئول عن امكانية أن تؤدى سياسة «التحرير الإقتصادى» وبرنامج الإصلاح إلى تحقيق عائد يغطى كل الالتزامات فى المستقبل؟

أجاب المسؤول.. ولماذا لانتوقع العكس، ونضع معايير للافتراض.

وللعلم صرح كل من «د. **عاطف صدقى**» ود. **كمال الجنزورى**» ود. **موريس مكرم الله**» ود. **عاطف عبيد**» ومن قبلهم «د. **صلاح حامد**» أن الحكومة لن تقترض ولن تتسع فى الاقتراض، إلا فى الحالات الضرورية جدا وحسب الحاجة الفعلية.

والسؤال هل ماعرضنا، من أرقام يتفق وهذا؟ فربما نكون مخطئين، أم أن الأرقام لاتكذب.

مواجهة الفساد

تبدأ بتطوير قانون المحليات

عبد الحميد كمال

كشفت عدة تقارير للجهاز المركزى للمحاسبات ولجنة الإدارة المحلية والتنظيمات الشعبية بمجلس الشعب، وتقرير عن تقييم اعمال دورة المجالس المحلية مقدم من وزير الادارة المحلية إلى رئيس مجلس الشعب «د. فتحى سرور» خلال الأسابيع القليلة الماضية، عن ظواهر مخالفات خطيرة وانحرافات شابت اعمال المحليات منها.... اهدار المال العام، وتعثر المشروعات، واختلاس وتزوير فى اعمال المخازن، والتعدى على اراضى الدولة، والنهب من صناديق الحسابات الخاصة بالتنمية المحلية، ومخالفات تخص موارد حسابات الصناديق المحلية، والتراخى فى تحصيل الرسوم المحلية وفرض رسوم بدون سند للقانون.. وغيرها من مظاهر انحراف ضيعت على الخزينة العامة اكثر من «مليار ونصف» جنية مصرى وغيرها من العملات الأجنبية..

وبذلك تؤكد هذه التقارير أن المحليات أصبحت بؤرة فساد مطلوب تطويرها واليكم الوقائع..

تشير التقارير إلى تعثر العديد من المشروعات وعدم استكمال بعضها.. بالإضافة إلى عدم الاستفادة من الالات والمعدات والأجهزة التى تم شراؤها لهذه المشروعات بالمحليات والتى بلغت قميتها اكثر من ١٣٠ مليون جنية، بالإضافه إلى اكثر من ١٢ مليون دولار و٦٠ مليون مارك المانى ومايقرب من ٢٩ مليون فرنك فرنسى و١٩٦ ألف فلورينا هولندى. شملت هذه المشروعات معدات ومبانى حكومية ومنشآت عامة إسكان اقتصادى ومبانى خدمات ومشروعات للشباب ورصف طرق ومحطات تنقيه مياه وصرف صحى وهذه المشروعات حرم منها المواطنون بعدد كبير من المحافظات منها (القاهرة- الأسكندرية- السويس- دمياط- الاسماعيلية- مطروح- شمال وجنوب سيناء وبنى سويف والمنيا).

اهدار المال العام

وكشف تقرير لجنة الحكم المحلى والتنظيمات الشعبية بمجلس الشعب عن صرف مبالغ للمقاولين والمتعهدين بالمحافظات بالزيادة عن مستحقاتهم نتيجة لعدم تنفيذ شروط التعاقدات او بالمخالفة لقانون المناقصات والمزايدات منها اثبات اعمال وهمية تزيد عن ماتم تنفيذه، او عدم المحاسبة عن العيوب الفنية او غرامات التأخير أو فروق الأسعار. وقد بلغت المبالغ المهدره التى صرفت أكثر من ١٢ مليون جنية واكثر من ٥٨ الف دولار و٢٧٠ الف فرنك فرنسى. وشملت المخالفات عمليات بناء... مدارس ومستشفيات وعيادات طبية ومساكن ومبانى حكومية وادارية ورصف طرق ومشروعات خدمية وهو مايعنى حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه الخدمات بالإضافة إلى ضياع ملايين الجنيهات وذلك لانعدام الرقابة الشعبية عن طريق المجالس المحلية.

التعديات على اراضى الدولة

وتفشت خلال الفترة السابقة ظاهرة الاعتداء على أراضى الدولة بالمحليات فى الوقت الذى تراخت الأجهزة عن التصدى لها وازالتها والأخطر أن بعض هذه التعديات يقوم بها بعض رموز وقيادات بالمجالس الشعبية وقيادات الحزب الوطنى الحاكم.

بعضهم يقوم بالاعتداء المباشر على الأراضى او بأنشاء جمعيات زراعية وهمية من أجل الحصول على اراضى زراعية اوبناء. مستغلين علاقتهم بدوائر الحكم والحزب

الحاكم، مما أدى إلى ازدهار تجارة بيع الأراضى والشراء غير المشروع...

ويذكر تقرير لجنة الحكم المحلى والتنظيمات الشعبية بمجلس الشعب، إن اجمالى ماأمكن حصره من تعديات على اراضى الدولة خلال الفترة السابقة اكثر من ٩ **مليون مترا مربعا و٢٥٠ فدانا** وقد شملت هذه التعديات عديد من المحافظات **والمفارقة أن بلد الأمين العام للحزب الوطنى «د. يوسف والى أكثر المحافظات اعتداءا على أراضى الدولة** (٢١٢ فدانا) وقد قدرت القيمة الإجمالية للتعديات أكثر من ٦٠ مليون جنية قيمة بدل الانتفاع بها.

وكشفت تقارير فحص بعض صناديق الحسابات الخاصة ..أن بعضها يستخدم فى أغراض تخرج عن طبيعة اهدافها.. منها إقامة الموائد والحفلات والتهانى فى الصحف لكبار المسؤولين وطبع كروت معايدة وصرف مكافآت واستضافات وشراء اثاثات للاستراحات لكبار المسؤولين . وقد بلغت اجمالى هذه المخالفات اكثر من ٤١ مليون جنية من حساب تحويل مشروعات الأسكان الاقتصادى نتيجة ترك وحدات سكنية دون شغلها او توزيعها على المواطنين بعد فترات طويلة مما يعنى استثمارات معطلة بالإضافة إلى ضياع ٨ مليون جنية من حساب صناديق الخدمات المحلية شملت محافظات الوجة القبلى والبحرى صرفت من حساب صناديق تحسين الخدمة والنظافة.

اما أعمال المخازن والتشوين بالمحليات ووحداتها المنتشرة فى طول البلاد وعرضها فقد شملت مخالفاتها شراء أصناف وسلع تزيد عن الحاجة الفعلية لبعض الجهات مما أدى إلى تكدس معدات وادوات ومهمات وعهد وعدم التصرف فى الأصناف الراكدة والخردة والمستغنى عنها وقدرها الجهاز المركزى للمحاسبات باكثر من ٤/٣ مليون جنية عن فترة الفحص فقط...

«لأختلاس والتزوير»

كما أدى ضعف الإشراف والرقابة على وحدات الحكم المحلى من قبل المجالس المحلية إلى زيادة حوادث التزوير والسرقة والتلاعب فى المال العام. وقد بلغت قيمة هذه الانحرافات اكثر من ٤/٣ مليون جنية لعدم تنفيذ التعليمات واللوائح المالية وعدم سلامة الاجراءات وعدم سلامة اختيار العاملين فى المجالات المالية مما أدى إلى التلاعب فى اوامر العمل وعمليات المشتريات للادوات والأجهزة والمعدات وغيرها...

وكذلك مخالفات موارد الصناديق التى تشمل عدم تحصيل رسوم ضريبة الدمغة والرسم العينى او بقية الموارد، بالأضافة إلى عدم تحصيل بعض الرسوم وعدم سدادها للحسابات الخاصة وقد ادت هذه المخالفات إلى ضياع اكثر من مليون جنية بعدة محافظات بالوجة القبلى والبحرى والقناة.





د.عاطف صدقى — د. محمود الشريف

وأدى عدم اجراء الدراسات الفنية والاقتصادية لبعض المشروعات وعدم أختيار المواقع الملائمة لاقامتها وعدم سلامة تقدير الاحتياجات الفعلية والموارد المالية وانعدام دور رقابة المحليات إلى ضياع أكثر من ٢٦ **مليون جنية فى ٢١ محافظة بالوجه** القبلى والبحرى والقناة مجتمعه.

أما اذا انتقلنا إلى المخالفات التى قامت بها المحليات والتى شابت عمليات تحصيل الايرادات المحلية وهى الرسوم والايجارات المقررة على بعض الخدمات فقد أدى التراخى فى ربط هذه الرسوم او عدم تحصيلها إلى ضياع أكثر من ٢٠ مليون جنية خلال الفترة السابقة وقد شملت هذه المخالفات ١٥ محافظة ٩ محافظات بالوجة القبلى و٦ بالوجه البحرى ومحافظات القناة (السويس- الاسماعلية- بورسعيد).

وفى الوقت الذى تضيع وتهدر فيه المحليات اموال ورسوم الخدمات المحلية المقررة قانونا...

فقد قررت لجنة السياسات العليا تحرير العديد من الرسوم وزيادة اسعارها عن طريق المحليات، منها فرض رسوم اضافية على فواتير الكهرباء والصرف الصحى لأول مرة، والمياه وعلى تراخيص البناء واستغلال الاراضى الزراعية والمحاجر وأسعار وتعريفه أجور النقل للركاب والسلع مماحمل المواطنين اعباء كثيرة.

هذا بالإضافة إلى فرض رسوم محلية بدون وجه حق وبالمخالفة للقانون وقد بلغ إجمالى ماتم فرضة على المواطنين خلال فترة فحص الجهاز المركزى اكثر من ٢ مليون جنية. هذا غير الزيادات المترقبة على الخدمات المحلية فى إطار التمويل الذاتى ضمن سياسة الاصلاح الإقتصادى التى رسمها صندوق النقد الدولى التى ستزيد الأعباء الإقتصادية والإجتماعية على المواطنين مرة أخرى.

«غياب دور المجالس المحلية»

وفى مقابل هذا الفساد يكشف تقرير وزير الادارة المحلية عن تقييم اعمال المجالس المحلية بالمحافظات عن دورة اعمالها السابقة والمحال إلى رئيس مجلس الشعب والذى لم

يناقش حتى الآن عن حقيقة غريبة يقول التقرير «أن المجالس الشعبية «المحليات» بالمحافظات عقدت ٣٤٧ جلسة بينما عقدت اللجان المتخصصة بهذه المجالس ٥٣٢٠ جلسة. ناقشت خلالها ٤٦٢ سؤالا وطلب احاطة الا أنه بالرغم من هذا الكم من الاجتماعات والقرارت لم ينفذ اغلبها إما لمخالفتها للقانون أو الخط السياسى او لعدم توافر الاعتمادات اللازمة «وبذلك أصبحت القرارات والتوصيات حبرا على ورق..

ويرجع ذلك إلى انفراد الحزب الوطنى الحاكم بالسيطرة الكاملة على المحليات بقوانين القوائم المطلقة بالإضافة إلى الخلل الواضح فى قانون الادارة المحلية ١٤٥ لسنة ٨٨ والمعمول به حاليا لتنظيم المحليات وهو القانون الذى سلب حقوق المحليات فى الرقابة وكشف عن عيوب ونواقص وخلل فى العلاقات بين المجالس الشعبية بعضها البعض والسلطة التنفيذية من جانب أخر..

فقد نصت المادة ١٣٣ على «حق رئيس مجلس الوزراء والوزير والمحافظ المختص اتخاذ أى اجراء ضد المجلس الشعبى..» وهو مايعنى الاعتراض على قرارات وتوصيات المجلس المحلى أو حتى التوصية بالحل لهذه المجالس...

كذلك الغى القانون حق «الاستجواب» بالإضافة للعلاقات الغير متكافئة بين المجالس الشعبية بعضها البعض حيث أعطى القانون حق الاعتراض للمجالس بالمحافظات على قرارات مستوى المجالس الأدنى بالمراكز والمدن كذلك حق هذا المستوى فى الاعتراض على مستوى القرى.. علاوة على تحويل المجالس من حكم محلى إلى ادارة محلية تابعة..

ومن هنا جاءت قرارات وتوصيات المجالس المحلية البالغ عددها ٦٢٥٨، قاصرة ولم تنفذ. كذلك جاء اكثر مايقرب من خمسمائة سؤالا وطلب احاطة فى عام واحد بعيدا عن تعقب أى فساد بالمحليات التى أصبحت لاحول ولاقوة لها...

ولذا تعددت مظاهر الاحتجاج من بعض المجالس المحلية لانعدام تنفيذ قراراتها.. وقد نشرت الصحف قرار تجميد مجلس محلى قروى ابوسمبل بالنوبة بأسوان فى فبراير هذا العام وذلك احتجاجا على تصرفات رئيس المجلس..

كذلك قرار لجنة التموين بالمجلس المحلى لمركز بنى سويف فى يوليو الماضى أحتجاجا على تجاهل المسؤلين التنفيذيين للقرارات والتوصيات التى يصدرها المجلس وانتهاك بعضهم لاحكام قوانين ولوائح المجالس المحلية..

وبذلك أصبحت المجالس المحلية «ديكورا».. دون فاعلية وقد أدى غياب الدور الرقابى لهذه المجالس أن ضاعت على خزينة الدولة الملايين وتدهور الخدمات التى تقدم للمواطنين بالمحافظات والمراكز والأقسام والمدن والقرى.

«موقف محير للحكومة»

الغريب فى الأمر أن الحكومة بدلا من أن تقوم بتعديل قانون المحليات نحو مزيد من الديمقراطية ومزيد من الصلاحيات حتى تضمن رقابة شعبية دفاعا عن موارد الخزانة العامة وتحسين مستوى الخدمات التى أصبحت محل شكوى مريره من المواطنين. تفكر فى تعديلات أبعدها تكون عن مواجهة المشكلة

فقد كشف د. محمود الشريف فى تصريح له بجريدة الاهرام عقب تعينه وزيرا للادارة المحلية الشهر الماضى.. «إن تعديلات قانون المحليات سوف يركز على تجارب تشغيل الشباب التى شاهدها البنك الدولى بالقاهرة وأسهم صندوق النقد الدولى فيها» وأضاف سوف نرفع التضارب بين المجالس الشعبية بتحديد واضح مع الأجهزة التنفيذية بالإضافة إلى تحسين التمويل الذاتى للمحليات «وقد طلب مؤتمر محافظى القناة وسيناء والشرقية (٢ يونيه هذا العام) باعطاء المحافظين سلطات اوسع فى فرض الرسوم المحلية» كما تعد لجنة الادارة المحلية بمجلس الشورى التقرير المبدئى عن مشروع القانون الجديد للمحليات فتركز «زيادة الموارد المحلية والتمويل الذاتى» وفى نفس الوقت يعقد هذه الأيام محافظو «القاهرة- الجيزة- الاسكندرية- الغربية- الفيوم- الوادى الجديد - البحر الأحمر) اجتماعات برئاسة د. احمد سلامة وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى لاعداد مشروع بتعديلات بعض مواد القانون الحالى للمحليات يركز على أهمية «التقسيم الاقليمى للمحافظات والأنتخابات الفردية..»

والغريب أنه فى الوقت الذى تتحمس فيه الحكومة الممثلة فى المحافظين لاعداد مشروع بتعديل القانون فإن المجالس المحلية بطول البلاد وعرضها والتى بلغ عددها اكثر من ١٢٨٣ مجلسا لم يبادر أى منها باعداد مشروع او يطالب بتعديلات فيه.

السرقة والاختلاس
والتزوير والاعتداء
على أراضى الدولة
نتيجة لقانون المحليات

المجالس المحلية....
بلا سلطات

حكم محلى ديمقراطى

إن الفساد الذى تسجله الحكومة فى تقاريرها الرسمية وتسجله تقارير مجلس الشعب ولجانة المتخصصة بالمحليات ويؤكد الواقع اليومى.. لن يتغير ولا أمل فى تطوير المحليات فى مصر الابتعديلات جوهرية محددة تشمل - تعديل دستورى يجعل من المجالس المحلية حكما ديمقراطيا تنتقل إليه السلطة كاملة ويجعل اختيار المحافظين بالانتخابات الحرة المباشرة وبتعديل قانون المحليات بحيث يسمح بالانتخابات الفردية المباشرة مع حق كل الاحزاب والقوى السياسية للمشاركة والتمثيل فى هذه المجالس وعدم انفراد الحزب الحاكم بها مع اعادة حق الاستجواب «وسحب الثقة» من القيادات التنفيذية المحلية التى يثبت فسادها وانحرافها.. واعطاء المجالس الشعبية المحلية حق الرقابة على الأجهزة المحلية والغاء المادة ١٣٣ التى تعطى لرئيس الوزراء والوزير والمحافظ المختص حق الاعتراض على قرارات المجالس المحلية وحلها واتخاذ أى اجراءات ضدها...

بالاضافة إلى ايجاد علاقات طبيعة وعادلة بين المستويات المختلفة للمجالس المحلية بالمحافظات والمراكز والمدن والقرى.

إن مواجهة الفساد فى مصر تبدأ بأستئصال بؤرة الفساد المتعفنة بالمحليات وذلك عن طريق المزيد من الديمقراطية بقانون حكم محلى حقيقى ديمقراطى يسمح بتعدد الاراء والاتجاهات السياسية ويسمح بمزيد من المشاركة الشعبية من أجل تنمية محلية حقيقية فى مصر.



مقاومة الشمولية بمزيد من الشمولية!

أمينة النقاش

مازال ملف الأوضاع الجزائرية مفتوحا، ومليئا بكل الأحتمالات، وداعيا للقلق، ومستحوذا على إهتمام الرأى العام العربى، الذى يتابع بانتباه بالغ، الصراع السياسى الدائر فى الجزائر، والنتائج المحتملة له. وأثرها على مستقبل الديمقراطية فى المنطقة العربية والقارة الأفريقية وربما العالم الثالث. بعد العاصفة السياسية ، التى حدثت خلال الأسابيع القليلة الماضية، وهددت بإدخال مستقبل الجزائر السياسى إلى نفق مظلم.

أزمة جبهة الإنقاذ

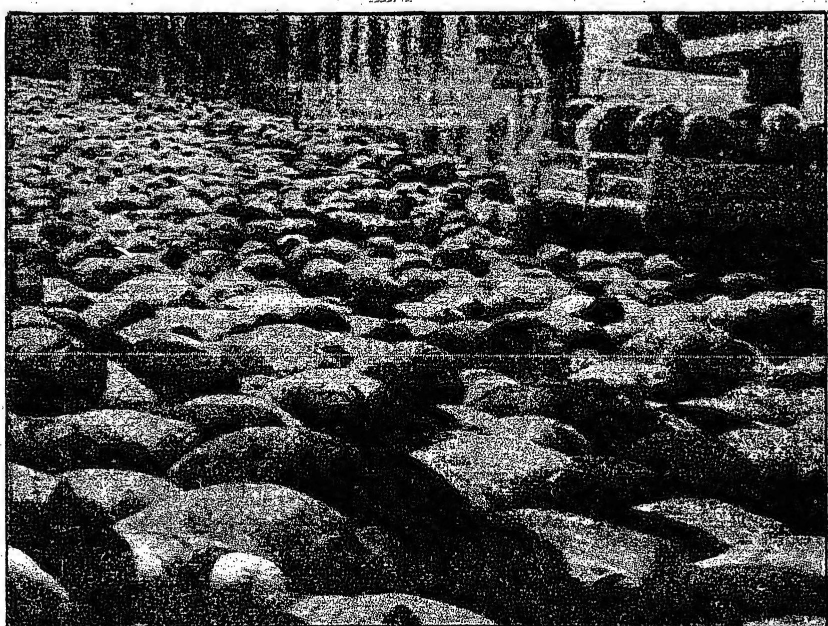
وكانت الأحداث، قد إنتهت بفرض الأحكام العرفية، وسيطرة الجيش على الشوارع، وإحكام قبضته على شئون الأمن، وسقوط عدد من القتلى يتراوح بين ٢٠ و٥٠ قتيلا، فضلا عن مئات الجرحى، وإقالة حكومة «مولود حمروش» ، وتأجيل الانتخابات العامة التى كان مقررا أن تجرى يوم ٢٧ يونيه إلى نهاية العام الحالى.

أما أصول المشكلة ، فتعود إلى دعوة **«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»**، إلى إضراب مفتوح، إلى أجل غير مسمى، لتغيير القوانين المنظمة للانتخابات، وإلغاء التقسيم الإدارى للدوائر، وإجراء الانتخابات الرئاسية، بالتزامن مع الأنتخابات العامة، بعد رفض الرئيس **الشاذلى بن جديد** الإستجابة لتلك المطالب وجاءت دعوة جبهة الإنقاذ قبيل ثلاثة أسابيع فقط من موعد إجراء الانتخابات العامة، التى تجرى لأول مرة فى الجزائر منذ استقلالها، فى ظل نظام التعدد الحزبى، لعدد من الأسباب أهمها:

* **إن جبهة الإنقاذ** ،التى حققت فوزا ساحقا، على **حزب جبهة التحرير الحاكم**، فى انتخابات البلديات والولايات التى جرت فى يونيو من العام الماضى، حصلت بموجبه على ٢٥ر٥٤٪ من المقاعد، بينما حصل الحزب الحاكم على ١٣ر٢٨٪ فقط، **قد خشيت من إحتمال عجزها عن تحقيق نصر مماثل فى الأنتخابات البرلمانية** فى ظل قانون الانتخاب القائم. ففى إبريل الماضى، أصدر المجلس الوطنى- البرلمان- قانون الانتخابات ،الذى رفع عدد مقاعد البرلمان من ٢٩١ إلى ٥٤٢ مقعدا، كما أعاد توزيع الدوائر الانتخابية بشكل يرفع من تمثيل المناطق الريفية قياسا إلى دوائر المدن ، كما منع استخدام دور العلم والعبادة بهدف الدعاية الانتخابية، كما أقر نظام التصويت بالأكثرية على دورتين بدلا من دورة واحدة، وفرض قيودا على الاقتراع بالتوكيلات ، وأشترط أن يكون التصويت شخصيا وفرديا.

وعلى الرغم من أن معظم أحزاب المعارضة الجزائرية قد اعترضت على قانون الانتخابات وأعتبرته مفصلا على مقاس

أعضاء منظمة الجهاد والاسلامى يؤدون الصلاة فى حراسة الجيش

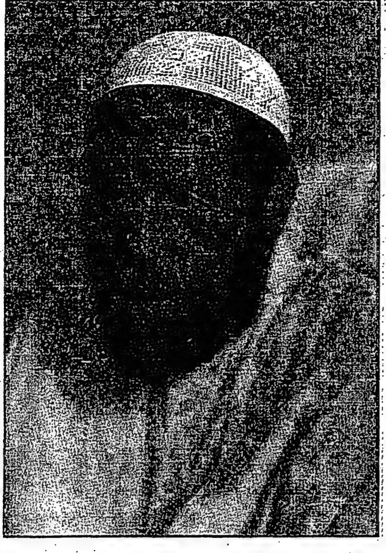


الحزب الحاكم، فقد انفردت الجبهة الاسلامية للأنقاذ بتفسيره بإعتباره موجها أساسا لضرب نفوذها، وتقليص فرص نجاحها، وحصارها، ووضع صعوبات تحول دون حصولها على الأغلبية لزيادة عدد المقاعد بشكل كبير وغير متوقع، والتوسع فى المناطق الريفية على حساب المدن التى تحظى فيها جبهة الانقاذ بنفوذ واسع، وحرمانها من استخدام المساجد أو المؤسسات التعليمية كوسيلة للدعاية الانتخابية أو للتعبئة الجماهيرية، ثم إقرار مبدأ الانتخابات على دورتين، الذى يمنح الأحزاب التى لم تنجح من المرة الأولى فرصة التحالف فى الجولة الثانية، وهو تحالف سيكون موجها آنذاك على الأغلب ضد جبهة الانقاذ، وعلى حساب فرصها الانتخابية.

* **إن الشعب الجزائرى ،قد فقد الثقة فى جبهة الانقاذ ، بعد أن جرب بنفسه، حكمها، خلال عام من أستيلائها على البلديات والولايات ، منيت فيه بفشل ذريع فى إصلاح أحوالها، بعد أن أشبعت الجزائريين وعظا، وعجزت عن اشباعهم خبزا، وعن إقناعهم بأن مشاكلهم الطاحنة تعود لأسباب دينية** وانحصر كل نشاطها فى البلديات ، التى سيطرت عليها ، فى وقف بيع المشروبات الكحولية ، ومنع النساء من السباحة مع الرجال على الشواطئ وعقد المحاكمات الليلية فى المساجد للنساء غير المحجبات وفصل الفتيات عن الشباب فى المدارس والجامعات والغاء الاختلاط فى المواصلات العامة، ومنع الحفلات الموسيقية فى الأماكن العامة.

أدركت جبهة الانقاذ هذا التحول فى شعبيتها ، وانقلاب المزاج الشعبى لغير صالحها ، وأيقنت أن هزيمتها فى الأنتخابات العامة، أصبحت احتمالا واردا ، فقررت قلب المائدة على أطراف اللعبة الديمقراطية، ورفض الاحتكام لقواعد النظام أو لصناديق الاقتراع ونقل المعركة إلى الشوارع

وبرغم أن جبهة الإنقاذ قد زعمت أنها بدأت الاضراب العام للمطالبة بالغاء قانون الانتخابات وإعادة النظر فى تقسيم الدوائر، فقد لعبت دورا بارزا فى توتير الأجواء، وعمدت إلى تصعيد مطالبها ، ودعت إلى إستقالة الرئيس الشاذلى بن جديد ثم هدد رئيسها «عباس مدنى» بإقالته بالقوة، حين لوح **«بإنزال جيش إسلامى إلى الشوارع»** ثم أفصحت عن هدفها الحقيقى: **اعلان دولة إسلامية فورا فى الجزائر**

عباس مدنى

الشاذلى بن جديد

دون تصويت ، أى دون احتكام للقواعد الديمقراطية ،مما يوضح الهدف الحقيقى للمعارضة الاسلامية فى الجزائر، ويكشف عن وجهها المعادى للديمقراطية!

* أن جبهة الانقاذ لم تشأ أن تنسق موعد إضرابها مع الإضراب الاحتجاجي الذى دعت إليه أحزاب المعارضة الأخرى، التى اتهمت حزب جبهة التحرير الحاكم بتحديد دوائر انتخابية تضمن له الفوز بأغلبية الدوائر وبتركيز القوة الانتخابية للمعارضة فى عدد قليل من الدوائر. فجبهة الانقاذ التى تقدم نفسها للحياة السياسية الجزائرية بصفتها بديلا للمجتمع المدنى ونقيضا له، لم تستهدف باستعراض القوة الذى مارسته، مبارزة خصومها فى الحزب الحاكم وإثبات قدرتها على التفوق عليهم فحسب، بل سحب البساط من خصومها من أحزاب المعارضة الأخرى التى تقدم نفسها بديلا ديمقراطيا لثنائية الحياة السياسية، التى تتمحور حول جبهتى التحرير والإنقاذ ، حيث تؤكد أحزاب المعارضة **رفضها للاختيار الخاطئ بين الدولة الدينية والدولة البوليسية الشمولية،** التى تتركز فيها السلطة فى مؤسسات الجيش والرئاسة والحزب الحاكم، برغم اقرار مبدأ التعدد الحزبى

فشل حكم جبهة التحرير

ولقد لعبت عدة عوامل متشابكة، دورا هاما فى بروز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بقوة على المسرح السياسى الجزائرى ، كان من أهمها ، فشل جبهة التحرير التى أنفردت بالحكم ٢٦ عاما متواصلة فى تحقيق أهداف التحرر الوطنى والتنمية الاقتصادية المستقلة، التى من شأنها أن تحمى الاستقلال الوطنى، وتحرر الإرادة السياسية. وأنتهت أهداف مابعد الأستقلال إلى واقع لاعلاقة له، بالشعارات الجذابة التى أطلقتها جبهة التحرير ، منذ عام ٦٢ وحتى الآن. وتترجم الأرقام هذا الواقع إلى **٢٥ مليار دولار ديون خارجية و٧ر٥ مليار دولار خدمة للديون، ومعدل بطالة ٢٥٪ من بين ٢٢ مليون نسمة، ومعدل تضخم يصل إلى ٣٠٪ واستيراد أكثر من ٨٠٪ من احتياج الجزائر من المواد الغذائية،** بعد تضاؤل الإنتاج الزراعى، وهى أرقام تدعو للأسى إذا ما أضفنا إليها رقما آخر أعلنه مسؤول سابق، حين قال أن قيمة ما تقاضاه عدد من المسئولين وكبار الموظفين فى الدولة من رشاوى خلال ٣ سنوات فقط هو **٢٦ مليار دولار (١)** وهو مايعادل ديون الجزائر الخارجية وهو أمر يدعو لمزيد من الآسى وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الجزائر غنية ،بثرواتها الطبيعية، كالنفط والغاز والمعادن المختلفة.

ولاشك أن هذا وجه واحد من الصورة ، التى شكلت صعود الجبهة الإسلامية للإنقاذ. أما وجهها الآخر فيعود إلى أسباب تاريخية.

الخروج من «المعطف»

وبعكس الوضع، فى كثير من البلاد العربية، فان تاريخ الجزائر يتميز بسمة أساسية، هى أنها أول الأقطار العربية، التى خضعت للإستعمار الأوروبى المباشر- عام ١٨٣٠- القائم على الإلحاق والاحتلال

والضم، ومحاولة تغيير لغتها وثقافتها، والنظر اليها باعتبارها جزءا من فرنسا.

ولذلك ففي مختلف فترات التاريخ الجزائري، لعبت المشاعر الإسلامية والدينية دورا بارزا، في الحركة الوطنية المعادية للاستعمار، بإعتبارها عنصرا من عناصر الأحتجاج ضد سياسة الذوبان في فرنسا. وكانت قيادات هذا التيار وشعاراته ورجاله هي صاحبة الصوت العالي أثناء حرب التحرير الجزائرية، وكان أحد التيارات التي تكونت منها فيما بعد جبهة التحرير الحاكمة، التي ظلت الحزب الواحد والوحيد منذ إعلان الأستقلال عام ٦٢ وحتى إقرار مبدأ التعدد الحزبي بعد الانتفاضة الشعبية للجوعى والعاطلين التي جرت في أكتوبر عام ١٩٨٨.

وخلال هذه الفترة، كانت جبهة التحرير الحاكمة، تخفي تناقضات متعددة، بين تيارات سياسية مختلفة، لم تنجح في حلها بشكل سلمي، كالتناقض بين دعاة التغريب ودعاة التعريب، بين العروبيين والفرانكفونيين، بين الديمقراطيين المدنيين والإسلاميين الأصوليين، بين المطالبين بالاتجاه إلى الغرب الاشتراكي والتمسك بسياسات هيمنة الدولة على التوجه الاقتصادي وبين المطالبين بالاصلاحات الاقتصادية الليبرالية.

وبعد أن عجزت جبهة التحرير عن تحقيق أي نجاح في حل تلك التناقضات داخل صفوفها، مالبثت أن ترهلت، شأنها في ذلك شأن كافة أشكال التنظيم الواحد التي سادت دول العالم الثالث منذ الخمسينات وحتى مشارف الثمانينات وكان أوضح مثال على هذا الترهل، هو العجز الشامل عن تنظيم الجماهير وحشدها وقبل هذا وذاك عن إقناعها وسرعان ماكشف هذا الترهل، عن أنه يخفي داخله سياسات إقتصادية فاسدة أوصلت الجزائر إلى أزمات سياسية واجتماعية لم تشهد لها مثيلا، وكرست زيادة الأعتماد على الخارج، بعد التدهور المذهل في الانتاج، ونشوء طبقات جديدة تستفيد من تلك الأوضاع على حساب الشعب الجزائري الذي تعاني غالبيته العظمى من الحرمان والجوع والفقر والشقاء، وهي ظواهر بدت غريبة في بلد يمتلك ثروات بترولية وطبيعية هائلة.

وكما حدث في بلاد كثيرة، بما في ذلك بلاد أوروبا الاشتراكية، كان لابد أن ينفجر الوضع. وكانت إشارة هذا الإنفجار هي مظاهرات الجوعى التي راح ضحيتها مئات من القتلى والجرحى في عام ١٩٨٨، التي كشفت عن أن سياسة التمويه على التناقضات السياسية والاجتماعية في الجزائر قد وصلت إلى ذراها، ودفعت الحزب الحاكم الذي يحتكر السلطة، إلى الاعتراف بالأمر الواقع الذي يحفل بالتفاوت الطبقي والثقافي والعرقي، والإقرار بحق الجزائريين بالتعددية السياسية، مع احتفاظ جبهة التحرير بوجودها المميز، حيث تنظر إلى نفسها باعتبارها ممثلة للأغلبية.

وكان معظم الذين شكلوا الحياة الحزبية الجزائرية، هم رموز للتيارات التي كانت تتصارع داخل جبهة التحرير، ومن بينها **عباس مدني** نفسه رئيس الجبهة الاسلامية للأنقاذ.

ليست حزبا سياسيا!!!

وتيار الاسلام السياسي الذي يمثله **عباس مدني**، ليس تيارا إسلاميا تقليديا كالمعروف في مصر أو معظم بلدان المشرق العربي، ولكنه يستفيد في الحركة وفي الفكر- بالاطلاع الواسع على الثقافة الأوروبية، وعلى الأحتكاك المباشر بالحركات السياسية في أوروبا وخاصة في فرنسا

ويعتبر المراقبون **عباس مدني** واحدا من مثلث يضم **د. حسن الترابي في السودان وراشد الغنوشي في تونس**، ويمثل اتجاها في الحركة والرؤية يختلف عن اتجاهات واساليب عمل الاخوان المسلمين، لأنه يستفيد أساسا من علم واسع بالنظريات السياسية والحركية المعروفة في الغرب

وعباس مدني (٦٠عاما) هو أستاذ سابق للعلوم الأجتماعية بجامعة الجزائر، حصل على شهادة الدكتوراه من إحدى جامعات لندن، وهو يتقن اللغتين الفرنسية والانجليزية، ويصفه المراقبون بأنه العقل/ المفكر للإسلاميين في الجزائر منذ عام ١٩٨٢، وهو العام الذي اعتقل فيه بعد أن نظم مظاهرة تدعو إلى إنشاء دولة اسلامية وبقي في السجن عامين، وينسب اليه تحويل جبهة الإنقاذ من تجمعات وتيارات متعددة الى حزب موحد.

وفي أعقاب فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البلدية، أعلن **عباس مدني** أن البلدية هي اللبنة الأولى في صرح الدولة الاسلامية. وقال الرجل الثاني في جبهة الإنقاذ **على بلحاج» أن الجزائريين لم يصوتوا للديمقراطية في انتخابات البلديات بل صوتوا للإسلام ويصف عباس مدني** جبهته بأنها تمثل **«ظل الله على الارض»** وحين سئل عن برنامج جبهته وتوجهها، قال القرآن الكريم وإقامة الدولة الاسلامية **وأكد أن الجبهة ليست حزبا كي تطرح برنامجا سياسيا!**

وحين بدأت الحملة الانتخابية في نفس الوقت الذي نفذت فيه جبهة الانقاذ إضرابها

اشتباك قبل نزول الجيش



العام، تقدم للترشيح من بين ٤٤ حزبا جزائريا ٣٩ حزبا كان فى مقدمتهم جبهة الانقاذ التى تقدمت فى ٥٢٨ دائرة من بين ٥٤٢، وحين تصاعدت المواجهة بينها وبين الجيش فى الأحداث الأخيرة كشفت الجبهة عن برنامجها الحقيقى: **إقامة دولة إسلامية فورا ودون تصويت**

ضعف المعارضة

والأرجح أن القانون الانتخابى الذى وضعه حزب جبهة التحرير الحاكم، كان يسعى إلى إبقاء تجربة التعدد الحزبى فى إطار شكلى، شأنه فى ذلك شأن كل الأنظمة العربية التى أخذت بالتعددية القائمة على حزب للأغلبية يحتكر السلطة، ومشاركين صفار لايملكون سوى حرية النباح، متغاضيا عن أن سياسات الانفتاح الاقتصادى التى أقرها قد فتحت الباب واسعا للطفيليين للهيمنة على السلطة والحكم ولنهب ثروة الشعب الجزائرى ، وعجزت عن أن تكفل حياة كريمة له فتزايدت القلاقل الاجتماعية وهبط مستوى المعيشة فى بلد يتميز بالتباين العرقى- عرب وبربر- والتباين القبلى والديمقراطى، واتساع الولايات الذى يشل يد الحكومة المركزية

على الجانب الآخر كان من المنطقى أن يحظى تيار الأسلام السياسى الذى لم يجرب منذ الحكم الأوربى المباشر والحكم الوطنى المتأثر باراء الغرب الاشتراكى بالقبول، وهو ما أنعكس على فوز الجمعية الاسلامية للانقاذ فى انتخابات المحليات، بعد أن نجحت فى إستغلال الأزمة الاقتصادية لأجتذاب الجائعين والعاطلين- ٧٥٪ من الشعب الجزائرى شباب دون سن الثلاثين- واليائسين ، الذين وجدوا فى شعارات جبهة الانقاذ الروحية، مايشبع ظمأهم إلى معرفة أسباب فقرهم المدقع ، ويحيى أملهم فى تحسن أوضاعهم ، إن لم يكن فى الدنيا ففى الآخرة.

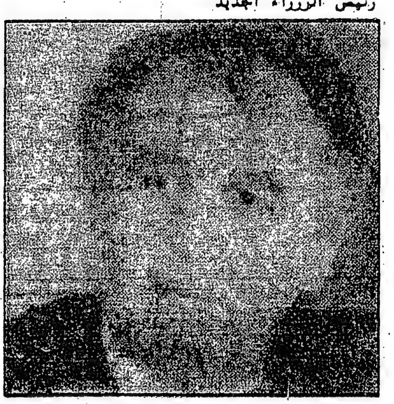
لم تنجح جبهة الإنقاذ فى تجنيد الفقراء وحدهم، بل أيضا فى جذب الأغنياء الذين يرغبون فى زيادة ثرواتهم، ويبحثون عن أدلة للتوافق بين الثراء ومبادئ الإسلام.

وبالإضافة للعوامل الا قتصادية وتدنى مستوى المعيشة، ساعد جبهة الانقاذ على الصعود ايضا ضعف أحزاب المعارضة الجزائرية الآخرى التى لاتزال فى طور التكوين والتشكل التى يبرز منها حزب جبهة القوى الاشتراكية الذى يتزعمة **حسين أية أحمد** أحد الرجال التاريخيين لحرب التحرير، والحركة من **أجل الديمقراطية** الذى يرأسه الرئيس الأسبق **أحمد بن بلا** وحزب **التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية** الذى يرأسه **سعيد سعدى** والحزب الشيوعى الذى يسمى **حزب الطليعة الاشتراكية** وهو ماجعل الحياة السياسية الجزائرية تقوم على ثنائية تضم جبهتى الانقاذ والتحرير اللتين ترفضان معا الإحتكام للقواعد الصحيحة للديمقراطية الأولى حين صمدت من حركتها فأحكم الجيش قبضته على الجزائر والثانية حين خشيت أن يؤدى الأحتكام الى صناديق الانتخابات من تحول جبهة الانقاذ من شريك صغير فى ديكور ديمقراطى، إلى صاحب سلطة حقيقية، فغيرت قانون الانتخاب ومن موافقة بقية الأطراف.

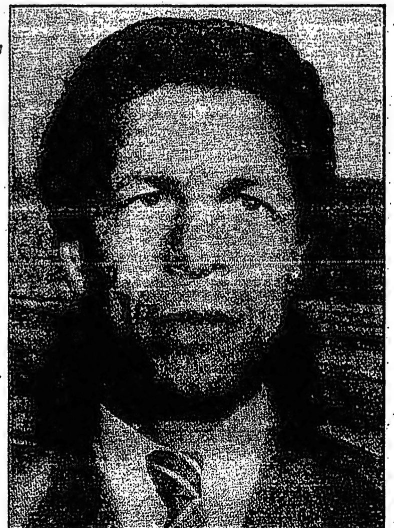
ومن السابق لأوانه الآن التكهن بنوعية العلاقة التى ستقوم فى المستقبل بين النظام الجزائرى وجبهة الانقاذ وبينه وبين أحزاب المعارضة الأخرى

سيد احمد الغزالى

رئيس الوزراء الجديد



مولود حمروش



ولايكفى للخروج من المأزق الجزائرى، اتهام الحكومة لجهات أجنبية بالتورط فى الأحداث، كما لن يفيد، دعوة الحزب الشيوعى للحكومة بسحب الترخيص من جبهة الانقاذ التى تعترض بدورها على الشيوعيين وتحل دم كل دعاة العلمانية فى الجزائر، فهناك مشترك ينبغى التمسك به. فما تتفق فيه أحزاب المعارضة الاخرى مع جبهة الانقاذ هو رغبتها فى **قيام تعددية حقيقية تسمح بتداول سلمى للسلطة** ،لكنها لاتوافق على فشل الجبهة للسلطة خاصة مع قناعتها بأن جوهر جبهة الإنقاذ هو جوهرانقلابى، لايقوم على إيمان حقيقى بالقواعد الديمقراطية، وبالجماهير، لكنه يعابث مشاعرها الدينية العميقة، ومشاكلها الحياتية الطاحنة، ليمهد المناخ للقيام بإنقلاب عسكرى، مشابه لانقلاب عمر البشير فى السودان، يتاح فى ظله تطبيق ماتعتبره جبهة الأنقاذ نموذجا إسلاميا للحكم، ويلغى التعددية الحزبية، ويقمع المعارضين لها، ويفرض على الجزائريين السياسات التى يعتقد أنها اسلوب اسلامى للحكم

ويرى المراقبون أن من بين سيناريوهات المستقبل المحتملة عودة الموسسة العسكرية إلى بسط يدها على الحياة السياسية، خاصة بعد أن منحها **الشاذلى بن جديد** الصلاحيات الكاملة لتنفيذ حالة الطوارئ التى ستمتد لثلاثة أشهر أخرى ونبه المراقبون إلى أن الجيش كان هو صاحب القرار النهائى طوال الحكم الوطنى ، فهو الذى أطاح بابن بلا عام ١٩٦٥، وهو الذى نصب **الشاذلى بن جديد** رئيسا بعد وفاة بومدين كما أنه هو نفسه الذى تدخل قبل ثلاثة أعوام لقمع انتفاضة الجوعى.

لذلك ولاسباب أخرى، ربما كان قرار الرئيس الجزائرى بارجاء الانتخابات البرلمانية قرارا مناسبا لكل الأطراف ،التى تحتاج جميعها الى هدنة لتنظيم صفوفها، فاذا لم تستغل كل الأطراف هذه الفترة بهدوء للتوصل إلى وفاق بين أطرافها، فأنه سيكون الهدوء الذى يسبق العاصفة، فاما أن تنتصر جبهة الانقاذ فى تحقيق مزيد من الشمولية كما يجرى فى السودان، أو تتراجع جبهة التحرير عن اختياراتها الديمقراطية، وعن حيادها فى الصراع الاجتماعى، وعن تقديمها الفرص الحقيقية لكل الأطراف المتنافسة للحوار والتفاهم وعن التزامها باحترام ارادة الرأى العام وهما إختياران كلاهما مر.

رسالة حيفا

العربدة الاسرائيلية فى ظل دعم أمريكى لامحدود وعجز عربى بائس!

نظير مجلى

خلال شهر واحد من منتصف مايو/ أيار وحتى منتصف يونيو/حزيران، ارتفعت حرارة العربدة الاسرائيلية فى المنطقة الى فهم جديد فى عدة جبهات:

الأولى- اتمام ما يسمى بحملة «شلومو» التى تم بواسطتها نقل الوف اليهود الفلاشا من (اثيوبيا) إلى اسرائيل فى قطار هوائى خلال ٣٦ ساعة متواصلة.

الثانية- القصف المكثف للمواقع الفلسطينية، العسكرية والمدنية، فى جنوب لبنان على مدى عدة أيام متواصلة.

الثالثة- القرار الواقع الذى اتخذه الرئيس الأمريكى بتزويد اسرآئيل بميزانية مائتى مليون دولار لتمويل تطوير الصاروخ الاسرآئيلى الأمريكى الحديث من نوع «جيتص» وذلك فى الوقت الذى اعلن فيه «بوش» مبادرته لنزع السلاح التدميرى فى الشرق الأوسط.

وهذا اضافة إلى مظاهر العربدة السابقة المتجلية فى

* مواصلة مشاريع الاستيطان اليهودى فى الأراضى العربية المحتلة والتى تتمحور هذه الأيام فى: *بناء ألفى وحدة سكن جديدة فى المستوطنات الاسرائيلية فى هضبة الجولان السورية المحتلة* توسيع نطاق مدينة القدس للاستيطان اليهودى بحيث تبنى المساكن على طول المنطقة الممتدة من القدس جنوبا شرقياً حتى مشارف البحر الميت واريحا لتصبح تلك كلها مدينة واحدة، العرب فيها ليس أقلية فحسب بل اقلية ضئيلة.

* تكثيف المستوطنات القائمة فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ببناء ١٣ ألف وحدة سكنية (حسبما اعلن الوزير اريل شارون فى ١٧ حزيران ١٩٩١).

وضع العقبات تلو العقبات لعرقلة أية مسيرة سلمية فى المنطقة بما فى ذلك عرقلة المساعى الأمريكية الهادفة إلى تبيض وجه انظمة الحكم العربية التى تحالفت مع واشنطن فى حرب الخليج.

* الاستخفاف بالأمم المتحدة ومحاولة استبعادها عن جهود السلام تماما.

* مواصلة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتى.

وقد باتوا يتحدثون عن مشروع جديد، شبيه بمشروع جلب يهود الحبشة. وهذه المرة مشروع قطار جوى لنقل يهود اليمن إلى اسرائيل.

ان الحلة التى تلبسها الحكومة الاسرآئيلية فى هذه العربدة تتعدى فى شكلها ومضمونها واهدافها. الصورة التى ارتسمت بها خلال حرب الخليج فهى ليست تلك القوة الصامتة والعاقلة التى تتلقى الضربات من العدو وتنضبط راضخة للضغط الأمريكى والإرادة الدولية. وهى ليست تلك الدولة التى تفهم تناقضات التحالف العربى الأمريكى الذى وصل لأول مرة فى التاريخ إلى درجة وقوف عرب مع الاستعمار ضد عرب آخرين عسكريا. بل هى الدولة العربيدة التى تريد من الجميع ان يرضخوا لادواتها. والتى تريد من الجميع ان يتعاملو معها على اساس انها دولة ربانية عظمى قادرة على كل شىء. فمثلما تفعل أمريكا فى العالم اليوم، تفعل هى فى الشرق الأوسط. ومثلما تستغل أمريكا انهيار النظام الاشتراكى فى شرق أوربا وتآكل الشيوعية وبدء ذوبانها فى قيادة الاتحاد السوفيتى الجربتشوفية، تريد اسرآئيل ان تستغل انهيار التضامن العربى والشرخ الجديد القائم فى العالم العربى وما ينجم عن ذلك من ضعف وهزال عسكرى وسياسى واقتصادى لتحقق لنفسها المكاسب الأقليمية والسياسية. فنراها تحاول ان تثبت انها صاحبة القول والفصل فى المنطقة تفعل ما تشاء اينما تشاء وفى وقتما تشاء.

نقل الفلاشا

وقد كانت بداية التظاهر فى حملة «شلومو» وهى عملية منظمة، أعد لها منذ اشهر طويلة بالتفاهم مع النظام الاثيوبى المفسود وبدعم أمريكى صريح وبتدخل مباشر من رئيس الولايات المتحدة بنفسه «جورج بوش» واذا اخذنا بالاعتبارعوامل الدعم تلك والتحضير الطويل والدقيق، لن نجد فى هذه العملية أى ابداع خارق وأية حاجة إلى الفهلوة الزائدة ومع ذلك فقد صورت فى وسائل الإعلام الاسرائيلية، ومن ثم العالمية، على أنها عملية عسكرية

كبرى تضاهى فى حجمها ووزنها عملية «عنتيبى» وغيرها من العمليات العسكرية والحربية التى قامت بها على مر السنين وهى كثيرة ومتنوعة.

لقد صورت اسرائيل نفسها، وساعدتها فى ذلك وسائل الإعلام الغربية الإدارة الأمريكية من بوش ونازل...، انها «رامبو» الجديد الذى يخطف فى بضع ساعات ١٤ ألف انسان دفعة واحدة. وراحت، إلى جانب اظهار الجانب «البطولى» فى العملية تروج للجانب «الانسانى» فها هى تبذل جهدا خارقا مليئا بالاخطار والتضحيات، حتى تنقذ اليهود الاثيوبين من براثن الجوع والتخلف فتنقلهم إلى أحضان الرخاء والحضارة الاسرائيلية.

وكل هذه مسرحية رخيصة من ذلك النوع الذى يجبرونك، على مشاهدتها بينما هى لاتستحق ثمن التذكرة الذى تضطر إلى دفعه فالدولة التى نعيش فيها مليئة بالظواهر العنصرية، ليس فقط ضد العرب، انما ايضا ضد اليهود الشرقيين. فكم بالحرى بالنسبة للاثيوبيين «سود البشرة المتخلفين».

* * *

ان احدى النكات المعبرة الرائجة اليوم هى: أما كان يكفينا المراكشيين «المغاربة» لماذا جلبوا الفلاشا (يهود الحبشة..)

– لان النكات عن المراكشيين انتهت. ولايمكن ترك شعبنا بلا ضحك.

* * *

ان السلطات الدينية والسياسية رفضت عبر عشرات السنين ان تعترف بيهود أثيوبيا، باعتبار انهم ليسوا يهوداً وفجأة دب الحب من عند الرب.. هكذا؟ فلماذا؟ هل تنقصهم الخوازيق» حتى يجلبوا عدة ألوف من البشر، الذين يخصصون لهم معلمين لكى يعلموهم كيف يستعملون «ورق التواليت» وكيف يشعلون نور الكهرباء فى الغرفة؟!

ان يهود أثيوبيا سيكونون فى اسرائيل فى أحسن الاحوال، بمثابة احتياطى للأعمال السوداء التى يقوم بها العمال العرب اليوم. ومثل هذه الأعمال مهما تبلغ اهميتها ومهما يصبح ملحاً التخلص من العمال العرب فيها، الا انها لاتستحق كل هذه العملية العسكرية الضخمة.

لذلك، فان الانطباع لدينا هو ان هذه العملية جاءت لتكون بالاساس استعراض عضلات أمام الجيران العرب والعالم.

فالأمر الذى، لم تتمكن من تحقيقه فى حرب الخليج تحقق اليوم فى ظروف أفضل وبدون أية خسائر.

لبنان

هنا أيضا جرت عملية استعراض عضلات. لكنها جاءت هذه المرة عنيفة وتحمل فى طياتها اخطار استفزاز حربى.

ففى اليوم الذى تم التوقيع فيه على اتفاق الاخاء والتعاون بين سوريا ولبنان قامت الطائرات بعملية قصف واسعة فى الجنوب استمرت على مدار عدة أيام.

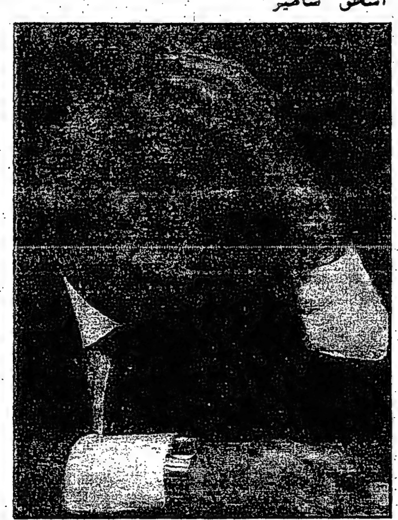
فى الغرب قالوا ان هذا هو مجرد استعراض عضلات تستهدف منه اسرائيل إثبات وجودها والاعلان بأن لبنان ليس قضية سورية لبنانية فحسب إنما لاسرائيل حضور فى اى ترتيب أمنى يتعلق بلبنان.

أما فى البلاد، عندنا، فإن الصورة تبدو مغايرة فان قصف جنوبى لبنان يستهدف ما هو أبعد من لبنان إذ ان الحكومة الاسرائيلية لم تفاجأ بذلك الاتفاق وبما سبق من اتفاقات عربية وغربية بشأن لبنان. فقد اطلعها أطراف الاتفاق العرب على المضمون بواسطة الولايات المتحدة (وربما بدون واسطة..) والضمانات التى طلبتها اسرائيل من سوريا حصلت عليها **خصوصاً التعهد بتجريد الفلسطينين من السلاح حتى لا يهددوا أمنها فى الشمال، وعدم التعرض للطائرات الاسرائيلية التى تحلق فى سماء لبنان كله بلا إذن وبلا اعتراض.** والسكوت على احتلال اسرائيل لمنطقة جنوب لبنان هو أمر واقع فهى محتلة وتقيم فيه نظام حكم مستقل وجيش مرتزقة كامل العتاد ومستعد للتضحية بكل شىء فى سبيل امن اسرائيل..

إذن ما الذى تغير؟!

التغيير هو فى توازن القوى السياسى.

اسحق شامير



فالعرب بعد حرب الخليج هم ليسوا العرب قبل هذه الحرب فبعد اجهاض القوة العسكرية للعراق، وبعد انقسام العرب إلى عربين قسم متحالف مع أمريكا وقسم يعاقب بشدة على امتناعه عن الانجراف وراء هذا التحالف ضد العراق)، بأن العرب أضعف.. وأصبحوا لقمة أسيغ للالتهام.

ومن وجهة النظر الاسرائيلية فان سوريا تشكل اليوم الرقم الضعيف فى معادلة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج. ويجب ضربها.

كيف؟!

ان سوريا، وعلى الرغم من تحالفها الواضح، السياسى والعسكرى، مع الولايات المتحدة ضد العراق، تحاول الظهور بنفس موقفها القديم من تسوية أزمة الشرق الأوسط فهى مصرة على الانسحاب الكامل من حدود ١٩٦٧ ومصرة على عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط ومصرة على تطبيق قرارات الشرعية الدولية. وهذا الموقف يعتبر فى نظر اسرائيل متشددا.

واكثر من ذلك. ان اسرائيل تعتقد ان على سوريا ان تشكر الغرب على قبوله اياها حليفة فى حرب الخليج. «وهى الدولة الارهابية». وتعتبر ان الغرب كان سخيا جدا حين منحها ثمن هذا التحالف باعطائها دورا مركزيا فى لبنان ولذلك عليها ان تخلى الساحة فى الشرق الأوسط لاسرائيل.

فتنسحب من دائرة، التأثير فى القضية الفلسطينية وتنسى ان هضبة الجولان أرضا سورية وتتذكر انها تعيش اليوم فى عالم جديد، حق الكلام فيه للقوة العسكرية.

وقد جاء القصف العسكرى فى لبنان دليلا على: من هو صاحب القوة العسكرية فى المنطقة.

وجاء هذا الطرح متوافقا تماما مع التوجه الأمريكى ايضا. اذ ان الولايات المتحدة اكتفت بالاعراب عن الاسف لهذا القصف. ولم تسمح الولايات المتحدة بتمرير قرار فعال فى مجلس الأمن الدولى يمنع اسرائيل من مواصلة القصف بل إن الرئيس الأمريكى صادق فى الوقت نفسه على تحويل مبلغ مائتى مليون دولار لتمويل صنع صاروخ «جيمس» المتطور، مثبتا أن **نزع السلاح الذى يريده فى الشرق الأوسط لايشمل اسرائيل** وهكذا جاءت العربدة الاسرائيلية فى لبنان لترسم الصورة أمام سوريا بوضوح: فاما ان ترضخ للإرادة الاسرائيلية واما ان تعرض نفسها للقمع الاسرائيلى.

الجهود السلمية

والى جانب العربدة العسكرية فى مواجهة سوريا، هناك عربدة تقوم بها حكومة اسرائيل.

لقد أصبح واضحا وربما لايقبل الشك، ان الشعار الذى رفعته الولايات المتحدة فى حربها المدمرة ضد العراق **«الشرعية الدولية»**.. هو غطاء كاذب. فالرئيس الأمريكى لن يقوم بأى ضغط على اسرائيل حتى تلتزم بالشرعية الدولية وتنفذ قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة بخصوص أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. وما يجرى اليوم من «جهود سلمية» أمريكية هو ليس اكثر من محاولة لارضاء اسرآئيل والتوافق مع شروطها لحل القضية وهذه الشروط مستحيلة القبول فى العالم العربى، لانها تقوم اساسا على إجهاض حقوق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة من جهة وعدم التنازل عن الأراضى التى احتلتها بالقوة عام ١٩٦٧.

واذا كان التعنت الاسرائيلى محرجا للإدارة الأمريكية فى وقت من الاوقات، فانه لم يعد يبدو اليوم كذلك.. و«الخلافات» الأمريكية الاسرآئيلية فى هذا الموضوع باتت مثارا للسخرية لان كل الدلائل تشير إلى انها خلافات سطحية ترافقها التمثيليات البائسة وهى مصطنعة.

والمسرحية الأخيرة (حتى كتابة هذه السطور) فى مجال هذه الخلافات وقعت ابان زيارة وزير الخارجية الاسرائيلى دافيد ليفى فى واشنطن فى اواسط حزيران اذ ان قرينه الأمريكى جميس بيكر اعلن انه مرتاح من العمل مع رئيس الحكومة الاسرآئيلى شمير» ووزيرى الخارجية ليفى، والأمن «موشية ارنس». ولكنه يعتقد ان عددا من الموظفين

موشى ارينز

المحيطين بالرئيس «شمير» «ليسوا معنين بالمسيرة السلمية ويضعون العراقيل امامها» ولكى تكتمل المسرحية أعلن شمير رفضه لهذا التصريح واعتبره تدخلا فى الشؤون الاسرآئيلية وقال انه يثق بمساعديه ثقة تامة.

ان مسؤولا كبيرا مثل **بيكر** ما كان ليدلى بهذا التصريح عفوا وهو بالتأكيد لم يتوقع من شمير ان يقوم بطرد مساعدية المعادين للسلاح والأمر الوحيد الذى فعله عمليا، هو **تبرئة شمير ووزرائه من تهمة التعنت والصاق التهمة بالمساعدين.** وكأن هؤلاء المساعدين هم الذين يحكمون ويرسمون فى اسرائيل وهذا هو السخف بعينه.

إن الرياء الأمريكى الرسمى هذا بات يشكل غطاءً رسمياً دافئاً للتعنت الاسرآئيلى واليهودى لافشال «جهود السلام» ففى ظل هذه الخلافات المصطنعة، يضيعون الحديث عن القضية الاساسية، قضية الرفض الاسرائيلى الجوهرى للسلاح، ويحاولون الهاء العالم بالقشور والأمور السطحية والتافهة ويكسب حكام اسرائيل بهذا أهم.

عنصر فى المعادلة، **عنصر الوقت.**

انهم يحتاجون للوقت اكثر من حاجتهم إلى السلام، خصوصا الاشهر المقبلة فإذا عبرنا سنة ١٩٩١ بدون تحرك جدى، فإن سنة ١٩٩٢ ستعبر هى الاخرى «بسلام»، أى بدون اخطار السلام، فهى سنة انتخابات فى اسرآئيل وفى الولايات المتحدة وخلال وقت كهذا (سنتين) بإمكان اسرائيل ان تحدث الأهوال فهى أولاً: تواصل الواقع الاستيطانى اليهودى فى جميع انحاء الاراضى المحتلة وثانيا: **تصعد من هجومها لتصفية الانتفاضة خصوصا وان وسائل الاعلام العالمية (والعربية طبعا..) انزلت موضوع**

ديفيد ليفى

الانتفاضة من العناوين. وثالثا: ينسى العالم تركيبة التحالف العربى الأمريكى فى الخليج ويسهل اعادة الغرب الى دائرة العداء الشامل للغرب. **ورابعا:** تحقق اسرائيل هدفها فى **عزل سوريا عن التحالف العربى- الأمريكى** وقد تلقينا اشارة بهذا من تصريح **جميس بيكر** انه مازال يرى فى سوريا دولة ارهابية على الرغم من موقفها من حرب الخليج (١٤/٦/١٩٩١) **وخامسا:** يكون توازن القوى الجديد فى العالم قد بات فى وضع حاسم ونهائى لمصلحة الغرب، اذ انهم فى اسرآئيل يقرأون خارطة العالم الجديد على نحو صريح: **فالاتحاد السوفيتى مقبل على الانهيار تماما وعندها لن يكون مجال لأحد ان يرفع رأسه فى العالم سوى أمريكا** وحلفائها المخلصين **وسادسا:** يكون التوازن الدمغرافى فى اسرآئيل نفسها قد تعدل إذ ان المخطط يقضى بوصول نصف مليون يهودى خلال هذه الفترة وكلما طال الوقت اكثر كلما زادت المساعدات المالية لاسرآئيل من أجل نجاح مخطط إستيعاب المهاجرين..الخ..

ومن الواضح ان هذا الاستعراض لم يتطرق للعنصر العربى فى هذه المعادلة ولم يكن ذلك صدفة أبدا. اذ ان حكومة اسرآئيل تقرأ الخارطة فى العالم العربى، ليس فقط بروح العربدة اياها، بل وايضا بشعور من الاستهتار الشديد. فهى تنظر إلى عالمنا العربى على أساس ان التمزق السائد فيه والعجز الذى يميزه ويبعده عن رؤية مصالحة القومية الحقيقية وانشغاله فى الصراعات الداخلية المتبادلة كل هذه امراض مزمنة سترافقه إلى ابد الأبدين .

يعرفون ان كل نظام مشغول بحماية كراسيه، أكثر من الانشغال فى قضاياه الوطنية. ويعرفون ان الحكام العرب عاجزون عن اتخاذ موقف قومى موحد من اية قضية. وهم مطمئنون إلى ان الشعوب العربية بعيدة عن الساحة ويكتبون الكثير عن احتمالات التطور فى العالم العربى قائلين انه فى أسوأ **الأحوال فان القوة الصاعدة فى هذا العالم هى قوة الحركات الاسلامية المتطرفة وهذه الحركات تعتبر لقمة سائغة بالنسبة للغرب الاستعمارى** بسبب أسلوبها المتطرف والتفسخ والعداء **اللذين تزرعهما داخل الشعب الواحد.**

رسالة القدس

الانتفاضة بعد البيان ٧١

المطالبة بمراجعة شاملة لتصحيح المسار

قوة الانتفاضة ليست في قوة الأداة وانما في الامتداد الشعبي

حنا عميرة

تتفق معظم الأوساط الفلسطينية ان البيان رقم ٧١ للقيادة الوطنية الموحدة يرسم توجها جديدا لمسار الانتفاضة، من خلال الدعوة الحازمة لوقف مظاهر العسكرة والتلثم والتحقيقات والتصفيات وفرض الاتاوات، والتخلص من جميع المظاهر السلبية التي علقت بالانتفاضة ومن خلال تأكيده على ضرورة اعادة الانتفاضة إلى زخمها الشعبي وتوفير كل الاشكال التنظيمية المناسبة لاشراك اوسع قطاعات الجماهير في النضال ضد الاحتلال، وعدم قصر هذا النشاط على فرق الملثمين والقوات الضاربة. والابتعاد عن مخاطبة الجماهير بلغة الاوامر والتهديدات والتوقف فورا عن كل ما من شأنه الاساءة لنضال الشعب الفلسطيني ويعطي اعداء هذا النضال مختلف المبررات لمواصلة بطشهم وتنكرهم لحقوقه المشروعة.

وجاء صدور البيان ٧١ في مرحلة حاسمة، تشكل منعطفا هاما بالنسبة للنضال الوطني الفلسطيني، وفي اجواء تتعالى فيها الانتقادات ضد مظاهر العسكرة والتلثم والتصفيات، وتشتد المطالبة بضرورة اعادة تقييم مسار الانتفاضة.

ويمكن اعتبار الحوار المفتوح الذي عقد بتاريخ ١١ حزيران على مسرح الفنون والثقافة الفلسطيني (الحكواتي) في القدس الشرقية، حدثا هاما وملفتا للانتباه لما تضمنه من انتقادات صريحة وعلنية، وامام عدسات شبكات التلفزيون الاجنبي والاسرائيلي، تجاه المظاهر السلبية التي أصبحت تحاصر الانتفاضة وتكاد ان تعزلها عن مصدر قوتها الاساس، أي الجماهير.

ولم تقتصر هذه الانتقادات على حلقات الحوار المفتوح، وانما امتدت ايضا إلى صفحات الصحف الفلسطينية في الاراضي المحتلة، اما الجديد في الأمر فهو ان الذين يرفعون اصواتهم ضد السلبيات الان ويكتبون عنها بجرأة متناهية، هم انفسهم جيل الانتفاضة ومن دفعوا ضريبتها النضالية في المعتقلات والسجون، وهم ايضا ممثلو الفصائل الفلسطينية التي تتحمل نصيبا من الاخطاء بقدر ما بذلت وتبذل من تضحيات وتحقق من مكاسب.

وعندما يجري الحديث عن السلبيات فان الانظار تتجه تلقائيا إلى عدة مظاهر متناقضة ولكنها تلتقي من حيث التتابع والتوقيت. كما انها أصبحت حديث الساعة بين الناس، وعلى سبيل المثال فان الدعوات المتكررة والملحة لتعزيز الوحدة الوطنية وتشكيل لجان الإصلاح وحل الاشكالات الداخلية بالحوار، تعكس مدى الضيق والرفض الشعبي لتفاقم حدة الاشكالات الداخلية التي وصلت درجة استخدام السلاح بين مؤيدي حركة فتح وحركة حماس في مدينة نابلس. وفي نفس الوقت فان التأكيد المتواصل ومن أعلى المستويات الفلسطينية بأن تصفية العملاء يجب أن تقره أعلى المراجع القضائية الفلسطينية وليس من صلاحية شبان لم تتجاوز اعمارهم العشرين عاما، إن هذا التأكيد يعكس الرفض العميق لاعمال تصفيات المتعاونين التي وصلت في شهري نيسان وايار الماضيين الى تصفية ٤٥ متعاونا- حسب الاعلانات عنهم- مقابل سقوط ١٨ شهيدا في نفس الفترة. وهذا يعني ان «النشاطات» الداخلية قد تعدت النشاطات الخارجية الموجهة ضد الاحتلال!

ان مثل هذه الظواهر تستوجب وقفة جادة مع الذات ومراجعة شاملة ليس للاساليب والوسائل فحسب وانما لطبيعة المهام المطروحة في هذه المرحلة.. والاتفاق على جواب محدد وصريح للتساؤل التالي: هل قوة الانتفاضة في قوة الاداة أم في البعد الشعبي!! وهل الانتفاضة هي امتداد لاساليب اخرى من الكفاح ام انها نمط واسلوب حياة وبالتالي فان لها خصائصها المميزة وقوانينها الخاصة بها!!

ومما يزيد من الحاجة الماسة للمراجعة الشاملة- وقد بدأت فعلا- موقف سلطات الاحتلال الاسرائيلي ازاء ما يجري.. فقد صرح رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير بأن عمليات الاغتيال تعبر عن يأس الشعب الفلسطيني من الانتفاضة .كما قال وزير الدفاع موشيه ارنس بأن عمليات التصفية تدلل على خبو الانتفاضة وتؤكد بأن خطة المواجهة مع الانتفاضة صحيحة وان النصر بات مضمونا تماما!!

ويحاول المسؤولون الاسرائيليون والصحافة الاسرائيلية تصوير محاولة الضبط والتصحيح الفلسطينية كمؤشر على اعتراف فلسطيني باضمحلال الانتفاضة فمثلا تقول صحيفة هارتس «ان هذا النقد للظواهر المرفقة ليس سوى تعبير عن مرارة الهزيمة وتضيف بأن التعرض لظاهرة التلثم هو اعتراف بهزيمة الانتفاضة، إن مثل هذه الاقوال والاستنتاجات تنتشر الان في جميع وسائل الاعلام الاسرائيلية المكتوبة والمرئية والمسموعة. .وكلها

تبشر بفشل محاولات المراجعة والتصحيح وتصف محاولات قيادة الانتفاضة ضبط هذه الظواهر بانها مثل محاولة اعادة الشيطان إلى القمقم.

ان هذه الاقوال الاسرآئيلية، والتشفي الظاهر فيها، تؤكد ان التكتيك الاسرآئيلي يركز في المرحلة الحالية كما كان في السابق على محاربة الانتفاضة من داخلها وتسخير جميع ادواته واجهزته لخدمة هذا الهدف وليس اكثر دلالة على هذا التكتيك موقف قوات الجيش الاسرائيلي من احداث نابلس والنصيرات، وكما سنرى لاحقا فان هذا الجيش قد انسحب من مواقعه حين وقوع الاحداث المؤسفة وعاد اليها بعد توقف هذه الاحداث، وفي محاولة لمنع واحبط الجهود الوطنية للمصالحة وتعطيلها لاذكاء نار الفتنة وتأجيج الاستنزاف الداخلي.

ولهذا وكلما ترتفع الاصوات الفلسطينية ضد السلبيات وللمطالبة بالمراجعة والتصحيح، يزداد الحديث لدى الطرف الاخر عن اضمحلال او انتهاء الانتفاضة وكأن محاولات الخلاص من السلبيات تعني الخلاص من الانتفاضة!

وترد الجماهير الفلسطينية، وهذه المرة بصوت مسموع، وبدون أي حرج، بأن الانتفاضة لن تتوقف ولن تنته ما دام الاحتلال قائماً، وان الذي يجب أن يتوقف هو افرازاتها ومظاهرها البيروقراطية والفئوية وان الذي يجب ان ينته هو النموذج البيروقراطي في التعامل مع الجماهير، واما الانتفاضة بمقوماتها وخصائصها وبعدها الشعبي الديمقراطي ووحدة جماهيرها حول الوسائل والاهداف فهي التي يجب ان تستمر وهذا ما لايستطيع فهمه اصحاب المراثي والبكائيات وجميع الشامتين في الاعلام الاسرآئيلي ومن وراءه.

ولذلك فان المطالبة الشعبية تتسع في المرحلة الراهنة، لتشكيل قيادة سياسية، تمثل جميع الاوساط والفئات الاجتماعية، وتملك القدرة على التوجه إلى الجماهير وتعبئتها واستقطابها وتفعيلها، وهذا يعني توسيع القاعدة الشعبية للحركة الوطنية الفلسطينية والاستفادة القصوى من كل الفعاليات الوطنية التي جرى استبعادها أو اهمالها، وعدم توفير المهمات لها او تقدير دورها. وسيساعد ذلك على التخلص من طغيان النزعة البيروقراطية والأوامرية والفئوية، ويوفر لكل طاقة شعبية ولكل استعداد مهما كان متواضعا للعطاء الكفاحي مكانا في جيش الحركة الوطنية.

القوى الوطنية تنجح في وقف الأحداث المؤسفة في نابلس

كتب الزميل الصحفي عاطف سعد التقرير التالي عن الصدامات والاحداث المؤسفة التي شهدتها مدينة نابلس.

تنفس اهالي نابلس والمخيمات المجاورة الصعداء بعد توقف الصدامات المؤسفة التي وقعت بين مؤيدي حركة فتح وحماس خلال الايام الماضية وقد اسفرت الصدامات عن سقوط عدة جرحى منهم خمسة اصيبوا بعيارات نارية.

وكانت هذه الاحداث قد بدأت في مدرسة عمر بن العاص، عندما حاول احد المؤيدين لحركة فتح التدخل اثناء قيام طالب من مؤيدي حماس بالقاء بيان داخل المدرسة وقد وقع شجار بالايدي بين مؤيدي الحركتين مما ادى إلى تصعيد التوتر وفي اليوم التالي: اتسع الخلاف وامتد إلى منطقة «القصبة»، الحي القديم في نابلس، مما أدى إلى تعطل الحياة التجارية كليا لبضعة ايام.

وقد تبادل الطرفان الاتهامات حول مجريات الأحداث واتهمت حماس عناصر معينة في حركة الشبيبة المقربة من فتح بأنها المسؤولة عن انفجار الوضع. واتهمت قيادة فتح بعدم القدرة على لجم عناصر مسلحة بين المطاردين، تقوم بممارسات عنيفة تجاه الجماهير، وتتعمد استفزاز مؤيدي حماس اثناء قيامهم بعروض بالزي الموحد في شوارع القصبة كما اتهمت بعض الافراد المحسوبين على الشبيبة بتدمير متجر يبيع اشرطة كاسيت دينية. اما حركة الشبيبة فقد اتهمت حماس بانها اصدرت امرا بتصفية شاب من فتح يدعى «عمار مسروجة» الذي اصيب بعيارين ناريين وبعد ذلك بطعنات سكاكين بعد وصوله للمستشفى الانجيلي لتلقي العلاج. وقد القت سلطات الاحتلال القبض على «مسروجة» اثناء الاحداث.

كما اتهمت اوساط فتح. حركة حماس بممارسة نشاطات استعراضية تستهدف اثبات الوجود والظهور بمظهر الند لفصائل الحركة الوطنية ولاسيما فتح. هذا وقد قام الجانبان باستعراضات للقوة من خلال عروض للملثمين في حي القصبة وقد بدأت العرض الأول حركة الشبيبة. وردت عليها حماس بعرض مشابه وفي نفس المكان بعد يومين.

المهم في الأمر ان هذه الشجارات الدموية قد احدثت حالة من الصدمة بين اهالي نابلس والمدن الاخرى. وقد اعرب العديد عن مشاعره الساخطة علنا، وخاصة ان مثل هذه الاحداث تجرى لاول مرة.

كما اكد الاهالي وخصوصا في حي القصبة عن موقفهم الرافض للاقتتال الداخلي باعلانهم الاضراب التجاري الاحتجاجي ليوم واحد حتى تتوقف الصدامات.

ولعبت الحركة الوطنية بكافة فصائلها الحزب الشيوعي والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والشخصيات الوطنية، دورا فاصلا في تطويق الأزمة والحيلولة دون تحولها إلى أزمة شاملة في مختلف المناطق. كما مهدت الاجواء لاجراء مصالحة على أساس الاحترام المتبادل ووقف كل مظاهر الاستفزاز ووقف الاعتداءات وخلق المناخ المناسب لتنمية روح الثقة والتعاون والتصدي المشترك للاحتلال والسعي لضبط اي مسلكيات تتعارض مع مصالح الشعب

ملاحظة هامة:

اثناء وقوع الاشتباكات وخاصة تلك التي استخدم خلالها السلاح الناري، انسحبت نقاط المراقبة العسكرية الاسرائيلية بشكل كامل كما امتنعت الدوريات الراجلة عن دخول حي القصبة، حيث عادت إلى مواقعها بعد توقف

الاشتباكات. ومن المفارقات الساخرة ان قوات الجيش الاسرآئيلى تدخلت بقوة لمنع عقد المؤتمر التربوى الوطنى فى مقر مكتبة بلدية نابلس بتاريخ ٩١/٥/٢٣. وكان واضحا ان الاحتلال يسعى لاحباط اى جهد مشترك حتى لو اقتصر على الجانب التعليمى التربوى.

مخيم النصيرات ينتصر على الفتنة ويوحد الصفوف

احداث مخيم النصيرات. كيف بدأت؟ وكيف تطورت؟ ننشر فيما يلى تقريرا خاصا عن هذه الاحداث المؤسفة ارسلة لنا، الزميل الصحفى مصطفى البربار من قطاع غزة.

يوم الخميس ٥/٣٠ وفى الساعة السادسة مساءً توجه ستة ملثمين إلى منزل المدعو محمد ابو مهادى (٣٣ عاما) فى الطرف الغربى من مخيم النصيرات بهدف التحقيق معه للاشتباه بتعاونه مع السلطات الاسرآئيلية، وبعد ان ابتعد الملثمون مع المشتبه به مسافة مائة متر عن المنزل، لاحقهم العشرات من عائلة أبو مهادى وهاجموا الملثمين واختطفوا اثنين منهم بعد ان كشفوا اللثام عنهم، واستطاعوا تهريب محمد ابو مهادى. توجه الملثمون الاربعة الباقون إلى اهل مخيم النصيرات واخبروهم بما حدث، فتجمع المئات من الشبان والاهالى بالاضافة إلى مجموعات من الملثمين وساروا إلى منطقة عائلة ابو مهادى لتخليص المختطفين منهم، فكان بانتظارهم العشرات من عائلة ابو مهادى بالاضافة إلى شخص يدعى العبد ابو زكرى(٢٥ عاما) مشتبه بتعاونه مع السلطات الاسرآئيلية، وعلى الفور القى الشخص المذكور قنبلة يدوية على القادمين، كما بدأ محمد ابو مهادى باطلاق النار من رشاش فورى حسب اقوال شهود عيان من المصابين فسقط على الفور الشهيد حسين يوسف ابو يوسف (١٧ عاما) بالاضافة إلى اصابة اربعة عشر مواطنا من شظايا القنبلة، كما اصيب سبعة شبان جراء اطلاق النار نقلوا إلى عيادات المخيم والمستشفى الاهلى بغزة.

على إثر ذلك هاجمت جماهير المخيم منازل عائلة ابو مهادى، ودارت معركة عنيفة استمرت حتى منتصف الليل اسفرت عن احراق عشرين بيتا بالاضافة إلى خمس سيارات وجرار زراعى، كل هذه التطورات حدثت بين الساعة السادسة مساء والثانية عشر ليلا ولم تتدخل قوات الجيش مطلقا الا فى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ونقلت المشبوهين إالى جهة غير معلومة وفرضت حظر التجول على المخيم.

لقد خلفت هذه الحادثة وضعا مأساويا وصعبا وغير مسبوق فى قطاع غزة. حيث نشطت الاحداث بان بيوتاً حرقت لاناس ابرياء، ونشأت حالة من العداء بين اهالى المخيم الذين سقط لهم شهداء وجرحى من جانب وبين عائلة ابو مهادى وعائلة ابو زكرى من الجانب الاخر وانتشرت حالة من الفوضى فى تلك المنطقة استدعت تدخلا مسؤولا وجادا من القيادة الوطنية الموحدةوالشخصيات الوطنية حيث صدرت عدة بيانات، طالبت اهالى المخيم بالتوقف الفورى عن القيام بأية اعمال انتقام وأوضحت البيانات ضرورة الحذر من الفتنة وعدم الانجرار وراء الإشاعات المغرضة فى وقت تحاول سلطات الاحتلال تأجيج الخلاف والاستفادة من كل ذلك لشق الصف الوطنى وتمرير مؤامراتها ضد ابناء شعبنا.

وبعد رفع حظر التجول الذى فرض لثلاثة ايام متتالية على المخيم، توجهت المؤسسات الوطنية والوجهاء والشخصيات إلى تلك المنطقة لتهدئة الخواطر والتعزية بالشهيد.

وبعد.. فان تطويق احداث مخيم النصيرات لايعنى بأن الأمور قد توقفت عند هذا الحد ويبقى السؤال المطروح هل الاستمرار فى ممارسة نفس الاساليب التى قادة لهذه الصدامات لن يؤدى فى المستقبل ايضا إلى صدامات جديدة وفى اماكن اخرى؟ وألم يحن الوقت لاجراء مراجعة شاملة!!

د. حيدر عبد الشافى يجب معالجة المشاكل بموضوعية وبعيدا عن الذاتيات

عقب الشخصية الوطنية المعروفة الدكتور حيدر عبد الشافى، رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطينى فى قطاع غزة على



الاحداث المؤسفة بالقول:

«ان الاحداث التى وقعت مؤخرا فى منطقة مخيم النصيرات وفى اماكن اخرى من القطاع تعكس فى رأيى، تطورا سلبيا يدعو إلى القلق، وخاصة تصاعد الاشكالات فى اطار الانتفاضة وفى ظل الاحتلال، ودون التطرق للتفاصيل، فان ماهو مقلق ويسىء إلى الوجه الفلسطينى، ان يبدوا ان هناك تفريطاً فى ضرورة معالجة المشاكل بصورة موضوعية بعيدة عن الذاتيات وعن التوجهات الشخصية واضاف قائلا ان هذا يستدعى موقفا مسؤولا وجادا من كل الاوساط الوطنية المؤثرة فى الشارع الفلسطينى ولايمكن ان ابالغ فى التأكيد على اهمية هذا الأمر لما له من مساس مباشر على استمرارية الانتفاضة الباسلة وعلى مسيرة الشعب الفلسطينى لاستعادة حقوقه المشروعة.

بسام الشكعة: الموقف الجماهيرى يدفع باتجاه التجميع والتوحيد

عقب السيد بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس المنتخب والشخصية الوطنية المعروفة الذى اقالته سلطات الاحتلال فى عام ١٩٨٢ على احداث نابلس المؤسفة بالقول: «ان اسباب وقوع الصدامات يعود لغياب الاستراتيجية السياسية الموحدة لكافة الفصائل والحركات المناهضة للاحتلال الاسرائيلى. ودعا الشكعة إلى بلورة اطار موحد للقوى الفلسطينية الوطنية ضمن اسس جبهوية سليمة. واضاف ان اشكال التعاون بين مختلف الفصائل تحتاج إلى مثابرة وتنسيق افضل لتطويرها كى يتسنى لها اخذ صفة الثبات على مستوى النظرة الاستراتيجية الموحدة، واكد ان الجماهير الفلسطينية تستنكر دائما وترفض اى اقتتال أو تصادم داخلى، كما ان جماهيرنا تنبذ اجواء التنافر واضاف «ان هذا الموقف الجماهيرى يدفع باتجاه استراتيجية التجميع والتوحيد ويخلق مناخا افضل لتطوير اللقاءات والمواقف من ثنائية وثلاثية إلى مواقف جماعية لها صفة الثبات والتطور. واعرب الشكعة عن امله بأن تنمو المبادرات والمواقف المشتركة اكثر فأكثر لكى نصل إلى استراتيجية موحدة لما فيه خير شعبنا الفلسطينى وقيادته السياسية ولكى تتجسد الوحدة الداخلية فى نسق تنظيمى يؤطر المواقف على طريق مواجهة المخططات المعادية لتطلعات شعبنا.


ياسر عرفات

لاول مرة فى المناطق المحتلة. فصائل القيادة الوطنية وحركة حماس تصدر بيانا مشتركا يدعو لتوحيد الصفوف

فيما يلى نص البيان المشترك الذى اصدرته فصائل القيادة الوطنية وحركة حماس لادانة الاحداث المؤسفة والدعوة لتوحيد الصفوف. وتجدر الملاحظة إلى ان هذه هى المرة الأولى التى يصدر فيها بيانا مشتركا من هذا النوع فى المناطق المحتلة.

«يا جماهير شعبنا الفلسطينى البطل على امتداد الأرض الفلسطينية الطاهرة التى عمدت بدماء الشهداء الابرار واختلط نضالها بعرق النضال ومسيرة الظفر والاستقلال يتابع كل ابناء شعبنا بقلق والم الاحداث المأساوية المؤسفة التى وقعت على أرض نابلس جبل النار وغيرها من المناطق من تجاوزات واحداث لاتتناسب البته مع اخلاقيات شعبنا وتعاليم ديننا السمح وتتناقض تماما مع ما افرزته الانتفاضة الباسلة من حقائق نضالية تجسدت على أرض الواقع.

ان الاطر الوطنية الموقعة على هذا البيان اذ تعرب عن اسفها لما وصلت اليه الأمور فانها تعتبر ان اهدار دم أى مواطن بسبب الاختلافات الفكرية او العقائدية سابقة خطيرة تؤكد تحريمها على ساحتنا الوطنية فاننا ندين بشدة المحاولة الآثمة للاعتداء على الجريح فى مستشفى نابلس خلال وجوده فى غرفة العمليات لان هذا الأمر يناقض كل شريعة ومبدأ ويتنافى مع تعاليم الاسلام الحنيف.

وانطلاقا من ذلك فاننا ندعو كل الاطراف الوطنية مجتمعة ومنفردة إلى وضع الاسس الواضحة التى تكفل عدم تكرار مثل هذه السوابق الخطيرة ونبذ اسلوب العنف كوسيلة لحل المشاكل وتحريم استعمال السلاح والادوات الحادة فى وجه مناضلينا ومواطنينا وتحميل المسؤولية هذا الخرق إلى الشخص أو الاشخاص الذين يقفون وراء ذلك، وبالمقابل اعتماد قاعدة الحوار البناء ولجان التنسيق المشتركة وتطويق المشاكل قبل تفاقمها وعلى خلفية المصلحة الوطنية العليا كقواعد تكفل الاحترام المتبادل بين كافة الاطراف الموجودة على الساحة الوطنية.

ان المرحلة الحالية التى يعيشها شعبنا وقضيتنا تتطلب منا اكثر من اى وقت مضى تعزيز الوحدة الوطنية التى تمثل الركيزة الاساسية لصلابة مجتمعنا ولتأمين استمرار انتفاضتنا حتى تحقق اهدافها كما تستوجب ان تكون على مستوى المرحلة من حيث الاعداد الوطنى والاستعداد للإدراك الواعى الموضوعى لحقائق الصراع وتكالب الاعداء الذين يحصلون اليوم على عدد هائل فى العدد والعدة، وهذا الأمر يدعونا جميعا جماهير واطر ومؤسسات ان نقف صفا واحدا نقبع فى خندق واحد وان نعمل كفريق واحد لمواجهة كل المؤامرات التى تستهدف تدمير البنى الاساسية لمجتمعنا الفلسطينى باساليب مختلفة واشكال متعددة.

ياجماهيرنا فى جبل النار وعلى الأرض الفلسطينية المقدسة، لقد كان لوقفتكم الجادة والمسؤولة من هذه الاحداث مصدر اعتزازنا وفخرنا لانكم اثبتم انكم الاكثر حرصا على مسيرتنا النضالية ومسيرة الانتفاضة واثبتم انكم قادرون على منع الاحداث وتوجيه المسار التاريخى لمسيرة شعبنا المظفرة باذن الله فعلينا ان نكون فوق كل خلاف وتناقض لان تناقضنا المركزى والحقيقى يتركز على العدو الصهيونى الفاشى الذى يستهدفنا جميعا دون تمييز وينبغى ان لاتجرنا المواقف الفردية إلى نتائج خطيرة نأسف لها فى النهاية ليستفيد منها الاعداء. لنعمل معا يدا واحدة وقلبا واحدا لتحقيق امال شعبنا المشروعة فى الحرية وبناء دولتنا الفلسطينية المستقلة على ترابنا الوطنى المقدس وعاصمتها الابدية القدس الشريف».

دولة فلسطين/ نابلس



وعدت إلى كويت محررة من عروبتها

كويتية تدرس فى السعودية

فى الثانى من أغسطس، يوم أن دخل العراق غازيا أرض الكويت، أفقنا جميعاً من لحظة خداع تاريخى كنا نعيشها وكانت قد فجرت الأمل فى نفوسنا، كدنا إبانها نحلم بوطن عربى كريم قد يولد بعد طول مخاض.... ظللنا نرقب مااعتقدنا إنها صحوة العراق العظيم وتحديه لقوى الموت والإذلال، وارتقبنا لحظة قد يخرج الوليد المرتقب لآمالنا وهواننا إلى حيز الحياة.

لست هنا بصدد التعرض للفجيعة الوجدانية المصاحبة للأحداث فقد أشعر الشعراء وغنى المطربون وأسهب، الخطباء والكتاب بما يشبعنا إلى يوم الدين

لكننى وقد كنت بعيدة عن أرضى التصقت ضمن من التصقوا مستنجدين بوسائل الإعلام بإصولها العريقة وأصدائها العربية علنا نفهم. ظللنا نتجرع عبر تلك الوسائل كؤوس اليأس المجنون والأحقاد القاتمة، تصورنا الكويت طفلا جميلا بريئا فى براثن كائن غولى عملاق يقطعه إربا إربا على مدى سبعة أشهر ليشبع بأجزائه نهماً سوداوياً مأفوناً ثمل السواد الأعظم مناو لم يعد يعى شيئا.. استعذبوا كؤوس اليأس تلك ونهموا للمزيد، قاموا مذبوحين يرقصون رقصة موت مجنونة على قرعات طبول أجهزة الإعلام التى أخذ ضجيجها يعلو ويعلو انطلقت صيحات الراقصين محمومة، «نعم لبوش وجيوشه، جيوش الخلاص، ولا ألف ركلة للإسلام والعروبة والقومية» «نعم للوجود الأمريكى وليكن إستعمارا ولا وألف لا لأى جندى عربى».

صدقونى أنا لا أكتبُ شعرا، لكننى بأذنى سمعت تلك الصيحات من أبناء بلدى الكويت الذى كان عربياً استوعب نفرمنا مغزى الرسائل الإعلامية وفهم هدفها وصمت قليل وآخرون حاولوا أن ينقلوا للناس ما استوعبوه ولقوا مصيرا أسودا وأخرسوا بوسائل أنظمتنا التقليدى منها والمستحدث.

ومن كل حدب صوب أخذنا نجمع جيوش خلاص الكويت من عروبتها.. استجديناها بالأموال والأرض والعرض أيتنابها ونحن نلعم تصميمهم المسبق على تحطيم العراق وقوتة العسكرية العربية التى فى سبيل بنائها ذاق أبناؤه الهوان والعوز لسنوات

قالو: من أجل تحرير الكويت يجب تحطيم قوة العراق الذرية والكيمائية التى تقلق اسرائيل والعالم أجمعين

رددنا «آمين»

قالوا: من أجل تحرير الكويت فلندمر العراق بالقاذفات والصواريخ والسفن، مستشفياته وجسوره ومحطات مياهه وكهربائه ومعاهدة ومؤسساته وتاريخه

ورددنا مهللين «آمين»

قالوا: من أجل تحرير الكويت فلنقف صفا واحدا ملسمين ونصارى ويهود وبوذيين وملحدين.. صهاينة وامبرياليين وسوفييت وتابعين، نحرق أرض العراق ونغتال شبابه

ونساء» وأطفاله وعجزته ونشتت أهله شيعا

وكبرنا «آمين.. لبيك أبانابوش يارافع الظلم وإمام العالمين» وحررت الكويت وازداد ضجيج الطبول وعنف الرقصات المخبولة وحسبت أنا إنه بتحقيق ماسمي بتحرير الكويت قد انقشعت الظلمة، لكنني سرعان ماتبينت أنها كانت بداية لظلام أبدي حالك، بداية لتشريد جماعي وتمزيق أشلاء لا إجتماع بعدها.

وفرح العالم وانتشينا لبهجتهم

وأقبل الجمع قادة وأعوانا وعملاء أقبل بعضهم على بعض مهنئين وركع العراق مهلهلا مشتت الأشلاء يتقاسمه الأصدقاء والاعداء وانتشى الحليف الصهيوني وقد أصبحت كل الطرق إلى يثرب وبيروت ودمشق وعمان ممهدة منتظرة

وعدت إلى كويتي ظانة إني سأجدها صحراء خربة وقد تحولت شوارعها إلى أخاديد وحفر ومستشفياتها ومدارسها وقصورها إلى اطلال

عدت بعزم فتى أن أمني نفسي وأعطي وأعطي وأساهم في جهد التعمير بعد أن تم التحرير.

لا أدري ماأقول: أأقول ابتهجت لما رأيت أم ذهلت؟ اختلط كل شئ علي من مفاهيم ومصاديق واكاذيب أكان ماعشناه في البعد حقيقة أم حقيقة ماأرى أمامي الآن؟

الشوارع والجسور والطرقات، المباني الفارهة والفيلات، كل شئ قائم

المستشفيات والبنوك والمؤسسات قائمة تعمل بعدتها وأجهزتها

قصورهم شامخة كما تركوها لحظة الفرار أي نعم لقد وقعت أحداث سرقات ونهب.. للكن من الفاعل؟

سمعت نداءات المسؤولين عبر التلفاز تناشد المواطنين الكوتيين الكرام ارجاع ما أخذوه من ممتلكات عامة بقصد الحفاظ عليها

سمعت عن نزاعات بين أفراد آل الصباح متهمين بعضهم بعضا بالسطو على القصور ونهبها

ثم جبت شوارع مدينتي.. رأيتها وقد ازدادت بهاءا وتزينت بصور إمامنا بوش بينما الأعلام الأمريكية ترفرف على اسطح المنازل ونوافذ السيارات

رأيت مدينتي وأفراد جيوش الخلاص تجوب الشوارع والحواري يتبادلون تحية النصر ويوزعون علينا نحن ابتسامات السخرية والاستهزاء

رأيت أبناء بلدي مهللين للغزاة الحماة

سمعت التكبيرات والتسبيحات لبوش الأعظم سيد المنقذين رأيت صورهم تحملها النساء والشباب والأطفال وآيات تمجيدهم منقوشة على الصدور

رأيت أبناء بلدي العربي المسلم وقد انحنت ظهورهم بثقل كراهيتهم لشعب العراق وتشوهت ملامحهم تقززا من كل ماهو عربي مصريا كان أم أردنيا أم سودانيا

رأيت شعارات دين بوش الجديد تنتشر وترفرف بزهو النصر وتنطق بالقوة والسيادة والسمو وأحقيتهم في تملكنا.. لا بل في إبادتنا واحيائنا إن أرادوا

رأيت رجال الصليب الأحمر ينشرون العدل بين الكويتي وغيره من الجنسيات العربية.

رأيت الأمريكيين يساوون بين عبيدهم بعد أن فرقت بينهم حكوماتنا وعاملتهم بعنصرية وصلف

رأيتهم يجمعون شتات العرب وأفولهم على الولاء والعبودية مساوين بين أنصار ومقيمين وتابعين مقابل كسرة خبز أو تفاحة أو رشفة حليب تمنح لعراقي أو مصري أو أردني أو فلسطيني أو يمني دون فرق

رأيتهم في تسامحهم وتعاطفهم يمدون للاجئين العراقيين بالطعام والدواء، وكآلهة إسطورية يلملمون أشلاء ضحاياهم ويهبونهم الحياة مرة أخرى، يبعثونهم مخلوقات جديدة تسبح بحمدهم وتمجد عدالتهم

رأيت أهل البيت الكويتي الواحد بديموقراطية يمارسون حقهم في الجدل حول الواقع الجديد.. الغالبية تدافع بحمية عن الوجود الأمريكي.. وآخرون يرفضون لفظا هذا الوجود ويتباكون دون دموع على الاسلام والعروبة والقومية... ويحتدم الجدل، وتعمق الجفوة وتزداد الشقة. وينقسم البيت الواحد على نفسه وتضطرم نيران الأحقاد في النفوس ويسب الأبن أباه ويلعن الآخ أخاه، وتدور المعارك الكلامية في داخل الأسرة كما هي دائرة بين الحكومات العربية، والشعوب الشقيقة.

حررت الكويت.. هكذا قيل

حرقت العراق جيشا وشعبا وكيانا...

ومازالت محاصرة امعانا في إذلال النفايات المتبقية من عروبتنا

أصبحت أرضنا وثرواتنا وبترولنا أرضهم وثرواتهم وبترولهم... وحكوماتنا توابعهم والأفراد عبيدهم لكن كل ذلك تم بارادتنا

فبإرادتنا اغتلنا كل ماهو عربي فينا

وبارادتنا نصبنا اسرائيل دولة عظمى بين دويلات سبايا وبتمويل مناو دعوة والحاح أتينا بهم لتخليصنا من هوية ذليلة، من عروبتنا، ولإضفاء شرف التبعية لهم علينا وعلى أولادنا وأحفادنا... وأي شرف لنا أن نكون مما ملكت أيمانهم

بالأمس كانت حكوماتنا تتناحر تحت زيف شعارات العروبة والإسلام والقومية.

واليوم تتنابذ شعوبنا بتلك الألقاب التي كنا نتفاخر بها حتى الأمس القريب

هل هناك اليوم سبة بين شعوبنا أبشع من أن تكون فلسطينيا او سودانيا أو يمنيا أو عراقيا او سوريا او خليجيا؟

أفقنا ونحن نمقت كل ماهو عربي فينا ونلعن اليوم الذي ولدنا فيه عربا

إنها الصحوة أبناء قومي.. صحوة على الواقع اللامعقول في زمن اللامعقول..



العالم

أثيوبيا/ارتيريا

أية حلول «ديمقراطية» في القرن الأفريقي؟!

حلمي شعراوي

رحل منجستو من أديس أبابا في مايو الماضي مثلما فعل قرينه سياد بري من قبل هاربا من مقديشو. ومن قبلهما بقليل انهارت قصور الحكم على رأس حكام ليبريا وبوركينا فاسو ومالي، وتكاد تنهار على رءوس عدد آخر من الحكام الآخرين في القارة ممن يتشبثون بالحكم حتى الدقيقة الأخيرة، بدون تقديم أية حلول جادة لشعوبهم حتى تزحف الجماهير إلى غرف نومهم. وترشح الأنباء لنفس الموقف كل من رؤساء زائير وساحل العاج وزامبيا...

ويعني تسلل منجستو من أديس أبابا إلى هراري في طائرة خاصة او بسيارة إلى حدود كينيا- ويشك أن ذلك قد تم بترتيب أمريكي- أنه قد ترك عدة شعوب ضمتها الامبراطورية الاثيوبية، لتبدأ رحلتها من جديد مع المشكلات الأفريقية المزمنة، مشكلة الدولة والأمة، والاندماج الوطني، المركزية والإنفصال، العسكرية والمثقفين والتشكيلات الإجتماعية القديمة.

المشهد الأخير... منذ عامين:

تكونت عناصر المشهد الأخير في الواقع الأثيوبي منذ عامين أويزيد، لكن محاولة انقلاب مايو ١٩٨٩ واسعة النطاق هي التي فجرت الموقف بانفجار النخبة العسكرية والمدنية الحاكمة من داخلها منذ ذلك الحين. فأمام اضطرابات واسعة في عواصم أقاليم الجنوب والشرق والشمال «الارتيري» رفض الجيش استمرار الحرب دون حل، ورفضت نخبة حزب العمال الاثيوبي انفراد وتسلط منجستو في قصره منذ منحه مؤتمر الحزب تأييدا واسعا في عام ١٩٨٧، وبدت الحلول التي قدمها منجستو منفردا- وكأنه يعود باثيوبيا إلى عصر الامبراطور- وكأنها تضاعف الأزمة ولاتساعد في حلها، كما بدا تضاربها ملفتا.

فهو الذي يتوصل إلى اتفاقيات لإنهاء النزاع مع الصومال وتثبيت الحدود أوائل ١٩٨٩، وهو يدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة «جرنج» ومشاركة المعارضة السودانية من أجل دستور ديمقراطي في السودان بينما لايقدم حلولا للتهدئة في الداخل او يجري حوارا ديمقراطيا مع جبهات تحرير المناطق الثائرة في بلاده، وهو يعلن خطة إصلاح دستوري نحو الديمقراطية «التعددية» في أغسطس ١٩٨٩ وفي اتجاه تحويل حزب العمال المنفرد بالحكم إلى حزب «الوحدة الديمقراطية» وأعطاء هامش للتعددية السياسية وإذ به يؤجل ذلك لاوائل ١٩٩١ ويقسم البلاد إلى سبعة مناطق عسكرية بحكام عسكريين في أنحاء البلاد.

وهو يتفق مع الكوبيين على الانسحاب أواخر ١٩٨٩، بعد أن بدأوا الرحيل الفعلي في جو الانسحاب السوفيتي من افريقيا وتحول ألمانيا الشرقية عن أن تكون أحد أطراف الثالوث الذي عاون منجستو كثيرا على دعم السياسات التي بدأها عام ١٩٧٤، وإذ به يسارع إلى الولايات المتحدة يقبل مقترحاتها وإشرافها على محادثات الحكومة المركزية مع ممثلي من اسماهم المتمردين من الاريتريين، في مركز كارتر بالولايات المتحدة ثم واشنطن نفسها بعد ذلك، ومع «متمردي» التجراي في روما، ولتنتقل المحادثات إلى نيروبي والخرطوم وصنعاء.. الخ. وفي نفس الوقت يرفض اية مهادنة عسكرية أو مشروعات لوقف إطلاق النار لايحتفظ فيها باليد العليا.

ويلجأ لكوريا الشمالية والصين يحاول ان يساوم بوجودهما دول الغرب، فلايلقى استجابة مشجعة، فيسارع باعلان اعادة العلاقات مع إسرائيل في نوفمبر ١٩٨٩ يستجدي منها السلاح لمواصلة القتال فتمده به مقابل اعادة تغلغلها في البلاد والنفاذ إلى مدخل البحر الأحمر وأخيرا تدبير نقل الفلاشا

ويؤدي توقف المساعدات الشرقية من جهة واستمرار انفاق حوالي ٧٠٪ من الانفاق الحكومي العام على العمليات العسكرية إلى سرعة تدهور الاقتصاد وتعطل المشروعات المحدودة التي كانت قائمة، فيسارع بقبول روشته صندوق النقد الدولي أوائل ١٩٩٠ لمدة ثلاث سنوات يتحلل خلالها من تمويل الخدمات ويخفض العملة ويطلق حرية الأسعار، لتغوص البلاد الفقيرة أصلا في أكبر عمليات افقار وتجويع لم تشهدها كثير من بلدان العالم الثالث، تصل بها أعداد الفارين من البلاد إلى بلدان مجاورة اكثر فقرا (الصومال والسودان) لاكثر من مليون لاجئ. وبينما تعلن الولايات المتحدة عن ترحيبها باجراءات الخصخصة التي اتخذها «منجستو» في سبتمبر ١٩٩٠ فانها ترفض تقديم القروض أو المساعدات حتى يقدم منجستو مشروعات مناسبة «للسلام» في البلاد، وليس مصادفة أن يقف وزير خارجية اثيوبيا في مجلس الأمن في نفس الأسبوع ليشن حملة على العراق الذي لايستجيب لمبادرات أمريكا السلامية!

وبضيق الخناق حول رقبته وتمسكه بالسلطة والحلول العسكرية، راح يعصف بالرموز التي تاجر بها، أزال تماثيل ماركس ولينين من العاصمة بل راح يزيل شعاراته اليسارية من على الحوائط، ووجه بتغيير التسويق التعاوني وقوانين الإصلاح الزراعي ليزداد بذلك شقاء المناطق الريفية التي شعرت بأنها ستفقد الأرض وعوائدها في ظل «اشتراكية» منجستو، فتضاعف انتماؤها لجهات «التمرد».... ومثلما سقط ميناء مصوع في يد الاريتريين أوائل ١٩٩٠ في اقصى الشمال الشرقي سقطت «جوندار»



واحد من الثوار

و«جوجام» فى وسط الغرب، واهتزت سلطة الدولة فى «بالى» و«سيدامو» جنوبا.

ولم يجد نداء البرلمان (الشنجو) بوقف إطلاق النار وتكوين حكومة وحدة وطنية، ولامقابلة منجستو لطلاب الجامعة الثائرين ومخاطبة روح «الوحدة» فيهم، ولا استقبالة لمجموعة الجامعيين المحتجين واستلام مذكرتهم عن ضرورة اجراء انتخابات عامة واعلان الاحزاب السياسية بل واشارتهم بشجاعة لأهمية انسحابه بشرف من الساحة.

فقط عندما أقترب «المتمردون» من العاصمة، كانت اتصالات منجستو بامريكا واسرائيل، ليس بحثا عن حل «سلمى» «ديمقراطى» وانما ليتسلم ٣٥ مليون دولار مقابل صفقة تهجير ١٧ ألف اثيوبى من اليهود الفلاشا، يقال انها ضمن صفقة تراضى بين الرئيس بوش نفسه واللوبى الصهيونى... لها حكاية أخرى...!

ومهما كان أمر الملايين ومن تسلمها، فإنه تبقى دلالة هروب منجستو بهذه الصورة كرمز لهزيمة العسكرية الاثيوبية التى تحكمت طويلا فى صياغة السلطة المركزية فى العاصمة أديس أبابا...

مشاكل التكوين الامبراطورى:

ليست اثيوبيا مجرد شكل امبراطورى قديم، أو حكم عسكرى ونخبوى مركزى متسلط، فقد ارتبط اسم هيلا سلاسى لاكثر من ستين عاما بمحاولات «تحديث» الدولة عن طريق البيروقراطية والعسكرية الحديثة،

فنظمت البيروقراطية جهاز «الدولة» فعلا، وحافظ الجيش المركزى على «استقلال» البلاد ووحدتها الوطنية دون أن يكون أداة «سلطة داخلية» اى أداة حكم فى ذاته مثل معظم الدول الافريقية، كما ارتبط اسم منجستو، باستمرار كسب الاحترام للدولة المركزية والبدء باقتحام المسألة الاجتماعية، حيث شكل اقتحامة للريف والمسألة الفلاحية فرصة استمرار السلطة المركزية ونفوذ العاصمة وتصفية الشكل الاقطاعى وشبة الاقطاعى فى عملية لم تؤثر على هذه السلطة بقدر كسب منجستو لتعاطف أوسع من المناطق الريفية مازال يظهر أثرها فى مظاهرات لصالح نمط حكمه حتى بعد التطورات الأخيرة.

ولو أن مشكلة اثيوبيا مجرد مشكلة قوميات فى إطار امبراطورى يضم أكثر من اربعين مليون نسمة حاليا، لكان الطرح الاجتماعى الديمقراطى اوأى طرح سياسى جديد، هو موضع الحوار الوحيد الآن رغم مشكلاته التى يعبر عنها النموذج السوفيتى او اليوغوسلافى مؤخرا. لكن الوضع الاثيوبى يضم مجموعة تداخلات وتشابكات على المستوى الوطنى (الداخلى) والاقليمى (مع بلدان القرن الافريقى) بما يجعله أحيانا أشد تعقيدا. ولنلق نظرة سريعة على ذلك التكوين مع العلم أنه ليس مجرد مجموعة قبائل بقدر ماهى مجموعة «شعوب معروفة، وهى أيضا ذات أنماط انتاجية متنوعة وادوار تاريخية واجتماعية متنوعة أيضا.

١- الأمهرا: شعب المركز- إقليم الشوا الذين يسيطرون على أديس أبابا- شكلوا دور الفرسان الأقطاعيين ذوى الأصول السامية (شبرنط اليمن) وتطوروا إلى نخبة السلطة والبيروقراطية، والهيمنة المركزية، والقيادة العسكرية تدرب منهم فى أمريكا ٣٠٠٠ ضابط فى عصر هيلا سلاسى اختلطوا بالطلاب هناك يسارا ويمينا. لهم نصف دماء منجستو حيث نصفة الآخر من «أورومو» القاعدة الشعبية.

دبابات الثوار تحاصر قصر الرئاسة....

ولائهم بين الحكم الذاتى والوحدة الوطنية المركزية والاستقلال . هم مصدر زراعة البن فى الجنوب ولكنهم ليسو شركاء تراكم الثروة منه.

كسب منجستو تأييدهم لفترة طويلة بادعاء أن أصوله منهم فدعم الجيش بهم، وحين آراد ترضية المسلمين مقابل نفوذ الكنيسة، أقترب من أغلبيتهم الاسلامية، خاصة وان امتداداتهم العرقية فى هرو (مركز النفوذ الاسلامى) كما يختلطون نسبيا بالصوماليين (الآبو) وقد تشكلت بينهم قواعد بعض القوى الثورية مبكرا (حزب كل القوى الاشتراكية) التى ساندت منجستو.

٤- الصوماليون: فى الجنوب الشرقى ، لايعترفون بأنهم «قومية» داخل اثيوبيا حيث الولاء لقومية واحدة هى الأمة الصومالية «ويشكلون قاعدة اقتصادية هامة للطبقة التجارية فى الصومال بسبب ثراء مراعيهم كما اعتمد «سيادبرى» نفسه عليهم فى منافساته الداخلية، حيث اعتبر نفسه من شريحة «الأوجادين» التى تعيش فى الدولة الاثيوبية رغم أنهم من فرع الداروط المنتشر وسط وجنوب الصومال. يحتلون ثلث مساحة اثيوبيا اوربعها وهم حوالى ٣ مليون نسمة فقط

٥- العفر: يعرفون «بالدناكل» ويمتدون فى مديريات الساحل الارتيرى ويشكلون

٢- التجراى: هم قاعدة مملكة «أكسوم» القديمة حتى القرن الثالث عشر- فى منطقة فصل إديس إبابا والامهرا عن ارتيريا- يتبادلون السلطة تاريخيا مع الإمهرا ويشاركونهم أصولهم السامية- لهم مطامع دائمة فى هزيمة الامهرا واسترداد السلطة لكنهم يعيشون فى اسرأ منطقة جغرافية واقتصادية تعرضت لكافة المجاعات التاريخية فانهكتهم، لذا شكلوا دائما قاعدة التمرد من قبل امراء الأقطاع أو ممثلى الفقراء من يسار «الجبهة الشعبية لتحرير تجراى» مؤخرا.

٣- الأورومو: أمة فقراء اثيوبيا ويمتدون فى أكثر من ثلاث محافظات جنوب أديس أبابا بل وينتشرون فى أكثر من عشرة محافظات فى الجنوب والوسط- يعيشون بين فكى الأمهرا والصوماليين، ليسو ذوى روابط اجتماعية محكمة، ولذا كون منهم الامهرا قاعدة الجيش الأساسية فى المراتب الدنيا منه ممن يعرفون «بالجالا». بينما يشكل الامهرا والتجراى ٣٠٪ من السكان تقريبا شكلون وحدهم حوالى ٤٠٪ منهم يترددون فى

يهود «اثيوبيا» الفلاشا.. الى اسرائيل «شحنا» بالطائرة



ايضا الاغلبية فى جيبوتى. كان هيلاسلاسى يجيد التعامل مع سلاطينهم، وجعل لهم تميزاً، يثير مع وضعهم فى جيبوتى بعض المشكلات لوجودهم فى ارتيريا ووسط حركة الثورة الارتيرية.

٦- الارتيريون: لهم وضع خاص، حيث لم يشاركوا لعدة قرون فى عملية التصارع السياسى للقوميات المحيطة بأديس ابابا، أو المشاركة فى سلطتها وإن كانوا يتواجدون بنسبة كبيرة فى الوظائف والتجارة بسبب تقدمهم الملحوظ. ومن ثم ينتج التعبير السياسى عن واقع تطورهم وليس مجرد تحوصل قومى على طريقة الصوماليين، ذلك أنهم يتشابكون مع السودان (بنى عامر) وجيبوتى (الدناكل) مثلما يتشابكون مع التجراى أنفسهم- يتبلور تعبيرهم السياسى- من واقع كفاحهم المسلح لمدة الثلاثين عاما الأخيرة ومن قبله حوالى ٢٠ عاما من العمل السياسى الحزبى الذى لم تعرفه اثيوبيا نفسها.

عناصر التفاعل السياسى

لابد لمن يقوم بتحليل التطورات الاخيرة فى اثيوبيا وأرتيريا رغبة فى تصور مستقبلها، أن يتعرف على بعض ملامح التفاعل السياسى الذى سيطر على هذه التطورات منذ فترة لتصل بالعملية السياسية إلى هذه المرحلة من وصول قوى هوامش الامبراطورية إلى مركزها فى العاصمة. ولنتأمل هنا طبيعة التفاعلات فى المناطق الريفية وعلاقتها بتفاعل المناطق الحضرية حيث تختلط هنا وحدة التحليل الاقليمية والطبقية، ولا يصدق أحدها بشكل مطلق.

لقد أدى الشكل الاقطاعى الامبراطورى وترسخه منذ القرن الثالث عشر على الأقل وبتوجهات أسرة «منليك وهيلاسلاسى (القرن ١٩ - ٢٠) إلى نفى التفاعل السياسى العصرى (المدنى- الحزبى) ولم تعرف البلاد التمرد السياسى الحضرى إلا فى حركة الطلاب فى الستينيات بعد تمرد الجيش ١٩٦١.

وبهذا الظهور المتأخر للحركة السياسية ونشأتها وسط الحركة الطلابية فقد صبغ ذلك مطالبها اما بالقومية المحلية أو باليسارية الطلابية، وحين أصبحت القاعدة الفلاحية هى أساس التفاعل والتمرد فى السنوات الأخيرة سيطرت اتجاهات النخبة البرجوازية بتردد «كلاسيكى» ملحوظ ويكاد الموقف فى العاصمة الآن أن يعبر عن ذلك حتى تستثمره قوى حاسمة او تستفيد منه الولايات المتحدة اكثر من غيرها. ولنستعرض هنا فى عجالة وقائع ذلك فى المسميات السياسية المعروفة:-

١- الاتحادات الطلابية: شكلت قاعدة العمل السياسى منذ الستينات فى جامعة اديس إبابا أولا ثم فى اوربا والولايات المتحدة ثانيا. لفتت إليها الانظار باختطاف الطائرة سنة ١٩٦٩ احتجاجا على سياسة الحكومة الامبراطورية فى أرتيريا ولذا كان حوارها أساسياً حول المسألة القومية وارتيريا خاصة. توقف الجناح «الاوربى» منها عند الحل على أساس وحدة اثيوبيا ووصل الجناح القائم فى الولايات المتحدة إلى إعطاء حق الانفصال، انحاز الجناح الأول لسلطة منجستو بعد الثورة، وأعلن الجناح الثانى انضمامه للكفاح المسلح مع القوميات، كما تشكلت منهما الاحزاب السياسية التى قامت فى السبعينيات وقضى عليها منجستو ولكن بقاياهم الآن تؤيد وحدة اثيوبيا وتتظاهر فى باريس والولايات المتحدة ضد النظام الجديد.

٢- الحركة الاشتراكية لكل الشعب الاثيوبى «ميسون» تشكلت من طلاب اثيوبيا فى أوربا الغربية، وأعلنت نفسها حزباً سريا فى اديس سنة ١٩٦٨. ولان قاعدتها الشعبية من مناطق «الأوروموا» الفقيرة والمفككة اجتماعياً فقد بدت فكرة الوحدة الوطنية وأسبقية الصراع الطبقى على القومى طريقا للسلطة ايضا مع منجستو وان كان حلها لاحقا. ومازالت بعض عناصرها تتظاهر فى أوربا وفى بعض مناطق «الاوروموا» جنوب اثيوبيا ضد توجهات بعض من وصلوا إلى أديس أبابا مؤخرا بالحديث عن حق تقرير المصير. كانت قد بدأت باتجاهات ماوية، وفى تحول الحركة لتأييد «منجستو» قبلت بالتعاون على أساس النموذج السوفيتى ودعم العلاقات مع كوبا والسوفييت

منجستو هيلامريام /هروب دكتاتور



٣- حزب الشعب الثورى الاثيوبى: EPRP: كانت قاعدته من طلاب اثيوبيا فى أمريكا ممن يعتبرون جيلا لاحقا لجيل الستينات، اعلن نفسه فى اثيوبيا ١٩٧٢. وعارض حلول منجستو السياسية والإجتماعية منذ تولى السلطة ١٩٧٤. ذو أصول فى مناطق التجراى وقاوم الاتجاهات الرجعية فيها (الامراء) فترة ثم اختلف مع قادتها الشباب أيضا فى جبهة تحرر تجراى- كان ذا اتجاه «ماوى» لفترة ثم شارك شباب التجراى فى الاتجاه الالبانى طلبا للاستقلالية، ويشارك مؤخرا الحركة الاشتراكية فى بعض مظاهرتها ضد من يهددون وحدة اثيوبيا

٤- الجبهة الشعبية لتحرير تجراى وهى التى تحمل الآن فى اديس إبابا اسم الجبهة الشعبية الديمقراطية الثورية لشعوب اثيوبيا:- قامت حوالى ١٩٧٤ باسم حركة التحرر عقب وقوع الثورة الاثيوبية- لذا بدأت قيادتها من امراء الإقطاع احتجاجا على سياسة الاصلاح الزراعى رغم فقر المنطقة الشديد تحولت على يد الشباب والطلاب اليساريين الرافضين لتحالف قادتهم مع الرجعية الاثيوبية الى «جبهة تحرير شعبية» ذات اتجاه «ماوى» ثم «البانى»! تلقت دعما من الجبهة الشعبية لتحرير آرتيريا لتأييدها قضية استقلال ارتيريا ،ثم تراجعت فاشتبكا أوائل الثمانينيات ثم عادا للتصالح، كما تحالفت لذلك مع جبهة تحرير أوروموا.وتشكل منطقة تمردها منطقة فاصلة بين أرتيريا والمركز الاثيوبى. وحين اتسع نفوذها وتوجهت جنوبا فى اتجاه العاصمة بمساعدات سودانية منذ أيام الصادق وبعده طورت اسمها إلى الجبهة الثورية الديمقراطية لاثيوبيا ثم الجبهة الشعبية التى قادت عمليات التمرد من الجنوب ايضا نحو العاصمة. استفادت من علاقتها بالهيئات الاوربية والهيئات الكنسية العالمية لتوصيل المساعدات الى مناطق الجماعات وبذلك تتحول بعض عناصرها للقول بالاستفادة من الكنيسة القبطية الاثيوبية فى جذب دعم العالم

المسيحى ومن ثم أوربا ودوائر الاحسان والمعونة الأمريكية . لاتسمح لها علاقتها التاريخية بالاريتريين برفض استقلالهم بقدر ماكانوا هم انفسهم يطالبون بالانفصال ولكنهم يتحدثون الآن عن صيغة جديدة لاثيوبيا وفق «استفتاءات شعبية»

٥- حركة الأورومو: رغم أنها تعبر عن أكبر نسبة من السكان إلا ان جبهة تحرر أورومو تتردد بين شروط جديدة لجمهورية أثيوبية مستقلة وبين المطالبة بجمهورية للأورومو. ولايساعدها تكوينها القومى وانتشارها على موقف حاد محدد.

٦- الصوماليون: تدرجوا من جبهة تحرير الصومال الغربى حتى حركة المؤتمر الصومالى الموحد الحاكم للعاصمة الصومالية مؤخرا لايساعد الموقف فى الصومال وسابق مساعدة اثيوبيا للمعارضة الصومالية والاتفاقيات الرسمية الموقعة على بعث حركة الصوماليين الآن..



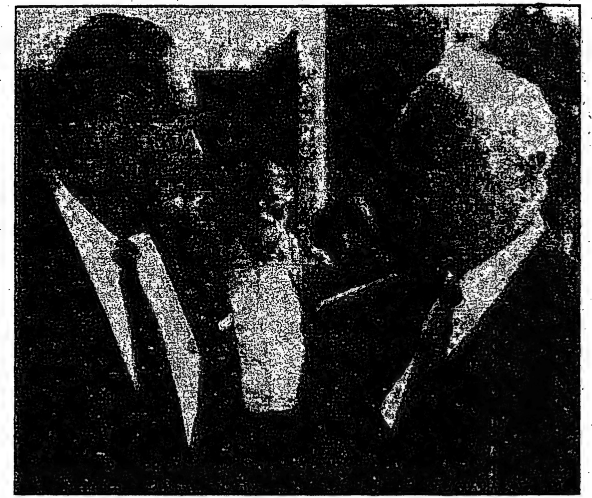
مظاهرات فى أديس إبابا بعد سقوط منجستو

الوضع الخاص للقضية الارترية

يحكمها الآن بالأساس «توازن القوة» مع الجبهة الديمقراطية الثورية الحاكمة فى أديس أبابا، حيث اعلن أنتصارهما فى وقت واحد، وعقب محادثات مشتركة مع الامريكان أيضا وتستطيع الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا الزعم أنها المتحدث الوحيد باسم الارتيريين إزاء غياب «قوة» الحركات الاخرى فى الساحة وان كان ذلك لاينفى وجودهم السياسى . كما تستطيع ان تعتمد على سابق مساعدتها لحركة تحرر تجراى المسيطرة على الموقف فى العاصمة والتى ستعانى- خلافا للجبهة الارتيرية- منافسات من القوميات الاثيوبية الأخرى إذا فقدت دعم الارتيريين وأكثر مايعاون القضية الارتيرية هو اعتمادها على منطق «الشرعية الدولية» التى تدعى الولايات المتحدة التمسك به، لأن قرار تبعية ارتيريا لاثيوبيا حديثا كان قرارا من الأمم المتحدة ١٩٥٠ وهى فى نفس وضع ليتوانيا فى تأييد امريكا لاستقلالها أو فى وضع الصحراء الغربية فى تأييد الامم المتحدة لاجراء الاستفتاء داخلها وفى الأزمة القائمة الآن فان الثورة الارتيرية يمكن ان تحقق استقرارا سريعا يجعلها تفرض الأمر الواقع، فتنظيمها السياسى والعسكرى والاجتماعى اقدم من أى تنظيم اثيوبى، وهى تسيطر على المنافذ الرئيسية لاثيوبيا إلى العالم الخارجى (الموانى: عصب ومصوع) وهى أخيرا لاتبدو متعنتة فى طرحها فالجبهة تطرح مبدأ الاستفتاء منذ عام ١٩٨١ وتطالب بتنفيذه الآن احتراما لمبادئها ، وهى لاتمانع فى التفاوض حول منافذ لاثيوبيا إلى البحر. ثم هى اخيرا تضمن تعاطف فرنسا- وربما جزءا كبيرا من اوربا- مع مطالبها اذا اتخذ الامريكان موقفا- مع أديس إبابا - ضد استقلالها.

آفاق الحلول المطروحة.

تتداخل قوى الداخل والخارج لتطرح جوا من الغموض على الحلول المحتملة حتى الآن للموقف المعقد فى كل القرن الافريقى الذى يضم اثيوبيا والصومال والسودان.. فالقوى التى دخلت إديس أبابا بقيادة «الجبهة الشعبية» الديمقراطية الثورية» هى أساسا من جبهات التجراى والأورومو التى تقدم على أفكار الانفصال او على الأقل حق تقرير المصير، ولاقت تأييد الارتيريين على هذا الأساس ولكنها تواجه بمطالب عشر قوميات صغيرة تجعل تفتيت اثيوبيا امام العالم يبدو غير مقبول، ولايبدو محتما إلا استقلال ارتيريا ذو الطابع الدولى. والامريكان واوربا الذين أيدوا الجبهات المختلفة نكاية فى النظام الاثيوبى أيام «ادعاءاته الثورية» لايستطيعون المضى فى هذه الخطة حتى النهاية وسوف يواجهون بضرورة اتخاذ نفس الموقف فى الصومال والسودان بدرجة او بأخرى، ورغم عدم أهمية المنطقة تخشى الولايات المتحدة من منافسات أوربية (وخاصة من قبل فرنسا) ولاتريد اثارتها الآن خوفا على الحلف الأوربى، بل وقد بدأت بالفعل ردع فرنسا فى اندفاعها نحو ارتيريا أو تحركها من جيبوتى. والسعودية التى كانت تطمع من قبل أن تؤمن وضع ارتيريا على البحر الأحمر، لاتخالف الآن الخط الأمريكى المقرر بأى درجة وكذلك مصر. والرأى العام الأفريقى سوف يقبل «بخيانة» الولايات المتحدة لمهودها مع الحركات الاثيوبية حفاظا على الأوضاع الافريقية كلها وتركز قوى كثيرة ممن استفادوا من منجستو على المكاسب الاجتماعية (المظاهرات) السياسية هنا قد يطرح مبدأ حق تقرير المصير بهدف الوصول إلى «شكل يوغوسلافى» داخل الإطار الاثيوبى (كونفيدرالية جمهوريات)، والجميع مؤهل لقبوله إلا ارتيريا! فهل ستحارب الولايات المتحدة ارتيريا والمنطقة كلها لالتهامها استراتيجيا مثل الخليج أو غيرها؟ أم يتنازل الارتيريون عن استقلال يملكون الآن وهم فى اقوى موقف لفرض الامر الواقع ويسقط أى فصيل يقبل بغير الاستقلال؟ أم تبقى أرتيريا صورية الاستقلال دون اية اعترافات بها تواصل بها امريكا نفوذها فى اديس أبابا؟ لايستطيع أحدان يجيب فى هذا الزمن على اسئلة مصيرية.



شيفرنادزا وكول... الاتفاق على دور المانيا الموحدة

رسالة موسكو

نقاط العبور خريف ٨٩

أحمد الخميسى

كان خريف ١٩٨٩ فصلا خاصا تساقطت فيه حقائق ثابته من هذا القرن، واهتز فيه سدس الكرة الأرضية الاشتراكى، وترنحت دوله في أوروبا الشرقية واحده بعد الآخرى. فى ١٩٨٩ سقط **«يانوش كادار»** فى المجر وحل مكانه «جروس» وكان عضوا بالمكتب السياسى، ونحى «جوستاف هوستاك» فى براغ وقفز إلى محله «ياكوش» وكان أيضا عضوا باللجنة المركزية ثم «كارل أورفانا»، وأنهار «تيودور جيفكوف» فى صوفيا وصعد بدلا منه «بيوتر ميلادينوف» وكان وزيرا للخارجية عهد جيفكوف، وأقيل «ادوارد جيريك» فى بولندا لصالح «ياروزيلسكى» وكان وزيرا للدفاع. وضيق الخناق على «هونيكر» فأسلم الحكم والسلطة لـ «ايجون كرينتس» وكان عضوا بالمكتب السياسى بل والساعد الايمن لهونيكر نفسه.

ولم يكن هناك بين كل الزعامات الجديدة رجل واحد دفعه غضب الشوارع ورفعه إلى الحكم والسلطة. كلهم كانوا رجالا من نفس الطاقم، شاركوا جميعا وطويلا فى صناعة السياسة السابقة من موقع القمة، ثاروا فجأة على تاريخهم مثلما تبنوا فجأة مطالب التغيير الديمقراطى التى جرت بايقاع واحد، واتخذت سمات مشتركة: تنحية الأحزاب الشيوعية، تعديل هياكل ومؤسسات الدولة واكسابها الطابع البرلمانى الغربى، الانتقال إلى الملكية الخاصة وفك وبيع قطاع الدولة، اشاعه التعددية السياسية، مع سعى حثيث للتكامل الإقتصادى والسياسى مع النظام الرأسمالى العالمى.

وكانت هناك أزمة ومعركة سابقة حسمها المعسكر الرأسمالى لصالحه على أرضية المباراة الإقتصادية التى كشفت أن مجمل الانتاج القومى السوفيتى لايزيد عن نصف مجمل الانتاج الإمريكى. ولم يكن الخلاف على أن هناك أزمة، ولكن على كيفية الاستجابة للأزمة. وانحصر دور الرجال «القدامى-الجدد» فى تنفيذ متطلبات مرحلة انتقالية محدده، ليطويهم النسيان بعد ذلك مثل الجياد التى يتم تبديلها عند نقاط العبور.

حينذاك صرح شفيرنادذه: «أن القوى الجديدة تولت الحكم لأن الشعب يريد ذلك» وكان الشعب يريد للقوى القديمة أن ترحل، أما القوى «الجديدة» فلم يكن يعرف عنها شيئا ولم يكن يريدها.

وعندما جرت اقالة «جيفكوف» فى اجتماع للجنة المركزية فى العاشر من نوفمبر ١٩٨٩، تردد فى شوارع العاصمة البلغارية، ثم كتبت الصحف بعد ذلك، أن السفير السوفيتى فى صوفيا «فيكتور شارابوف» (كان مساعد اندروبوف ثم مساعد جورباتشوف) قد قدم فى فترة الاستراحة بين

جلستى اجتماع اللجنة المركزية انذارا بضرورة خلع «جيفكوف». وعندما جرى التخلص من «جوستاف هوستاك» فى براغ كتبت الصحافة الفرنسية والإنجليزية والالمانية وغيرها عن عملية مشتركة نفذتها المخابرات السوفيتية والتشيكية.

كان التساقط سريعا فى ذلك الخريف، وكتبت مجلة «اكسبريس الفرنسية» تقول: «يفقد النظام الشيوعى واقعه فى أوروبا الشرقية بسرعة خارقة، وتحطم الأحداث فى المانيا الشرقية كل السيناريوهات المعقولة، ويسود السكون والذهول فى باريس ولندن وبروكسل».

ولم يكن قد تبقى من خارطة أوروبا الشرقية الا رومينيا وحدها. وفى ١١/١٥ قدر لى بالصدفة أن أكون شاهدا على ومضة ضوء خضراء لازاحة شاوشيسكو، بينما كنت مارا فى شارع «موسفيلسكايا» الساعة الثانية ظهرا. ولفت نظرى حلقه من الشباب السوفييت تجمعوا أمام مبنى سفارة رومينيا وهم يحملون يافطات كتب على واحدة منها: «رحل طاغية تشيلي.. فمتى ترحل ياشاوشيسكو؟». وكان واضحا على مناظرهم أن الديمقراطية فى بوخارست هى آخر مايغنيهم.

قبل هذه المظاهرة بأسبوع واحد كان شاوشيسكو قد تحدث بصراحة عن رفضة لسياسة الأنفتاح الإقتصادى والسياسى والإصلاحات التى عمت أوروبا الشرقية. وبعث اليه السوفييت بمبعوثين على أعلى مستوى لاقناعة بأهمية التعديل. وبعد أسبوع من المظاهرة افتتح «نيقولا شاوشيسكو» مؤتمر الحزب الرابع عشر- والأخير- فى ظروف أمنية مشددة. وقاطعت بعض الاحزاب الشيوعية المؤتمر، وأرسلت موسكو وفدها وترأسه «تورتنيكوف» وقيل انه حمل رسالة مهذبة وأخيرة من «جورباتشوف» للزعيم الرومانى ولم تجد صدى عنده. وبدا شاوشيسكو فى المؤتمر- بعد حوالى ربع القرن من الحكم- كأنه زعيم لايقهر، بينما التهبت كفوف المشاركين تصفيقا له، وبحت حناجرهم من الهتاف للنظام الاشتراكى وخطب قائلا: «ليست التغييرات التى تمت فى أوروبا الشرقية الا محاولة لبعث الرأسمالية ولاحيائها، ولايستحق القادة الذين يسمحون بهذه الفوضى تسمية الشيوعيين، كما انهم لم يكونوا شيوعيين من قبل أبدا. وفيما يخصنا أقول إن رومينيا لن تحيد عن الطريق الذى رسمته لنفسها.» وعلقت الصحافة السوفيتية على أعمال المؤتمر بفتور شديد، وذكرت أن تقرير الأمين العام انتقد بشده نموذج «اشتراكية السوق». وكان واضحا من كل ذلك أن «شاوشيسكو» سيواجه العاصفة وحده بعد ان سقط حلفاؤه، «هونيكر» و«جيفكوف»، أما كوبا التى أيدته فكانت بعيده وغارقة فى مصاعبها هى الاخرى.

وبعد شهر واحد من المؤتمر (انعقد فى ١٢/٢٠) اذا بالزعيم الرومانى يختفى تحت جنح الليل مع زوجته، واذا بالسلطات كلها تفتش عن رئيس الدولة حتى أمسكته فى طائرة وهو يحاول مغادرة رومينيا إلى الصين التى رفضت استقباله. وظهرت فى لحظات معدودة ماسمى بالجبهة الوطنية لانقاذ رومينيا برئاسة «ايليسكو» وكان هو الاخر قياديا كبيرا وشغل منصب سكرتير اللجنة المركزية للحزب عام ١٩٧١ وحوكم «شاوشيسكو» محاكمة عسكرية لم يعرف التاريخ الحديث أسرع منها، ولم يمنحه الثائرون من أجل الديمقراطية ساعة واحدة للدفاع عن نفسه. وحرص تليفزيون بوخارست اثناء عرض مشاهد من المحاكمة الا يعرض لوجوه القضاه العسكريين، بينما تمسك القائد الرومانى بمطلب المحاكمة الدستورية العادلة. وفى حينه احتجت امريكا على ذلك الاجراء الهمجى، بينما توالت برقيات التهنئة السوفيتية للقيادة الجديدة وفى مقدمتها برقية «جورباتشوف»، وبرر الصحفى السوفيتى «فيكتور لوشاك» ذلك بقوله: «أحدثت محاكمة «شاوشيسكو» السريعة انشقاقا فى الرأى العام العالمى» ولكن الكثيرين لايضعون فى اعتبارهم أن شاوشيسكو لو استمر حيا لأصبح رمزا يناضل الارهابيون من أجله إلى النهاية»... وجاء فى بيان الخارجية السوفيتية: «الحكومة السوفيتية على اتصال ومشاورات دائمة مع دول حلف وارسو، وتعرب الحكومة وحلفاؤها عن تأييدهم للتجديد الثورى فى رومينيا». وبذلك كان الحلف بأكملة متأهبا لتلك الضرورة، وإن جرى حله بأكمله فيما بعد عندما لم تعد له ضرورة. ونشرت البرافدا فى ١٢/٢٦: «كانت الحكومة على اتصال مستمر بجبهة الانقاذ الوطنى عبر السفارة السوفيتية فى بوخارست».

وبعد أن سقط «شاوشيسكو» عند جدار الانقلاب، لم ينقض أكثر من شهر حتى تناقلت وكالات الانباء أن القائد العسكرى الذى حاكمه وأمر باطلاق النار عليه مع زوجته، قد انتحر هو الآخر.

وبذلك تم دفن القتيل والقاتل وحقائق أخرى كثيرة انطوى عليها صدر «شاوشيسكو» ووارها التراب.

وكنت أحس أن هناك خلطا بين موضوعين، الأول أن الاطاحة بالزعامات الحديدية أمر تطابق مع رغبات شعبية عميقة، والثانى ان القوى الجديدة التى وصلت للسلطة تمثل أو لاتمثل الشعب. لكن الابعاد الكاملة لم تكن واضحة لى حتى نشرت صحيفة «السياسة السوفيتية» الناطقة بلسان «كتلة الاتحاد البرلمانية السوفيتية» مقالة عنوانها: «الآن فقط يمكن الحديث عما جرى». واستعرضت الصحيفة مادة فيلم وثائقى عرضه التليفزيون السويدى باسم «وثائق من الخارج» تعترف فيه بأدوارها أهم الشخصيات التى شاركت فى الاطاحة بهونيكر فى المانيا الشرقية.

والمانيا- أن جازت المقارنة- هى عقده أوروبا كلها، كما ان فلسطين هى عقده الشرق الأوسط فهى أكبر بلاد اوروبا الوسطى، وهى التى أشعلت نار حربين عالميتين الأولى والثانية، وانتهت الأولى بتدخل أغلب دول اوروبا لفرض معاهدة «فرساى» على الالمان، وانتهت الثانية بقرارات مؤتمرى «يالطا» و«بوتسدام». وفى المرتين اجتمع زعماء اوروبا ليرسموا لالمانيا حدودها، وحجم تسليحها، حتى قسموها إلى شرقية وغربية، وعرف عن شعبها أنه شعب محارب حتى أن ستالين قال عن الأمة الالمانية ذات مرة: «آن نساءها رجال، ورجالها جنود». واكتوت اوروبا بنار الحرب فكوت المانيا بقيود المعاهدات ومرارتها. واصبح كل مايتعلق بالوضع الالمانى لابد وان يتقاطع مع خطوط مختلفة فرنسية وانجليزية وسوفيتية وامريكية ليس آخرها المعاهده الرباعية التى حددت وضع مدينة برلين الغربية. وكانت المانيا أكبر ثنائيات المواجهة التى ظهرت بين المعسكرين: المانيا الشرقية- المانيا الغربية-، فيتنام الشمالية- فيتنام الجنوبية- ، كوريا الشمالية- كوريا الجنوبية، الصين الشعبية- تايوان، اليمن الديمقراطي- اليمن الشمالى. ومع صيحة «بناء البيت الأوروبى المشترك» كان لابد من فتح غرف ذلك البيت وازالة الحواجز وأهمها سور برلين الذى ارتفع ذات ليلة عام ١٩٦١ وظل ثمانية وعشرين عاما حاجزا شاهقا بين عالمين مختلفين تماما.

وبينما لم تتطلب اعادة البناء فى براغ وصوفيا وبوخارست ووارسو وبودابست الا تبديل طابع السلطة والقائمين عليها، فان التغييرات فى المانيا استلزمت- ليس مجرد

تبديل القادة- بل محو دولة كاملة من على الخريطة الاوربية. وقد احتفلت المانيا الشرقية بعيد تأسيسها الأربعين «كأول دولة للعمال والفلاحين فى الاراضى» الالمانية» وذلك فى السابع من اكتوبر ١٩٨٩، وقبل ثلاثة أيام من حلول الذكرى الواحدة والاربعين للتأسيس فى ٣ /أكتوبر /١٩٩٠ كانت الوحده الالمانية قد تمت لتختفى دولة بأكملها، بعد خطوة تمهيدية اتخذت شكل الاتحاد الإقتصادى والاجتماعى فى أول يولية ١٩٩٠.

وفى كتاب صدر فيهما بعد فى المانيا بعنوان «أقوال هونيكر» هاجم هونيكر السياسة السوفيتية فيما يتعلق بقضية المانيا وتوحيدها، وأشار إلى أن تلك السياسة قد أدت فى سنوات البيرسترويكا إلى تفكيك المعسكر الاشتراكى بأكمله.

وتكشف مادة الفيلم الوثائقى السويدى جانبا من الصفحات المجهولة لذلك الخريف عام ١٩٨٩. وقد بدأت الأحداث فى المانيا الشرقية ليس من المانيا الشرقية ولكن خارجها ، وضمن اتفاقيات أوسع فى يالطا فى لقاء القمة السوفيتى الامريكى، ثم عندما زار جورباتشوف المانيا الاتحادية لأول مرة فى يونية ١٩٨٩ أى قبل أربعة شهور فقط من الاطاحة بالقيادات السابقة، وقبل ثلاثة شهور من الاحتفال بالذكرى الاربعين التى جمعت قادة المعسكر الاشتراكى معا فى آخر لقطة: جورباتشوف، ياروزيلسكى، هوستاك، جيفكوف، شاوشيسكو، جيريك...وهونيكر.

وكان أول ماقاله جورباتشوف للصحفيين الذين كانوا فى انتظاره فى مطار برلين الشرقية هو: من يتخلف لابد أن تعاقبة الحياة». وهى عبارة مليئة بكل معانى التحذير ويقول «هانز مودورو» (يكتب مودروف كثيرا خطأ) فى كتابه «انطلاق ونهاية»- هامبورج ١٩٩١- أن «جورباتشوف» قد كرر نفس العبارة فى الاجتماع المغلق للمكتب السياسى للحزب الألمانى الذى ساده التوتر الشديد خلال زيارة «جورباتشوف» وحضوره للاحتفالات، أما فى خطابة العام فى الاحتفالات فقد كرر وأكد على معنى مختلف تماما حين قال: «اننا نؤكد مرة أخرى على تضامن الاتحاد السوفيتى مع المانيا الديمقراطية، وندين أولئك الذين يحاولون فى الغرب انتهاز العمليات الجارية فى البلدان الاشتراكية لتمرير أطماعهم فى تغيير الوضع الراهن فى اوروبا». وتتضمن الخطاب عبارة أخرى تلقفها الشعب الالمانى بسرعة مدركا معانيها، ذلك حين خاطبهم **«جورباتشوف»** بقوله: «إذا أردتم الديمقراطية فخذوها بأنفسكم»!

فى ذلك الاحتفال ألقى «هونيكر» كلمة تقليدية عددت الانجازات، وحصرت عدد الوفود من الحضارين واسترجعت كل المؤشرات الكمية على النهوض الاقتصادى. وبدت على وجه **«جورباتشوف»** خيبة الأمل الشديدة.

وفى مأدبة الغذاء التى أقامها هونيكر على شرف كبار الضيوف، لاحظ الجميع أن **«جورباتشوف»** لم يعانق **«هونيكر»** كما جرت العادة، ولكنه عانق **«شعوف»** نائب هونيكر ليحول الانتباه عن **«أيجون كرينتس»** الذى جرى اعداده لشغل مكان **«هونيكر»** وفى تلك المأدبه أكد أعضاء المكتب السياسى لجورباتشوف أن التغييرات المطلوبة ستحدث. واشارت الصحافة السوفييتية حينذاك اشارة مبهمة إلى قرب وقوع تعديلات فى المانيا الشرقية وفيما بعد كتب «فلاديمير ماركوف» مراسل انباء موسكو فى المانيا: «علمنا من مصادر رفيعة فى برلين ان شخصين فقط كانا على علم مسبق بما حدث وهما: «كرينتس»، و«شابوفسكى» عضو المكتب السياسى.

وعندما غادر جورباتشوف المانيا الشرقية، جرت فى اليوم التالى مباشرة أولى المظاهرات الكبيرة فى مدينة «دريزدن» وشارك فيها أكثر من ثلاثين الف مواطن، يطالبون بتغيير القيادة، وبعدها بيومين فى ٩ أكتوبر جرت مظاهرة أكبر فى مدينة «لايبزج» وشارك فيها خمسون ألف.

ولأن التليفزيونات فى المانيا الشرقية تلتقط بسهولة تامة ارسال التليفزيون الالمانى الغربى، والاذاعات، جرت حملة اعلامية مركزه ليل نهار تدعو الشرقيين للثورة ولنيل الحرية وتحقيق أحلام الشعب الالمانى فى

سقوط حائط برلين





الوحده. وكشفت أجهزة الغرب كلها عملها فى تلك اللحظة . وكان المستشار «كول» قد راهن بكل شيئ على انه سيصبح زعيم المانيا الموحده.

وفى حديث لأحد ضباط المخابرات الالمان أدلى به للتليفزيون "ZDF" قال: «أن مبعوثا سوفيتيا كبيرا هو السيد «فالين» وصل بطائرة عسكرية مباشرة بعد انفجار المظاهرات والتقى بأعضاء المكتب السياسى وطالبهم الا يتعرضوا بالعنف للمتظاهرين فى المدن» . وهو الشئ الوحيد الذى قد يفسر الشلل الذى أصاب أجهزة الدولة فى تلك الأيام، وأدى إلى تبديل طابع ومطالب المتظاهرين الذين خرجوا فى الايام الأولى من وسط القوى الديمقراطية والمثقفين والحزبيين الذين كانوا يبحثون على ديمقراطية داخل النظام الاشتراكى. وبعد اسبوعين اختلف طابع تلك القوى وكان التليفزيون والاعلام الغربى قد استولى على العقول وأصبح المركز الموجه للمظاهرات.

وعلى حد وصف أحد الشهود كان «هونيكر» فى تلك الأيام يبدو وكأنه غائب عن الوعى مذهولا ومرتبكا. وفى السابع عشر من أكتوبر ١٩٨٩ اجتمع المكتب السياسى برئاسة هونيكر لمناقشة الأوضاع الجديدة. وكان سبعه فقط من أصل ثلاثة وعشرين عضوا بالمكتب يعرفون ان ذلك آخر اجتماع «لهونيكر». وكان الباقون يحسون أن لحظة التغيير الحاسمة قد حلت، وان الارض تميد من تحت اقدام النظام.

افتتح «هونيكر» الاجتماع. وبعد مقدمة قصيرة أخذ ينتقل إلى طرح جدول الأعمال، وقبل ان ينتهى من ذلك نهض «شتوف» نائبه الأول وقال دون أية مقدمات: «اقترح على المكتب السياسى اعفاء الرفيق «هونيكر» من منصبه كأمين عام للحزب. »

وتطلع «هونيكر» إلى »شتوف» بذهول، ومرت لحظات ساد فيها الصمت، ثم جال هونيكر بعينيه فى وجوه من عول على دعمهم. لكن أحدا لم يتطلع اليه.

كان «شتوف» عضو المكتب السياسى، والنائب الاول لهونيكر، ورئيس الوزراء وكان من وقع عليه الاختيار ليواجه هونيكر، وكان الرجل الذى حظى بعناق جورباتشوف، ومع أهمية دوره، فإن ذلك لم يرشحه لمصير افضل من مصير المسؤولين الاخرين اذ جرى فيما بعد اعتقاله هو و«كيسللر» قائد الجيش وهما يحاولان النجاة والهرب بتهمة ملفقة وهى انهما اصدرا الاوامر باطلاق النار على المتظاهرين.

واتفق فى اجتماع المكتب السياسى على انتخاب «ايجون كرينتس» امينا عاما للحزب، وكان هو الاخر من الزعماء «القدامى- الجدد» اذ كان المسؤول عن تنظيم الشباب المانى، ومسؤولا عن بعض أجهزة الأمن.

ويدلى «جيونتر شابوفسكى» فى الفيلم بشهادته، وكان عضو المكتب السياسى، والمسؤول عن العاصمة «برلين»، وفيما مضى رئيس تحرير جريدة «نيوز دويتش لاند». يقول شابوفسكى أنه كان مكلفا بأخطر مهمة على الاطلاق وهى تلمس الطرق لمعارضى هونيكر داخل المكتب السياسى، واعدادهم للحظة المناسبة، ويقول: «كان علينا ان نحضر لتلك العملية بدقة بالغة، لكى تتم الاطاحة بهونيكر دون مشكلات. وكان على أن أشكل الاغلبية مع مراعاة الحذر الشديد لكى لاتتسرب انباء إلى هونيكر عن تكتل يستعد للاطاحة به».

كانت موسكو تريد انقلابا ديمقراطيا وبهدوء داخل المكتب السياسى، ووافقهم «ايجون كرينتس» على انقلاب يمسك العصا من النصف على طريقة جورباتشوف، يصبح كرنعس وفقا له أمينا عاما للحزب، ويظل هونيكر رئيسا للدولة. ولكن كرينتس مثله مثل «شتوف» و«شابوفسكى» كان نقطة للتحول تمحى بمجرد انتهاء دورها. وقرر كرينتس ان يعقد مؤتمرا استثنائيا للحزب فى ١٥/ ديسمبر/٨٩، لكن «شابوفكسى» قبل انعقاد المؤتمر خرج على المتظاهرين أمام مبنى اللجنة المركزية فى ٣ ديسمبر ببرنامج آخر كامل من ثلاث نقاط:١) طرد هونيكر وشعوف وعدد آخر من اللجنة المركزية للحزب ٢) تعلن اللجنة المركزية استقالتها بالكامل ٣) تقدم اللجنة التنفيذية السابقة تقريرا للمؤتمر الاستثنائى عن اسباب الأزمة. وكان كرينعس مازال يتحدث عن أهمية التجديد من ناحية، ومن ناحية أخرى عن أن «المانيا الشرقية كانت اشتراكية ويجب أن تظل اشتراكية، وكانت دولة ذات سيادة ويجب أن تظل دولة ذات سيادة. وفى ٩ نوفمبر اعلن كرينعس عن فتح الحدود رسميا وسافر الى موسكو للتشاور مع المركز ثم عاد إلى المانيا. وفى المؤتمر الاستثنائى انتخب «جريجور جيزى» المحامى الشاب امينا عاما للحزب، وقرر تبديل اسمه إلى «حزب الاشتراكية الديمقراطية» ». وبعد ذلك سافر الأمين العام الثالث (بعد هونيكر وكرينتس) إلى موسكو فى ٢ فبراير ١٩٩٠ ليرجو جرباتشوف الا يقبل بدخول المانيا إلى حلف الناتو. وقال جيزى لجورباتشوف فى ذلك اللقاء: «لن تفهم كل القوى التى ارتبطت بنا وبسياسة السلام موقف الاتحاد السوفيتى اذا استجاب للمطلب الغربى ودخلت المانيا الشرقية حلف الناتو» وكانت تلك آخر ومضه من احتمالات للتغيير ولكن داخل الاطار الاشتراكى.

يقول أحد الشهود فى ذلك الفيلم: «كان على المخابرات السوفيتية التى وافقت على زعامة «جورباتشوف» ورتبت للبيرسترويكا ان تقوم بنفس الدور فى المانيا الشرقية. ومعروف للجميع أن «كريتشكوف» الرئيس الحالى للمخابرات السوفيتية، وكان فى وقتها نائبا لرئيس ذلك الجهاز، قد زار المانيا الشرقية عدة مرات قبل الاحداث وأجرى اتصالات ومباحثات مع كثير من الشخصيات البارزه. ومعروف ايضا ان السفارة السوفيتية فى برلين الشرقية كانت مركزا للتخطيط والنشاط وان عددا من كبار المسؤولين

السوفييت قد ترددوا عليها قبل الاحداث وخلالها منهم «فالنتين» و«بورتوجالوف» وغيرهما. وان اولئك المسؤولين قد رتبوا الاوضاع بعد دراسة دقيقة لما يجرى والاحتمالات المختلفة. لكنهم فى موسكو لايتعجلون الاعتراف بدورهم الان».

هناك شخصية أخرى عامة هى «ماركوس فولف» الذى يعترف بدوره لصحيفة أنباء موسكو بعد وقوع الاحداث فيقول: «وصلت عام ١٩٥١ إلى دائرة التجسس السياسى الخارجى، وبعد عام واحد صرت نائبا لرئيس القسم فى المانيا الشرقية، وكنت حينذاك فى الثلاثين من عمرى، وساعدنى على ذلك الارتقاء السريع أننى كنت شخصا مرغوبا من كافة النواحى بالنسبة للسوفييت، وساعدنى موظفان سوفيتيان على أن اكون رئيسا للإدارة العامة للمخابرات فى المانيا».

وكان «ماركوس فولف» أحد أهم الجواسيس السوفييت بعد الحرب العالمية الثانية، وتمكن من تنظيم شبكة تابعة للسوفييت داخل المانيا الاتحادية، وأدى الكشف عنها الى فضيحة كبيرة واستقالة المستشار الاتحادى، ويلى برانت» من منصبه حينذاك.. وظل ماركوس فى موقعه فى المانيا الشرقية حتى عام ١٩٨٦. ويقول ماركوس فى ذلك الفيلم: «التقيت مع كريتشكوف بعد احالتى على المعاش عام ١٩٨٦، وكانت قضية المانيا هى محور حديثنا فى ذلك اللقاء، وفى ٨٦ توفرت كافة المعلومات الضرورية للسوفييت للقيام بالتعديل المطلوب. وانطلقنا فى حديثنا مع كريتشكوف من انه لايمكن السماح بظاهرة من نوع ألبانيا مرة أخرى فى أوروبا. وطرح اسمان بديلان لهونيكر الاول هو «هانز مودرو» وكان سكرتيرا اول للحزب فى محافظة «دريسدن»، ومعروفا بنهجه الإصلاحى والديمقراطى، والثانى هو ايجون كرينتس. واعتبرنا ان «هانز مودرو» هو المرشح الأفضل. ولكن كانت هناك مشكلة انه ليس عضوا بالمكتب السياسى، أما كرينتس فكان عضوا بالمكتب السياسى كما كان يتمتع بثقة هونيكر. وكانت الفكرة الاساسية ان تتم ثورة هادئة، داخل السلطة نفسها، وعن طريق التصويت».

بعد انتخاب «جريجور جيزى» امينا للحزب، أخذت قضية الوحده الالمانية تطرح بشده، خاصة بعد فتح الحدود بين البلدين، وانهيار سور برلين فى ٩ نوفمبر. وطالب «جريجور جيزى»، مع السوفييت، بألمانيا موحده منزوعة السلاح خارج الاحلاف واجرى استطلاع للرأى العام فى المانيا الشرقية كانت نتيجته أن خمسة وسبعين بالمئة من المواطنين الشرقيين ضد دخول المانيا الشرقية إلى الحلف الاطلنطى.

وبعد المطالبة بالمانيا موحده خارج الاحلاف، تبدل المطلب السوفيتى إلى شئ مضحك وهو ان تكون لالمانيا عضوية مزدوجه، الشرقية منها فى حلف وارسو، والغربية فى الاطلسى، وذلك بصفة مؤقتة حتى ينشأ نظام أمن اوروبى مشترك بديلا عن الحلفين، أو ماقال عنه «جورباتشوف وشفرنادزه»: «حلف الحلفين»!

وفى تلك الشهور ناشد الكثيرون من السياسيين الالمان الشرقيين جورباتشوف ألا يقبل بشئ من ذلك، وكان آخرهم «جريجور جيزى» المحامى الشاب والأمين العام لحزب الاشتراكية الديمقراطية حاليا والحزب الشيوعى سابقا.

ومابين أكتوبر ١٩٨٩ ويوليه ١٩٩٠، أى خلال تسعه أشهر تقفز الموقف السوفيتى من: إننا ندين الذين يحاولون انتهاز الاوضاع لتغيير الوضع فى اوروبا» وهى عبارة جورباتشوف فى الاحتفالات بالذكرى الاربعين الى «المانيا موحده ولكن منزوعة السلاح «إلى» المانيا ذات عضوية مزدوجة فى الحلفين «إلى» المانيا الموحدة عضوة الناتو» وذلك فى شهر يوليه ١٩٩٠ عندما زار المستشار «كول» موسكو فى ١٥/٧/١٩٩٠ وغادرها فى ٧/١٧ ليعلن: «اصبح الطريق إلى الوحده الالمانية مفتوحا الآن».

وبعد عودة كول إلى المانيا أوجز نتائج مباحثاته فى ذلك اللقاء مع «جورباتشوف» على الشكل التالى: ١- حصول المانيا على سيادتها الكاملة بعد تحقيق الوحدة ٢- اعداد معاهدة المانية سوفيتية ترتب انسحاب القوات السوفيتية خلال اربع سنوات وتتحمل المانيا جانبا من تكاليف الاتحاد ٣- منح قرض قيمته خمسة مليار مارك غربى للاتحاد السوفيتى.

وكان المستشار كول فى ذلك الوقت حاكما فقط لالمانيا الاتحادية، ولكنه تحدث باسم الالمانيتين معا. وقد أدهش الالمان الشرقيين ان يتحدد مصيرهم فى اجتماع ثنائى بين جورباتشوف وكول، لم تدع اليه الحكومة الالمانية الشرقية. وان تحسم قضية مصير دولة كاملة فى غياب ممثليها تماما. بل وفى مواجهة الاستفتاء الشعبى الذى أكد أن ٧٥٪ من الشرقيين ضد الدخول فى الحلف الاطلنطى.

وخرجت كافة الصحف الالمانية الغربية، والتليفزيون، بعنوان اساسى كبير: المارك الغربى قادر على تحقيق أى شئ «ووصل الامر ببعض معلقى التليفزيون حد انهم حسبوا نصيب كل مواطن سوفيتى من القرض الالمانى وكان سته عشر ماركا غربيا!

وحينذاك صرح «هانس مودرو» فى حديث للتليفزيون إن «حكومة المانيا الشرقية لم تعد حكومة انتقالية تحضر للانتخابات ولكنها حكومة الاستسلام الكامل للغرب، فقد سلمت للغرب كل شيئ، وكل ما كان يجب عليها حمايته من الغرب».

وفى نوفمبر ١٩٩٠ قام جورباتشوف بزيارة لألمانيا، الموحدة هذه المرة وعضوة حلف شمال الاطلنطى. ومنح فى نفس السنة جائزة نوبل للسلام.

وعلى الرغم من الشهود الذين تحدثوا طويلا فى ذلك الفيلم الوثائقى عن دور المخابرات السوفيتية فى الاطاحه بهونيكر، الا أن هناك شاهدا اساسيا قبل ذلك الحديث وبعده، وهو أن اجهزة الأمن الالمانية الشرقية لم تحرك ساكنا ولم تفعل شيئا لتمارس دورها الذى تربت عليه وهو: «حماية النظام الاشتراكى». ومعروف تماما ان تلك الاجهزة وثيقة الصلة بأجهزة الأمن السوفيتية وتابعه لها فالسوفييت لم يدبروا انقلابا فى المانيا الشرقية الا بالقدر الذى دبروا فيه انقلابا- ان جاز التعبير- فى الاتحاد السوفيتى. كما ان تبديل قيادات دول اوروبا الشرقية كان استجابة لأزمة عميقة تبحث عن مخرج لها، فى الاتحاد السوفيتى وفى المجر وغيرهما. وماجرى من اطاحه بأولئك القادة فى خريف ١٩٨٩ كان ممكنا فقط على ارضيه الازمة، وليس من خارجها.

ومع ذلك فهناك نقطتان يمكن التوقف عندهما والتفكير فيهما: إن مصير المانيا الشرقية قد حسم بعيدا عن شعبها بل وحتى دون دعوة حكومتها مما يخالف مايقال عن «حق الشعوب فى تقرير مصيرها» وان جورباتشوف قد ضيع من العالم فرصة تحقيق فكرة حل الاحلاف كلها وبناء نظام أمنى فى إطار الأمم المتحدة أو اتفاقيات هلسنكى

ولايدرى أحد الآن كيف يفكر هونيكر فيما جرى وهو يعالج تحت حراسة فى أحدى المصحات السوفيتية.... أو كيف يفكر «كرينتس» و«ياروزيلسكى» وياكوش، وغيرهم من الرجال الذين يطويهم النسيان والذين استبدلوا عند نقاط العبور خريف ١٩٨٩.

كلمة الملك الأخيرة

كان معروفا مسبقا أن يلتسين سيفوز فى الانتخابات التى لم يخضها بعد. كان المرشحون فى مواجهته، والناخبون، والمراقبون يعرفون ذلك، لسبب أساسى هو أن المساعدات الإقتصادية والدوائر الأمريكية اشترطت وجود **يلتسين**. وفى مقالة للصحفى الامريكى **«مايكل دافيد»** نشرتها جريدة **«سوفيتسكايا روسيا»** فى ٣٠/٥، وعنوانها: **«القفزة إلى البؤس»** يقول كاتبها: « إن الإقتصادي الأمريكى المعروف جيفرى ساكس، مخترع علاج الإقتصاد بالصدمات، وماسمى بالطريق البولندى، وأحد أهم واضعى برنامج «مارشال» لمساعدة الاتحاد السوفيتى أدلى بحديث قال فيه بالنص: **«الهدف من خطة مارشال القضاء على الاشتراكية وبعث الرأسمالية، ولن تتدفق المساعدات الا بعد وجود حكومة ديمقراطية يترأسها السيد يلتسين على الأرجح، تجرى الاصلاحات الجذرية التى يستلزمها السوق، واصلاحات فى مجالات أخرى منها تقليص القوات المسلحة».**

ويعلق **مايكل دافيد** على ذلك بقولة: «وليست تلك اشارة إلى المرشح الذى يراهن عليه الرأسمال الاحتكارى الامريكى فحسب، بل واملاء للشروط على المرشح نفسه».

هناك سبب آخر جعل التنبوء بفوز **يلتسين** أمرا سهلا، هو طبيعة المرشحين الخمسة الاخرين. وأولهم هو **نيقولا ريجكوف** رئيس الوزراء السابق وأول من أعلن عن رفع أسعار السلع الضرورية. وقد عاد هذه المره بوجه اشتراكى لم يصدقة أحد. فقد خرج ريجكوف من الحكومة بحجه أنه أصيب بذبحة صدرية، وكان سؤال الناس الأول هو: لو كان مصابا بالفعل فكيف سينهض بأعباء الرئاسة؟ ولو كان كاذبا فكيف يمكن تصديقة؟. أيضا كان ريجكوف اسما بارزا فى صفقة مريبة لبيع دبابات لجهة مجهولة خارج الاتحاد السوفيتى بواسطة مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص، ولم يستطع فى حينه أن يتملص من التهمة. وقد حاول ريجكوف بجهد خارق أن يتميز عن **يلتسين** معلنا أنه ضد اطلاق حرية الأسعار (مع تحرير الاسعار ولكن بالتدريج)، وأنه مع ضرورة تخفيض أسعار سلع الأطفال الاساسية (كأن الاطفال فقط هم الذين يعانون من الغلاء)، وأنه مع منح تعويضات وضمانات للفلاحين. وبينما يرى **يلتسين** ضرورة اخضاع كل شيئ فى روسيا للملكية الخاصة، فإن **ريجكوف** كرر انه ضد ملكية الارض الخاصة بالتحديد. وذلك على حد قوله لأن الفلاحين الفقراء الذين يشتغلون فى الأرض لن يكونوا هم مالكيها، فليس لديهم مايشترون به الارض. لكن الارض ستقع فى حوزة المضاربين والعصابات التى أثرت بكل الطرق غير المشروعه.

جورباتشوف



وقد أيدت **ريجكوف** الدوائر الحزبية، فهو خلافا **ليلتسين** مازال يعتبر نفسه عضوا بالحزب، وقد أوضح **ريجكوف** ذلك قائلا: «لست مرشحا عن طريق الحزب، ولست مرشح الحزب، ولكنى لم أنكر أننى شيوعى، ومن الطبيعى ان يناقش الحزب أهمية دخولى الانتخابات من عدمها..، وقد فعل وقرر تأييدى». ومع ذلك تمكن معارضوه فى البرامج التليفزيونيه من احراجة فى حوار مفتوح حينما ذكروه أنه اشترى بيتا ريفيا للراحة بنصف ثمنة الحقيقى مستغلا وضعه حينذاك كرئيس للوزراء.

والغريب أن الكثيرين ممن أيدوا **ريجكوف** أيدوه لانه رجل مهذب ولطيف، وهى صفة نادره وسط مجموعة من القادة الذين يشبهون رجال أقسام البوليس فى الأحياء الشعبية. لكن أغلبية الناخبين، والناس عموما، لم تعد تحتمل أنصاف الحلول المتردده. فريجكوف لاينكر أن الاتجاه للسوق الحره هو نقطة الانطلاق، ونقطة المنتهى، لكنه لايريد ان يتم ذلك على حساب الكادحين.

وحسب استطلاع للرأى العام فقد وقفت وراء **ريجكوف** فئات واسعة من سكان الريف، والمدن الصغيرة، وقسم من افراد الجيش، واعضاء الحزب الشيوعى، وباختصار الفئات التى يمثل النظام الرأسمالى بالنسبة لها عملا منهكا وشاقا دون أفق. أما **يلتسين** فقد دعمته المنظمات والاحزاب الديمقراطية (تجاوزا) وأقسام واسعة من المتعلمين والمثقفين، وأغلبية سكان المدن الكبرى والمراكز الصناعية وكل من سيتمكن فى ظل علاقات السوق من تحسين وضعه، أو يأمل فى ذلك.

كان **ريجكوف** هو المرشح الاساسى الذى مثل نوعا من المنافسة فى مواجهه **يلتسين**، وتمكن من جمع ثلاثة ملايين تأييد لترشيحه رئيسا. وقد نفر **ريجكوف** الكثيرين منه لعيوبه وهى ارتباطه الشكلى بالحزب والجيش والفئات الكادحة ووقوفه ضد الملكية الخاصة للأرض، فقد أصبح الناس يفزعون من تكرار هذا الخطاب السياسى، وبتلك «العيوب» نفسها كسب **ريجكوف** ماكسبه من تأييد.

اما **يلتسين** فكان صريحا كعادته، وفى لقاء معه نشرته **«موسكوفسكى كمسومولتس»** فى ٤ يونيه قال: **«إن سوء حظ بلادنا هو الذى دفعها إلى طريق الماركسية**، ولكننا أثبتنا أن هذه الفكرة عديمة الجدوى، لانها أزاحتنا بعيدا عن الطريق الذى مضت عليه الدول المتحضرة. **ولقد حدث تغيير حتى فى موقف الرئيس جورباتشوف الذى وافق على حذف كلمة «الاشتراكية» من اسم**

الاتحاد السوفيتي واستبدالها بكلمة:اتحاد الجمهوريات السوفيتية ذات السيادة». ولكن اسم «الاتحاد السوفيتي» لن يتبدل في اللغات العالمية، لان كلمة الاشتراكية تبدأ بحرف السين، كما ان كلمة «ذات السيادة» تبدأ بحرف السين أيضا.

وبينما أشاد **يلتسين** بالتحسينات التي طرأت على موقف جورباتشوف، فإن **ريجكوف** أعلن: «لقد فشلت البيرسترويكا بالصورة التي خططنا لها».

كان برنامج ريجكوف ظلا لبرنامج **يلتسين**، من دون حرارته، وصراحته، ووضوحه. وهناك احتمال كبير ان ريجكوف دخل الانتخابات لكي لايكون فوز **يلتسين** ساحقا لا أكثر. وقد أعلن حتى الآن أن **يلتسين** فاز بستين بالمئة من الأصوات، بملاحظة أن «**تتارستان**» رفضت المشاركة في الانتخابات وأجرت وحدها انتخابات خاصة بها واختارت رئيسا لها وحدها. وقبل ان تعلن النتيجة الرسمية، وقبل ان يقسم **يلتسين** قسم الرئاسة، تلقى دعوة من الرئيس الامريكي لزيارة البيت الأبيض في العشرين من يونيه الحالي. **وأشارت البرافدا ٥/١٧** إلى أن ذلك يحرج الرئيس **جورباتشوف** احراجا لامزيد عليه. ومعروف أن الزعيم السوفيتي ينتظر منذ زمن طويل ان تحدد له الادارة الامريكية موعدا للقاء القمة السوفيتية الامريكية دون جدوى. وقد استنفذت امريكا كافة الحجج، وكان آخرها أن **جورباتشوف** مازال يقدم المساعدات لكوبا، ولايريد تقليص القوات المسلحة السوفيتية.

ومابين برنامج **يلتسين** وظله **ريجكوف** برزت شخصية انتخابية غريبة الشأن وهي الجنرال **«ماكاشوف»** وهو قائد قوات الدائرة العسكرية في حوض الفولجا، برتبه فريق أول وذلك بعد ثلاثين عاما من الخدمة في الجيش. وبرنامج **«ماكاشوف»** هو البرنامج الوحيد الذي يتصدى ليلتسين، اذ يطالب اولا بالوقف الفوري للهستيريا التي تعادي الشيوعية داخل أجهزة الدولة والجيش والاعلام. وعدم حل المنظمات الحزبية والخلايا داخل تلك المؤسسات، فالهدف من ذلك كله على حد قوله هو: **«زعزعة مؤسسات الدولة وخلق الظروف المواتية للاستيلاء على السلطة في البلاد»**!.

ويقول **«ماكاشوف»**: «يتطلع الديمقراطيون عندنا باعجاب وحنان الى الغرب. لكن **الرأسمالية التي ستكون في الاتحاد السوفيتي لن تكون على النمط السويدي، أو من النوع الفرنسي والالماني، ستكون رأسماليتنا الروسية ذات وجه بشع ولا انساني**». ويرى: «أن كل مااقترحته السلطة التشريعية في السنوات الاخيرة، ومايفعل ،لا يقود الا إلى افقار الشعب وتفشي البطالة والاثراء الفاحش لرجال «اقتصاد الظل». والمخرج هو: «استعادة احتكار الدولة للتجارة الخارجية لكي «لاتفوز البرجوازية السوفيتية الجديدة بكل شيئ» واغلاق الموسسات في القطاع الخاص غير المنتجة. وعند سؤال **ماكاشوف** عن استخدام القوات المسلحة ضد السكان المدنيين يقول:« في جميع دول العالم يجري استخدام القوات المسلحة في الاغراض الخارجية والداخلية على حد سواء» . وعن رأية في تحويل الصناعات العسكرية إلى مجال الانتاج المدني يقول:« ان المجتمع الصناعي الوحيد الذي يتميز بمستوى علمي وتكنولوجي راقي هو المجتمع العسكري، ويجري الآن مخطط لتخريبه» (مع ان إحدى المشكلات الأساسية للدولة هي أن خمسة وثلاثين بالمئة من دخلها القومي ينفق في الانتاج العسكري (بينما لايجد الناس السلع والأغذية الاساسية) وعن التجارب النووية يقول: «لايلح أحد على الامريكان لوقف التجارب النووية، ان قدرتنا النووية، وقدرتهم، تساعدان على درء الحروب» وعندما يدور الحديث عن الروس الذين يعيشون في الجمهوريات الاخرى، يقول:« علينا ان نحمي مواطنينا، وهناك بالطبع وسائل دبلوماسية، ولكن الجيش في تلك الحالات يظل **«كلمة الملك الاخيرة»**... أما عن الملكية فيقول انه لايعترف الا بالملكية العامة والتعاونية والخاصة ويقصد بالاخيرة ملكية العلماء والمخترعين لما يخترعونه أو يبدعونه.

ولايبدو أن الجنرال قد استوعب شيئا مما جرى أو يجري من حوله. فهو ينطلق من الخطاب السياسي لبريجنيف وكأن شيئا لم يكن. فحل كل القضايا عنده في احياء السلطة السوفيتية بصفتها سلطة الكادحين، دون أن يسأل نفسه: لماذا جاع الكادحون في ظل تلك السلطة؟ ومازال ماكاشوف يتحدث بالمنطق التالي:« اذا كان الامريكان مجرمين فلماذا لايكون من حقي ان أكون مجرما؟ واذا كانوا يقومون بالتجارب النووية فلماذا لا اقوم بها انا الاخر؟ واذا كان الجيش في العالم كله يسحق المتظاهرين فلماذا يحرم علي ذلك؟ »

اما عن الموقف من الديمقراطية وهي جذر المشكلات بل والمآسي فإن ماكاشوف يعلن:« اذا فزت بمنصب الرئيس فلابد من التخلص من الثرثرة السياسية التي شاعت في كل مكان»!.

ومأساة ذلك البرنامج انه ليس برنامج الجنرال وحده، فهو ناطق به، لكن قوى كثيرة تبنته وأيدته واهمية ماكاشوف الوحيده انه كشف عن ان الماضي قد يصبح في لحظة من اللحظات احدى احتمالات المستقبل في ظل المتاعب الحالية. **وحينئذ سيصبح الجيش «كلمة الملك الاخيرة»**.

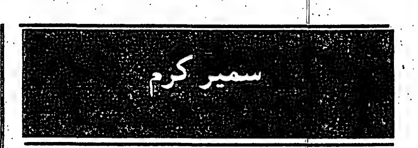
أحمد الخميسي

يلتسن



السجناء السياسيون في أمريكا

«١»



النزوع إلى الحرب فى الخارج يثير مخاوف الأمريكيين على الحريات والديمقراطية فى الداخل

القانون الأمريكى لايعرف القضايا السياسية... ولهذا تتمكن السلطة من تحويلها إلى قضايا جنائية

فى تطور نادر الحدوث أطلق فى الشهر الماضى سراح سجين سياسى أمريكى.

السجين هو إيمانى هاريس (وكان قبل ذلك يحمل إسم جونى هاريس)، وكان قد قضى فى السجن ٢١ عاما كاملة، منها ١٤ عاما على قائمة انتظار تنفيذ حكم الأعدام وطوال هذا الوقت كانت قضية إيمانى محل اهتمام فى كثير من الدوائر الأمريكية والعالمية. وعندما صدر قرار العفو عنه فى الشهر الماضى اعتبر هذا انتصارا للقوى العديدة التى ظلت تؤكد طوال هذه السنين براءته.

ولدى خروجه من بوابة سجن «سانت كلير» قال للصحفيين بصوت ثابت قوى« لقد بدا هذا فى بعض الأوقات مستحيلا». وكان يعني حصوله على حريته. وأضاف «لقد دارت حياتى برمتها حول هذا اليوم... وشكر مؤيديه الذين ناضلوا من أجل اطلاق سراحه. وعندما سأله الصحفيون لماذا نالت قضيته كل هذا الاهتمام أجاب «أعتقد أن السبب هو وجود عدد كبير من الناس الذين يعنيهم كثيرا أن يحاولوا تغيير الأوضاع».

أما القضية التى حكم فيها على إيمانى بالاعدام قبل ٢١ عاما فكانت اشتراكه فى احتجاج نظمه المسجونون بسبب «الظروف التى لايمكن احتمالها فى سجن أتمو بولاية آلاباما. وقد صدر الحكم عليه بلاعدام بمقتضى قانون يرجع إلى زمن الحرب الأهلية الأمريكية قانون صادر فى عام ١٨٦٢. أما التهمة المحددة التى أدت بهذا السجين إلى هذا المصير فهى تهمة قتل مأمور السجن. والحقيقة التى ظل الدفاع عن ايمانى على تمسكه بها طوال الوقت- كذلك الذين أيدوه طوال تلك السنين- هى أن ذلك المأمور أصدر أمرا لحرس الولاية المسلحين باطلاق النار بهدف القتل على السجناء المحتجين الذين كان مطلبهم الوحيد ايجاد طريقة للاتصال بينهم وبين العالم الخارجى...أى عالم ماهو خارج جدارن السجن بما فى ذلك أهليهم وأصدقائهم. ونتيجة لفتح النيران عليهم بلا تمييز انفجر العنف فى المكان كله وسقط المأمور قتيلا.. كما سقط عدد من نزلاء السجن.

وتكشف وقائع قضية إيمانى أنه كان قد ساعد فى تكوين مجموعة نشطة داخل السجن تحمل اسم «النزلاء أنصار العمل» .... وقد لعبت هذه المجموعة دورا فى تنظيم احتجاج السجناء ضد ظروف السجن التى اعترف أحد القضاة بأنها «وحشية وتعد بحد ذاتها عقابا غير عادى».

اما لماذا كان ايمانى فى السجن أصلا قبل هذه الأحداث فترجع إلى أنه لفقت له تهمة اغتصاب امرأة بيضاء لوقف نشاطه السياسى من أجل الحقوق المدنية للسود وضد حرب فيتنام ووصل التلفيق إلى حد تعيين محام له من قبل المحكمة أقنعه بأن يعترف لأن الاعتراف هو السبيل الوحيد للنجاة من الإعدام على الكرسى الكهربائى. وقد أدين بواسطة هيئة محلفين كلهم من البيض، وحكم عليه القاضى بناء على هذه الإدانة بالسجن مدى الحياة على الرغم من أن أحد شهود النفى أكد أن ايمانى كان معى طوال الليلة التى وقعت فيها جريمة الاغتصاب فى مكان بعيد تماما (......) وعلى الرغم من أن وصف السيدة البيضاء للشخص الذى اعتدى عليها لم يكن مطابقا لأوصاف ايمانى،

وبعد ايداع ايمانى السجن فرضت السلطات رقابة تامة على أنباء قضيتة... لكن الوضع تفجر بعد أن وقعت أحداث الاحتجاج فى السجن ثم ادانته بتهمة قتل مأمور السجن والحكم عليه بالاعدام تفجر إلى حد أن سلطات ولاية آلاباما احجمت عن تنفيذ الحكم فى مواجهة مظاهرات ومسيرات واجتماعات واحتجاجات ورسائل الناس بالآلاف وحملات قومية فى الصحف اليسارية والسوداء.

وتحولت هذه الحملة من المطالبة بوقف تنفيذ حكم الاعدام فى ايمانى إلى مطالبة باطلاق سراحه... مع ذلك فقد قضى ١٤ عاما وعدة أشهر فى ظل هذا الوضع قبل أن تبعث منظمة العفو الدولية بممثل عنها من مقرها الرئيسى فى لندن ليحقق فى قضيته. ثم اهتز ضمير أعضاء «تجمع النواب السود» فى الكونجرس بعد صمت طويل فأعربوا عن

قلقهم من أن العدالة لم تطبق فى حالة ايمانى.

وقد أظهر ايمانى طوال تلك السنوات صلابة وشجاعة السجين السياسى التى يفتقر اليها عادة المجرمون العاديون وفى عام ١٩٧٨ كتب خطابا مفتوحا إلى مؤيديه قال فيه «طالما بقى فىّ نفس للحياة ساستمر فى محاربة الظلم الذى لحق بى. كما سأستمر فى محاربة المذبحة المخيفة التى يمثلها حكم الاعدام. ان المجتمع المتحضر لايمكن أن يستمر حتى اليوم فى ممارسة هذا القانون الوحشى.»

وفى يوم اطلاق سراحه قال ايمانى «إن عقوبة الاعدام قد وضعت اعدادا كبيرة من الشبان السود على قائمة الحيوانات المنقرضة. ولو أن الحكومة والمؤسسات وفرت لهم فرص عمل وأتاحت لهم التدريب والتقدم لما ارتكبوا تلك الجرائم اليومية لكى يعيشوا ويدفعوا ديونهم».

وأضاف- فى حديث صحفى- أن الحركة التى ينتمى اليها أمدته بكثير من الدعم والعزاء والفهم فى محنته. ليس معنى أن تمر بظروف صعبة أن أمرا قد انتهى. يمكنهم أن يسجنوا جسدك ولكنهم لن يستطيعوا أبدا إغلاق عقلك. لابد أن تحافظ دائما على عقلك حيا ونشطا.

والذين اعتبروا العفو عن ايمانى بعد كل هذه السنين انتصارا يعرفون أن النتيجة نفسها ليست مضمونة فى كل الحالات. لكنهم يواصلون معركتهم فى ساحة أخرى مجهولة أيضا للغالبية الساحقة بين الناس خارج الولايات المتحدة ... خاصة بين أولئك الذين ينظرون بمنظار الانبهار إلى الديمقراطية ويبرئونها من كل شائبة.

فور خروج ايمانى من سجنه ومن قائمة الاعدام تتصاعد حملة أخرى من أجل انقاذ حياة سجين سياسى آخر... فى أمريكا والحملة الاخرى ليست جديدة لكنها اكتسبت قوة دفع اضافية ،ربما بسبب الانتصار فى قضية ايمانى... وربما بسبب اقتراب خطر الإعدام من هذا السجين الآخر.

اسمه موميا أبو جمال ويخشى منظمو الحملة لانقاذه من الإعدام، الذى تستعد لتنفيذه فيه سلطات ولاية بنسلفانيا، أن يصبح أول سجين سياسى امريكى ينفذ فيه حكم الاعدام منذ اعدام الزوجين روزنبرج اللذين اتهما بنقل أسرار القنبلة الذرية للاتحاد السوفياتى، واللذين لاتزال كثير من الابحاث تؤكد براءتهما وسقوطهما ضحية لارائها السياسية وانتمائهما للحزب الشيوعى الأمريكى فى زمن كان فيه غير مشروع وكان



جورج بوش

جوزيف ماكارتى يتهم حتى الجيش الامريكى ووزارة الخارجية الأمريكية بأنهما أعشاش للشيوعيين وعملاء موسكو.

والمنظمات التى تدافع عن موميا أبو جمال وتطالب الرأى العام الأمريكى والعالمى باسماع السلطات الامريكية صوتها ضد اعدامه هى: الشبكة الأفريقية الجديدة للدفاع عن السجناء السياسيين وأسرى الحرب- الحرية الآن: الحملة من أجل العفو العام وحقوق الأنسان للسجناء السياسيين فى الولايات المتحدة- لجنة الأنصار للدفاع عن السجناء السياسيين الأمريكيين.

وتدل أسماء هذه المنظمات على تفشى المشكلة. فهذه المنظمات لم تخلق من أجل قضية أبو جمال ولا تعمل لانقاذه وحده. وقد نشرت المنظمات الثلاث اعلانا فى بعض الصحف الامريكية (التى قبلت نشر مثل هذا الاعلان وتلك التى يمكن لمثل هذه المنظمات بامكانياتها المحدودة أن تدفع تكاليف الاعلان فيها)قائمة بأسماء ٧٧ سجينا سياسيا... تلاحظ بين أسمائهم نسبة غير ضئيلة من المسلمين السود... والسود غير المسلمين وبعض الهنود الحمر ومواطنى بورتو ريكو والأمريكيين من أصول لاتينية.

أما موميا أبو جمال فقد حكم عليه بالاعدام عام ١٩٨٢ فهو صحفى وكان عضوا نشطا فى منظمة «الفهود السوداء» التى اشتهرت فى الستينيات و السبعينات بالنضال من اجل حقوق السود وضد حرب فيتنام .وقد ظل هدفا لادارة بوليس مدينة فيلادلفيا عاصمة ولاية بنسلفانيا منذ أواخر الستينيات عندما كانت مقالاته فى صحيفة «حزب الفهود السود» تكشف الطبيعة العنصرية لسلطات المدينة وخاصة شرطتها، وقد أدت هذه المقالات إلى شن غارة بوليسية عنيفة على الطريقة العسكرية على مقر الحزب وضرب أعضائه بوحشية وتلفيق الاتهامات ضد عدد منهم... وكان على رأسهم موميا أبو جمال.

وتكررت هذه المشاهد فى السبعينيات مرة عام ١٩٧٤ ومرة أخرى عام ١٩٧٨... وفى ديسمبر ١٩٨١ فى هجوم آخر للشرطة على مقر حركة الحقوق المدنية للسود فى المدينة نفسها وكانت تطلق على نفسها اسم «الحركة» جرح أبو جمال»، وقتل أحد رجال الشرطة. وتوصف المحاكمة التى جرت بعد ذلك للصحفى الامريكى الأسود بانها كانت مهزلة كان القاضى من منظمة «كوكلوكسى كلان العنصرية الإرهابية»... وكان جميع المحلفين من البيض. ورفض القاضى طلب ابو جمال بأن يدافع عن نفسه دون محام. وكانت مهمة المحامى الذى اختارته المحكمة توريط المتهم قدر المستطاع.

ولقد استنفذ ابو جمال كل فرص الاستئناف والمعارضة التى يسمح بها القانون الامريكى.. كل المستويات لم تجد سببا يدفعها لقرار فى صالح هذا السجين السياسى. ورفضت المحكمة العليا الامريكية وكانت آخر ملجأ له- نظر قضيته وأصبح الأمر كله مرهونا بارادة محافظ بنسلفانيا ولهذا فان الحملة لانقاذ ، حياة ابو جمال تطالب بتوجيه الالتماسات إلى المحافظ الذى يملك وحده سلطة تخفيف حكم الاعدام.

وبينما تضطر معظم الولايات الأمريكية لاطلاق سراح الأف من المجرمين العاديين- ومنهم القتلة- قبل وقت طويل من نهاية المدد المحكوم عليهم بها ، خاصة بسبب اكتظاظ السجون فوق طاقة السلطات... فان المسجونين السياسيين لاحظ لهم من العفو أو الرأفة... حتى السجين السياسى الذى أطلق سراحه أخيرا- ايمانى فقد طال سجنه ٢١ عاما.

لكن من المؤكد أن الغالبية الساحقة ممن ترتسم لديهم صورة أخرى عن أمريكا يتساءلون: هل يوجد سجناء سياسيون فى الولايات المتحدة الأمريكية؟

لم يطرح هذا السؤال من قبل على نطاق واسع، وربما لم يطرح حتى على أضيق نطاق منذ أوائل الخمسينيات حينما كانت موجة الهستيريا المكارثية تحكم قبضتها على الحياة السياسية الأمريكية باسم الدفاع عن حرية أمريكا ضد الخطر الشيوعى.

ومن هنا المفارقة، اذ يعود السؤال- ومعه اجابات محددة بشأن حالات حقيقية لسجناء سياسيين فى السجون الامريكية-

في وقت أصبحت فيه عبارات «زوال الخطر الشيوعي» وانهيار الامبراطورية السوفياتية»، «وانتصار الرأسمالية النهائي» تسمع ألف مرة في الدقيقة وتقرأ عشرات الآلاف من المرات.

ولقد كانت الفكرة السائدة- لدى الامريكيين وغير الامريكيين لعشرات من السنين- ان الحديث عن سجناء سياسيين في أمريكا أقرب إلى الحديث عن مربع دائري.. مستحيل، تناقض لايمكن قبوله او احتماله، ولم يكن ذلك يمنع من ظهور أصوات واهنة بين وقت وآخر تؤكد عكس ذلك تؤكد أن النخبة الحاكمة الامريكية قادرة دائما على أن تضع أولئك الذين يشكلون تحديا لهيمنتها وأفكارها في السجون، لمجرد أنهم يدينون بافكار سياسية معينة وليس بالضرورة أن تكون أفكارا شيوعية أو يسارية لكن هذه الأصوات الواهنة لاتملك امكانيات الوقوف بوجه هيمنة اعلامية لانظير لها في قدراتها المادية والتكنولوجية في العالم كله تبث على مدار الاربع والعشرين ساعة أفكار المؤسسة الحاكمة، حتى وهي تنتقدها .لقد أحكمت النخبة الحاكمة سيطرتها على العقل الامريكي بدرجة يصبح معها النقد الوحيد المقبول أو المعارضة الوحيدة الممكنة هي تلك التي تجري في اطار النظام... أشبه ماتكون بمن يجري داخل قطار متصورا أنه بذلك سيتمكن من الوصول إلى محطة النهاية قبله.

ومما يزيد من صعوبة الأمر بالنسبة لقضية وجود سجناء سياسيين أن النظام الجنائي الأمريكي ليس فيه شي- عن «الجرائم السياسية» ... ونتيجة لهذا يضيع التمييز بين الجريمة العادية والجريمة السياسية... وترتيبا على هذا وذاك فان السلطات تعرف جيدا كيف تحول أي معارض سياسي تستشعر خطورته الى مجرم عادي. فليس أسهل على أجهزة السلطة من تدبير جريمة وتوفير الأدلة والشهود وحتى الاعترافات «حتى اذا ما حوكم معارض سياسي لاينطق أحد من ممثلي الادعاء أو المحلفين أو القضاة بكلمة واحدة عن أفكاره السياسية.... يبقى كل شيئ منصبا على «الجريمة».... وهي في معظم الأحيان جريمة قتل فهي الجريمة التي تضمن الزج بالشخص المستهدف في السجن الاطول فترة ممكنة ومن الذي يستطيع بعد حكم القضاء وقد أعدله جيدا أن يسمي هذه قضية سياسية؟ ومن يستطيع أن ينسب أي درجة من الشرف الوطني أو السياسي إلى مواطن أدانه القضاء بالقتل؟

وفي معظم الأحوال فان هذه «الاجراءات» القانونية تتم على سبيل ردع جماعات ذات قضية سياسية محدودة بالتمثيل بفرد فيها. وبالطبع يختار لهذا العقاب أكثر الأفراد قيادية وقوة ووضوحا في آرائه وفي التزامة بقضية جماعته ولهذا يرتبط معظم هذه القضايا بجماعات الحقوق المدنية وحقوق الاقليات والحريات العامة. ومعظم السجناء السياسيين في أمريكا في الوقت الحاضر إما من السود أو الهنود الحمر أو من اليساريين «الراديكاليين».

ولاتكتمل الصورة دون أن نشير الى أن القلة من الكتاب السياسيين التي تعرضت لموضوع السجناء السياسيين في أمريكا قدمت- ومنذ وقت طويل- أدلة كافية على أنه «كان هناك سجناء سياسيون في أمريكا منذ البداية».. أي منذ بداية الاستقلال الامريكي، أين بالتحديد منذ ٢١٥ عاما. ويقول أحد أوائل الذين تناولوا هذا الموضوع بالدراسة- وهو تشارلز جودويل- في كتاب أصدره عام ١٩٧٣، على أثر فضيحة «ووتر جيت» الشهيرة «إن الحريات السياسية للامريكيين هي اليوم في أعلى نقطة بلغتها في التاريخ. مع ذلك فهي أشد عرضة للأخطار مما كانت في أي وقت مضى به وعلى الرغم من مرور ١٨ عاما على قوله هذا فان تطورات هذه الاعدام اكدت صحة استنتاج جودويل. ولقد كان جودويل نفسه ضحية- وان بدرجة أقل- لهذه التطورات اختير في عام ١٩٦٨ لشغل المقعد الذي شغر في مجلس الشيوخ الأمريكي بمقتل السناتور روبرت كيندي. وخلال شهور قليلة في المجلس أثار على نطاق واسع قضايا الحريات المدنية... وقد أولى مشروع قانون من نوعه بحجب كل الاعتمادات المالية لحرب فيتنام كوسيلة وحيدة لوقف هذه الحرب الامريكية. وكان هذا فوق احتمال حكومة نيكسون في ذلك الوقت، وفوق احتمال الحزب الجمهوري فوق احتمال مجلس الشيوخ والحزبين الحاكمين فيه، فتم «تطهير »المجلس من عضوية جودويل (....)

مع ذلك فان موضوع السجناء السياسيين اكتسب في الفترة الأخيرة، وبالأخص منذ بداية رئاسة جورج بوش، قوة دفع كبيرة، ربما كانت نتيجة الشعور العام بأن سياسات جورج بوش الداخلية والخارجية تشكل خطرا على الحريات المدنية والديمقراطية... وعلى مكتسبات الأقليات (السود واللاتينيين والآسيويين والهنود الحمر ،وحتى النساء) التي تحققت منذ منتصف الستينيات وربما كان ذلك أيضا نتيجة الشعور بأن ادارة بوش بنزوعها الواضح إلى اللجوء للقوة العسكرية في مواجهة «المشكلات الخارجية» تجعلها أكثر ميلا لقمع المعارضة الداخلية بحجة ظروف الحرب.

ولكي نعي طبيعة الخطر الذي يناضل ضده الذين دافعوا عن ايماني والذين لايزالون يحاولون انقاذ «ابو جمال» لابد أن نقرأ بيانهم ضد عقوبة الاعدام:

«ينبغي أن لانسمح للخوف والحقد العنصري ضد الامريكيين الأفارقة... لانستطيع أن نسمح للدولة بأن تتم المهمة التي بداها مكتب التحقيقات الفيدرالي وشرطة فيلادلفيا حينما ضربوا بالقنابل المبنى الذي تقع فيه «الحركة» في مايو ١٩٨٥ فقتلوا ١١ رجلا وأمرأة وطفلا..لا نستطع أن نسمح لهم بأن يقتلوا موميا ابو جمال علينا أن نوقف جدول أعمال المذبحة الجماعية التي وضعت أكثر من ٢٤٠٠ من أبناء العالم الثالث من انحاء الولايات المتحدة على قائمة الاعدام لقد استخدمت عقوبة الموت فعلا في قتل اطفال وأبرياء كثيرين. والآن فاننا إن لم نستطع أن نوقف هذه العقوبة فانها ستستخدم اداة للانتقام السياسي، ان النضال ضد العنصرية والظلم في هذا البلد قد حصد أرواح مايكفي من الضحايا».

...وللبحث بقية. فالقضية أعقد وأوسع وأخطر.

ايماني وأبو جمال مثالان لضحايا التلفيق الجنائي ضد المناضلين السياسيين من الأقليات.

المجرمون العاديون يطلق سراحهم بسبب اكتظاظ السجون... أما السجناء السياسيون فلا.

أرشيف اليسار



محمد حسن جاد «بُرّق» المسافة بين "الفتوة" و"الشيوعي"

د. رفعت السعيد

*الإسم: محمد حسن جاد
اسم الشهرة: برّق
الإسم الحركى: علام
المهنة: فتوة... نجار ثم شيوعى محترف

***«أنا كنت فى الأصل فتوه، أكبر فتوه فى حى المناصره وشارع محمد على لحد باب الخلق»

*** «لأ.. فيه فرق كبير بين الفتوه والبلطجى، الفتوه يحمى الضعيف، ويحمى الحى، ويتعيش من عرق جبينه، الناس تحترمه تلجأ اليه ليحميها من أى ظلم، أما البلطجى فيعيش على إتاوات يفرضها على الناس.. الناس تخافه ولاتحبه»

*** «أذكر مرة أن سائق الترماى اعتدى على سيدة من المناصرة بالضرب، اشتكت لى، سحبت كرسى وترابيزه من القهوة وقعدت بالضبط على شريط الترماى، توقفت الترمايات حتى أتى السائق واعتذر علنا للسيدة»

*** «كنت أعمل نجار مسلح وأصبحت أسطى وكنت أنفق كل دخلى على الجدعنه وأصحابى.. ومشاريب القهوه»

*** «لم أكن أهتم بالسياسة، فقط فى عام ١٩٣٥ تحمست مع المظاهرات الصاخبة التى كانت تحتج على تصريح المستر هور الذى قال فيه إن مصر لاتستحق الاستقلال ولاالدستور»

*** «ذات يوم كنت أعمل فى بناء عمارة فى شارع سليمان باشا ناحيه ميدان التحرير (قصر النيل) كانت مظاهره صاخبة تهتف «يسقط هور ابن الطور» وتصادمت مع الجنود الإنجليز فى ثكنات قصر النيل وبدأ الإنجليز يطاردون المظاهرة بالرصاص، وما إن اقتربوا من العمارة التى أعمل بها حتى وجدت نفسى ألقى بعروق الخشب والقمط الحديد من أعلى العماره على الانجليز، وتبعنى العاملون معى وانهالت عروق والواح الخشب كالمطر، وانسحب الإنجليز، وطبعا هربت لفترة... وفقدت عملى كنجار مسلح»

***«فى بداية الاربعينيات أصبحت أسطى ورشه النجارة فى شركة سالم سالم، وكان إخوانياً متعصباً، وكان يستغل العمال أبشع ستغلال، وبرغم أننى كنت أسطى وكان مرتبى كبيراً جدا... جنيه وخمسة قروش فى اليوم، وهو مرتب عالى بمقايس هذه الأيام، الّا أننى بدأت فى تجميع العمال فى نقابة، واصطدمت بصاحب العمل الذى اتهمنى بتحريض العمال على الإضراب، وقبض على وسألنى وكيل النيابة عن أجرى وقال أنه يحسدنى لأن أجرى أعلى من مرتبه، وأبدى دهشته كيف أجازف بفقدان عمل كهذا.. وبالفعل فصلنى سالم سالم فى اليوم التالى، واتهمنى بأننى شيوعى، ولم اكن سمعت بالشيوعية، ولاعرفت معناها»

*** «المصادفة وحدها هى التى جعلتنى شيوعيا، فى عام ١٩٤٥ كانت هناك مظاهرات ضد الانجليز، وأنا كنت متعاطفاً مع الوفد، مشيت فى المظاهره، البوليس بدأ يضرب فينا وأنا بدأت أضرب فى البوليس قبضوا على وحبسونى فى قسم الموسكى، كان فى الحجز مجموعة طلبة قبض عليهم فى المظاهرة، سألت واحداً منهم، كان ممصوصاً ورفيعاً ولابساً نظاره، انت ممسوك ليه، قال: أنا شيوعى هو انتم ياأولاد...» وأمسكت بخناقه، أخيرا وجدت الذين تسببوا فى فصلى من شركة سالم سالم.. وبهدوء بدأ يحدثنى.. كان طالبا فى كلية الفنون الجميلة قسم عمارة اسمه كمال شعبان، ولم ينته اليوم الا وأصبحت شيوعيا...»

*** «تغيرت حياتى تماما، اندفعت فى العمل الشيوعى بجنون، جندت كثيرا من أصدقائى فى المناصره وشارع محمد على، تركت الفتونة، أصبحت أمشى فى الشارع هادئا، دهش الناس: «برق» جرى له أيه؟ ويرد الآخرون: بقى شيوعى، يعنى ايه شيوعى؟ أشرح أنا لهم، حتى أصبحت لدينا عضوية لابأس بها... وكان كمال شعبان يلاحقنى بالمحاضرات والكتب....»

*** «ثم قابلنى هنرى كورييل، بهرت بتواضعه وبساطته ووضوحه، كل الألغاز الفكرية والنظرية التى كانت تبدو صعبة ومستحيلة الفهم شرحها ببساطة وهدوء وبلا استعلاء، طلبت منه أن أحترف العمل الشيوعى، فسألنى دخلك كام قلت حوالى ٣٠ جنيه شهريا، قال مش حنقدر نديك الا ثلاثة جنيه، قلت ماشى... وأصبحت محترفا»

*** «لا أحب الإجابة على هذا السؤال فلست مثل هؤلاء الذين سجنوا ثلاث أو اربع سنين ثم خرجوا ليكتبوا كتبا عن بطولاتهم وكيف انهم كانوا محور كل شئ.. اذا كنت مصمما... سجنت أكثر قليلا من سته عشر عاما»

***

ويمضى الحوار مع واحد من فرسان الزمن القديم... الذين إن ذهبوا يمضون ولابديل ولامثيل لهم... كان يجلس أمامى كقطعة جرانيت فرعونية قديمة تمتلك من الإصرار والصلابة مايعجز الزمن عن تطويعه...

كان يتكلم بحماس هادئ، وببساطة خالية من الادعاء... وتمضى الأسئلة محاولة أن تستدرج اكبر قدر من المعلومات،

*** «طبعا السجن كان صعب، وبالنسبة لى أنا كانت الصعوبة فائقة ولاتحتمل، انت لاتعرف معنى أن تترك بيتك بلاخبز، ولامليم واحد، كنت اعرف ان أم حسن وحسن ابنى يجوعون بالفعل، وكان هذا يمزقنى، الصعوبة الأخرى كانت الانقسامية، ففى نهاية ١٩٤٨ وطوال ١٩٤٩ كانت الانقسامية تنهش «حدتو» وكان البرجوازيون الصغار يصبون حقدا غير مفهوم ضد «حدتو»، وكثيرون انقسموا مع الهوجة وغيروا مواقفهم بمجرد سماع شائعه أو اكذوبة، انا رفضت الانقسام وفى أحيان كثيرة كنت وحدى الذى بقى فى حدتو... ولكن فى بداية الخمسينيات بدأت «حدتو» تلمع وتنشط من جديد وأصدرت البشير وكونت حركة السلام واللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات، بينما الانقساميون البعض عاد الى حدتو نادما والبعض الآخر هرب تماما من المعركة...»

*** «لاتقل كم سجنا سجنت فيه، بل إسألنى فى أى سجن لم تسجن، فطوال ٤٨-٤٩-١٩٥٠ كانت الحكومة تنقلنا من سجن لآخر لانستقر ونتصل بالتنظيم وهكذا مررت فى هذه الفترة ومابعدها على أغلب سجون مصر الزقازيق- طنطا- المنصورة- الحدره- طره- ابو زعبل- الواحات... والباقى مش فاكره دلوقت»

... قطعة الجرانيت ترفض أن تلين، يستفزنى الإصرار البسيط الخالى من الخيلاء والافتعال وأسألة كم مرة بكيت فى حياتك؟

***«الراجل مش ممكن يبكى، لكن أنا فاكر اننى بكيت أربع مرات ...يوم مامات حسن ابنى، ويوم ماقتلوا هنرى كورييل، ويوم حل الحزب، ويوم صدور كتابك الصحافة اليسارية وبه إهداء باسمى»

*** «يوم حل الحزب حسيت أن أبويا وأمى ماتوا فى يوم واحد، أحسست اننى أصبحت من جديد فرداً فى مواجهه مجتمع ظالم وغدار، وانني فقدت الحصن والدرع والسند».

***« ويوم صدور كتابك، لأننى أحسست أن اللى عملته لم يضع هباء وانه لن ينسى، وان الاجيال القادمة حتعرف أن واحد اسمه برّق ضحى بحياته علشان هى تعيش أحسن ولأن الاهداء عادة يكون للأغنياء والدكاترة والمهمين اما أهداء كتاب لواحد عادى وفقير مثلى فهو أمر غريب»

***« آه، ده سؤال صعب، لكن حاجاوب عليه: عبد الناصر زعيم عظيم، ووطنى مخلص معادى للاستعمار، وأدى للفقراء حقوق كثير، لكنه مش جدع، الراجل الجدع يعرف قيمة الصداقة ويقدرها، ده غدر بينا بعد ما ساعدناه فى تشكيل تنظيم الضباط الأحرار وعملنا معاه الثورة، كما أن الراجل الجدع لما يقع الخصم فى أيده يعامله بجدعنه وإحترام، لكن ده إفترسنا، وعاملنا بتوحش»

***

وأوقف شريط التسجيل...

لاستعيد شريط الأحداث والذكريات...

أول يناير ١٩٥٩ «الزمن صعب ورديئ، ضربة بوليسية غادرة لم يكن أحدا يتوقعها أو مستعدالها، وأنا خارج لتوى من السجن لأفاجأ بالاغلبية العظمى من القيادة فى السجن، والحزب الذى خاض معركته مع الآخرين دفاعا عن تحالف وثيق مع عبد الناصر يتعرض لضربات بوليسية متلاحقة، أتت على أغلب الكادر الرئيسى، وأجهزة الطباعة، وأجهزة الاتصال جميعا.

وأتلقت حولى لأجد مجموعة- محدودة، لكنها تمتلك عزيمة تكفى لإعادة تجميع ماتبعثر وإراده تكفى لتحدى الحملة البشعة التى خاضها عبد الناصر وأجهزة اعلامه ضد الشيوعيين.

محمد الزعفرانى- مجدى نصيف- على حنيطر- طه دياب- قدرى شعراوى- احمد عز الدين- عبد الله اسماعيل- مارى بابادوبلو- ومع هؤلاء جميعا عم «برّق».. كان يتفجر غيظا وحماسا...

الفارق كبير بين ماهو نظرى وماهو عملى، والفارق اكبر بين الإصرار وبين القدرة على الفعل والتنفيذ.

مامن شئ نطلبه من «عم برق» الا فعله.

لا أجهزة فنية؟: نشترى، الآن الشراء صعب، نعمل أجهزه.

وغاص قليلا فى حوارى المناصرة، وعاد ومعه اكثر من مشروع.. مطبعة حروف قديمةمعروضة للبيع، بل هناك امكانية لصناعة واحدة حسب مواصفات أعدها هو... واذا لم يكن لديك مكانا ملائما فلا مفر من اللجوء إلى «عزيزه».

و«عزيزة» هو الإسم الحركى الذى اختاره الشيوعيون لإدارة طبع بدائية برواز خشب وقطعه من الحرير تثبت عليه واسطوانه من المطاط.. وفقط.

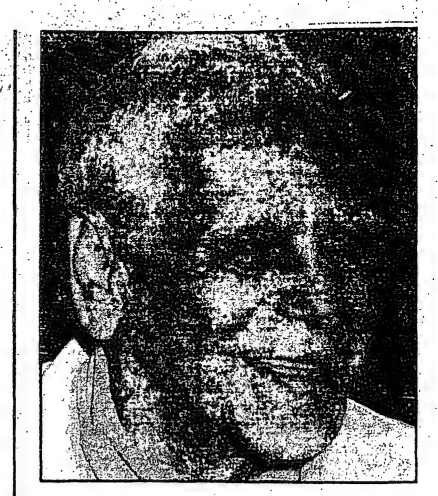
وبدأت منشوراتنا فى الصدور... بعد أسبوع واحد من حملة القبض... وكانت مطبوعة بالمطبعة وفى طباعة أنيقة.

وكا «عم برق» خلف ذلك كله.

أذكر أحد الاجتماعات، الأعضاء متوترون، وربما غير قادرين على إستيعاب ماحدث، ومايحدث من مطاردة عنيفة وهجوم إعلامى شرير، وهم يريدون تقييم مواقف القيادة، ولماذا كان كل هذا التأييد لعبد الناصر؟ وكنت أنا فى الموقف الصعب

كنت خارجا لتوى من السجن، مليئا بقدر من الدهشة يفوق ما لديهم جميعا، وان كنت أحاول أن ألعب دور القادر على إستيعاب ماحدث... «عم برق» وبحس نضالى مرهف أنقذ الموقف، إندفع بحماسة المعروف ليحذر من أن نغرق فى تقييم الماضى فننسى معركة الحاضر، أكد أن أمامنا إعاده بناء وتجميع الحزب، وبعدها يمكن أن نناقش كل شئ بهدوء، أيده محمد الزعفرانى، وسكت الآخرون، واستقام الأمر. واندفعت المجموعة فى عمل مثير للدهشه.

وفى اجتماع آخر اقترح «عم برق» ان نرشح بعضا منا فى انتخابات اللجان الأساسية للإتحاد الإشتراكى.. اعترض البعض وقال أحدهم «تانى.. بعد كل اللى عملوه فينا...



نشتغل معاهم».. كان «عم برق» يتحرك بوميض داخلى غريب يمسك بالموقف النضالى الصحيح ويتذكر مادرسه عن كتابات لينين، ويترجمها بأسلوب عامى مثير للإعجاب..

تحدث طويلا عن مخاطر العزلة اليسارية وعن ضرورة التواجد فى كل موقع جماهيرى... وأقنع الجميع. وتقرر ترشيح احمد عز الدين فى أحد شياخات الخليفة. ودهش الجميع إذ وجدوا شعاراتنا ترتفع من جديد، ومجموعات من راكبى الدراجات ترتدى فانلات صنعها محمد الزعفرانى عليها شعاراتنا واسم مرشحنا...

لعل الناس دهشت، ولعل الأمن كان الأكثر دهشه..

وبعد نضال ممتع ورائع... عاد «عم برق» الى بيته الأساسى إلى السجن وعدنا معه او قبله بقليل.

***

.. ولم تزل هذه القطعة الصلبه من الجرانيت المصرى تحيرنى. فما يمكن أن يروى كثير، ولا مفر من أن ننتقل سريعا... ونقترب من عام ١٩٧٨.

كان الزمن قد إستطاع ان ينال منه قليلا. كان دائما يقول: «لم أكن اتصور ان الزمن والشيخوخه سيفعلان بى هكذا». العمر تقدم، الخطوات التى كانت دائما متعجله هدأت. وبعد أن قضى سنوات عدة يستخرج من صخر الحياة خبزا لنفسه ولأحفاده ولأبناء احفاده آن له ان يستريح. رفاقه القدامى رتبوا له معاشا شهريا كافيا.

ولكن كيف يمكن لرجل كهذا أن يستريح.

دخل إلى المقر المركزى لحزب التجمع. أصدر لى قررا، سأعمل هنا. تعمل إيه ياعم «برقش»؟ أى حاجه، مش ممكن أقعد فى البيت، علشان أعيش لازم أشعر أنى بأعمل حاجة مفيدة للشعب.. وقبل أن أناقشه كان



قد اتخذ قراره وسحب كرسيا وجلس ليعمل مسئولا عن الاستعلامات .. وبلا أجر.

وذات مرة ناداه أحد قادة التجمع، لم يكن يعرفه، أعطاه جنيها وقال له: إشترى لى علبة سجاير. وافق ببساطه وأحضر السجاير والباقى، بذات الترفع قال له الرجل: الباقى علشانك. انقض «عم برق» عليه، أمسك بخناقة ولقنة درسا لاينسى «..أنا مناضل لا أخجل من خدمة الناس، لكن مش شحات».

وتأتى السنوات العجاف، كامب -ديفيد، الحرب الشرسة التى خاضها التجمع ضد السادات، وحرب السادات ضدنا، ثمانى مرات اقتحموا المقر وصادروا أدوات الطباعة، والورق ،والآلات الكاتبة، والخزينة، وكل شئ.

فى كل مره نشترى آله طباعة جديدة ويأتون ليأخذوها. ولم يعد بالإمكان شراء المزيد» سألت عن «عم برق» ولم أجده، أخيرا عاد ومن البالطو الضخم الذى اعتاد أن يلبسه أخرج «عزيزه»... ضحك بأعلى صوت، واحدة من ضحكات زمان، وقال: يبجوا ياخدوها، أنا أقدر أعمل كل يوم عشرة منها... وفى مؤتمر صحفى عالمى عقدناه بمقر الحزب، وقف «عم برق» فى الصالة الخارجية يعمل على «عزيزة» يطبع لكل صحفى نسخه طازجة من بيان يؤكد بالعربية والإنجليزية أننا سنستمر فى إيصال رأينا للناس مهما صادروا مطابعنا...

وكان لابد أن يدفع عم «برق» الثمن. قبضوا عليه لفترة.

وخرج من السجن اكثر حيوية، لقد عاد شابا من جديد.

***

أخيرا حقق أمنيته

زار موسكو.

وهناك- وهو يغادر المطار وجد فى انتظاره سيارة سوداء كبيرة، قال مازحا



«عمرى ماركبت عربية الا عندما يقبض على». وفى طابور المنتظرين لإلقاء التحيه على لينين وقف هو والمرافق. تخطوا به الدور فهو ضيف، ودخل على لينين، وقف وقف عسكرية و... تعظيم سلام، ورفض ان يتزحزح، الطابور المنتظر طويل، والمرافق يدفعه ليتحرك وهو يرفض اخيرا صرخ «ماهو عندكم كل يوم أنا أول مرة وآخر مرة حاشوفه» وعندما دفعوه، صمم أن يبدأ الجوله من جديد.

وعاد من موسكو ومعه منشار كهربائى صغير هدية لمقر الحزب...

لماذا ياعم «برق» حنعمل بيه إيه؟

قال هامسا: يمكن يقلبوا علينا تانى نبقى نقدر نعمل «عزيزة» زى ما احنا عايزين»

***

وأخيرا...

يحين موعد رحيل الفارس.

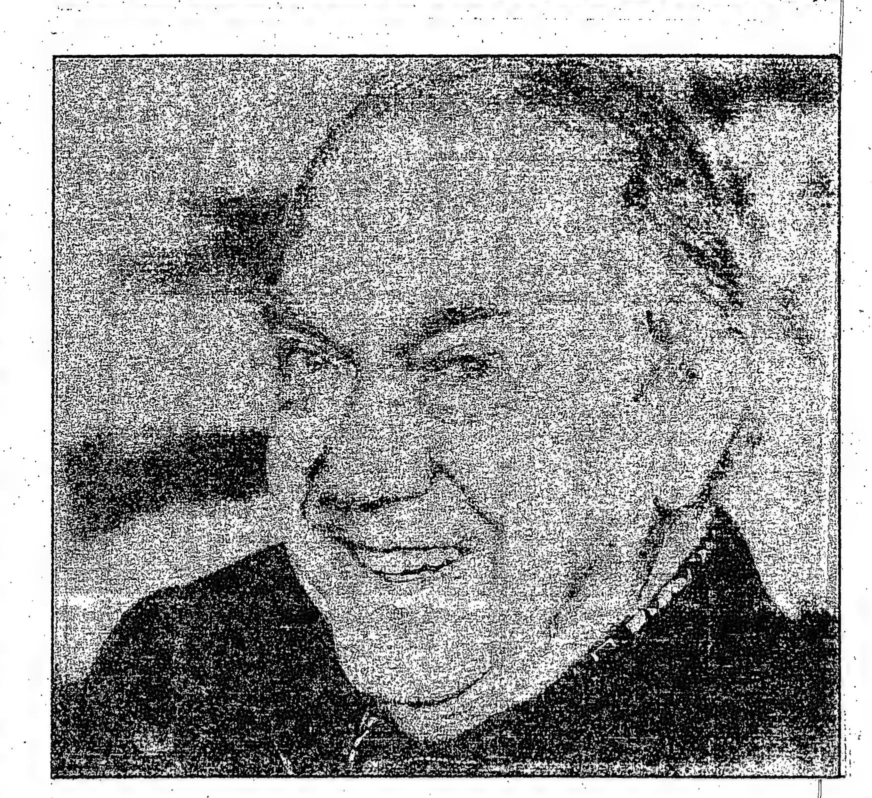
سنوات العذاب الطويل، والسجن المضنى، والنضال الذى لايهدأ، والفقر الذى لايرحم، آن لها تقتص من هذا الجسد العنيد ومن هذه الإرادة الجرانيتيه...

وفى فراش مرضه الأخير كان غاضبا، يوجه لى رسائل مكتوبة تفيض حنانا ويلح فى غضب «أريد أن أعمل أى شئ، فما فائدة أن أعيش هكذا دون أن أقدم شيئا للحزب والناس»

لكنك ياعم «برق» أديت ماهو أكثر من الواجب...

وقدمت لنا نموذجا فذا للإصرار القادم من أعماق الشعب، وللحكمة الشعبية المستخلصة من حياة الناس العاديين والممتزجة- فى إتقان تام- مع معرفة نظرية هادئة وغير مترفعه، وإصرار ثورى لايهدأ، وحس طبقى غير مصنوع.

فشكرا عم «برق»... ألف شكر.



جراهام جرين.... والسياسة

د. عبد العظيم انيس

فى الأسابيع الأخيرة كتب العديد من المقالات والدراسات عن الروائى الإنجليزى الكبير جراهام جرين بمناسبة وفاته عن عمر ناهز السادسة والثمانين. ولقد تناولت هذه المقالات أدبه وشعره ومسرحياته ورحلاته وغرامياته، إلا أننى لم أجد فيها شيئا عن موقفه السياسى وموقفه من الكاثوليكية خصوصا والدين المسيحى عموما خصوصا فى الفترة الاخيرة من حياته.

ولست أعرف كتابا يتخصص فى هذا الجانب من حياة جراهام جرين وفكره، ولكن من يقرأ بعض رواياته لابد أن يتساءل إن كانت لجراهام جرين علاقة باليسار، على الأقل فى إحدى فترات حياته. ولقد خطر لى هذا الخاطر بعد قراءتى فى الخمسينيات روايته المشهورة «الأمريكى الهادئ» التى تجرى أحداثها فى فيتنام وتتناول شخصية ضابط مخابرات أمريكى فى تصوير ساخر. وبسبب هذه الرواية رفضت السلطات الأمريكية منح جرين تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة آنذاك، بل قيل فى بعض الأوساط إن هذه الرواية بالذات هى أحد أسباب عدم منح جرين جائزة نوبل ،رغم ماحققته رواياته وأفلامه من شهرة عالمية ، كما قيل أيضا أن من هذه الأسباب علاقة جرين العاطفية مع إحدى الممثلات السويديات الامر الذى أثار غيرة عضو سويدى بارز فى لجنة جائزة نوبل!

ولقد زاد هذا التساؤل إلحاحاً عندى بعد ماقرأت الطبعة الإنجليزية لكتاب «حربى الصامتة» الذى كتبه الجاسوس الأشهر كيم فيلبى الذى عمل طويلا فى المخابرات البريطانية ووصل فيها إلى منصب رئيس قسم مكافحة الشيوعية، بينما كان هو فى الحقيقة ضابطا فى المخابرات السوفيتية، واستطاع أن يحافظ على موقفه هذا من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٥٥ عندما هرب من بيروت إلى موسكو... فإذ بى أجد أن جراهام جرين هو الذى كتب مقدمة الطبعة الإنجليزية للكتاب، وإذ به يعبر فى تلك المقدمة عن احترامه لكيم فيلبى وفهمه للدوافع التى حدت به للقيام بمثل هذا العمل، والذى كان فى نظر الكثيرين بمثابة خيانة لوطنه البريطانى.

وينبغى هنا أن نوضح أن جرين كان على علاقة تاريخية طويلة بكيم فيلبى، إذ أن جرين نفسه عمل فى المخابرات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية، وكان مرؤوسا لفيلبى. ولذلك فإن اختيار الناشر البريطانى لجرين لكتابة مقدمة كتاب «حربى الصامتة» أمر مفهوم، إلا أن قبول جرين القيام بهذه المهمة بدا لى غريبا بعض الشئ، وإن اتضح أن استعداد جرين هذا مبعثه الإحترام الذى يكنه لفيلبى حتى لو اختلف معه. وخلال زيارات جرين العديدة للإتحاد السوفيتى كان دائما حريصاً على الإتصال بكيم فيلبى وزيارته فى منزله.

ثم صدر عام ١٩٨٨ كتاب نورمان شيرى عن جراهام جرين، أو بشكل أدق الجزء الاول من الكتاب، وهو الذى يتناول حياة جرين من مولده عام ١٩٠٤ حتى عام ١٩٣٩. وكان جرين قد قرأ كتاب شيرى عن حياة الروائى البريطانى- البولندى الأصل- جوزيف كونراد فأعجب به، أعجبه على وجه الخصوص أن شيرى حرص على زيارة كافة الأماكن والبلدان التى زارها كونراد ووردت فى رواياته سعيا وراء معرفة حميمة بهذه الأماكن. وهكذا اتفق جرين مع شيرى فى أوائل السبعينيات على أن يقوم هذا الأخير بتأليف كتاب عن حياته على أن يزوده بكافة اليوميات والخطابات والوثائق التى تساعده على ذلك، وأن يسمح له باستجوابه فى أدق تفاصيل ماضى حياته. ولقد صدر الجزء الأول من الكتاب عام ١٩٨٨ كثمرة لهذا الإتفاق، ولاشك أن الكثيرين يتطلعون إلى صدور الجزء الثانى الذى يتناول حياته منذ عام ١٩٣٩ حتى وفاته.

يحكى نورمان شيرى أنه عند ذهابه للقاء جرين فى محل إقامته فى جنوب فرنسا (أنعيب) لاستجوابه عن تفاصيل كثيرة فى حياته، وجد أن الكاتب يسكن فى شقة متواضعة، ثم يشير إلى غرفة جلوسة، والصورة المعلقة فوق مقعده وهى الصورة التى أهداها له فيدل كاسترو. ولقد كان من المعروف أن جرين خلال فترة حكم

الساندانيستا فى نيكاراجوا كان على صلة وطيدة بقائد الثورة **دانيل أو رتيجا**، وكان كثير التردد على العاصمة **ماناجوا**، شديد التعاطف مع الثورة والإعجاب بنجاحها فى الجمع بين قوى اليسار ولاهوت التحرير فى جبهة واحدة ، لدرجة أن وزير الخارجية كان من رجال الدين الكاثوليك.

ومن كتاب نورمان شيرى تتضح تفاصيل كثيرة عن اهتمامات جرين السياسية والدينية خلال فترات حياته المختلفة وإن كان من المؤكد أن هذا الجانب سوف يزداد وضوحا بعد صدور الجزء الثانى.

مثلا كان ثمة تساؤل: هل انضم جرين إلى الحزب الشيوعى البريطانى يوما ما؟ يتضح من الكتاب أن الأجابة على هذا السؤال هى: نعم... لقد انضم إلى الحزب عام ١٩٢٥ عندما كان طالبا فى جامعة أو كسفورد. ولقد حدث هذا عندما كان عدد أعضاء الحزب فى مدينة أوكسفورد ذاتها ربما لايزيدون عن أصابع اليد. وعندما سأله بعض زملائه لماذا فعل هذا أجاب: هذا هو المستقبل!

ومن المؤكد عند شيرى أن جرين لم يكن ماركسيا وأن دوافعه للانضمام للحزب ربما كانت أقرب إلى البحث عن الإثارة والفضول، وهو على أى حال لم يمكث طويلا فى الحزب، وبدأ تحوله إلى الكاثوليكية بعد ذلك. لكن ثمة ملاحظات عامة فى هذا السياق:

عندما انضم **جراهام جرين** إلى الحزب الشيوعى البريطانى فعل هذا مع صديق وزميل دراسة منذ الطفولة هو **كلود كوكبرن** CLAUDE COCkbURN، وهو الشاب الذى أصبح من قيادة الحزب بعد ذلك وواحد من كبار مثقفيه. وطول العمر ظل **كلود كوكبرن** صديقا شخصيا لجرين ومحل ثقته وموضع نصحه ، ودون أن يدرى لعب كلود دورا فى تحول جرين إلى الكاثوليكية!

والقصة بدأت عندما وقع **جراهام جرين** فى غرام فتاة باهرة الحسن تعمل فى إحدى دور النشر التى كان يتردد عليها فى أوكسفورد... هى فيفيان التى أصبحت زوجته بعد ذلك وأنجبت منه طفلين ثم تحطمت علاقتهما الزوجية بعد ذلك وذهب ليعيش وحده فى جنوب فرنسا.

ولقد تحولت فيفيان- بسبب ظروفها الشخصية- إلى الكاثوليكية فى وقت مبكر وارتبطت برموزها ولذا فلم تكن مستعدة لاقامة علاقات عاطفية إلا على أساس الزواج، ولم تكن مستعدة للزواج من شاب غير كاثوليكى وكان جرين آنذاك غير مكترث بالدين أصلا، بل كان يعتبر نفسه ملحدا.. وفى سياق هذا المأزق ذهب جرين إلى صديقة الحميم كوكبرن يسأله النصيحة. ويعترف كوكبرن لنورمان شيرى أنه هو الذى شجع جرين على التحول إلى الكاثوليكية باعتباره أمرا شكليا يسمح له بالزواج من الفتاة التى يحبها، لكنه اكتشف أن جرين أخذ هذا التحول بجدية، وعندئذ بدأ يدرك أنه كان مخطئا فى نصيحته.

ثم جاء الإضراب العام للطبقة العاملة فى بريطانيا عام ١٩٢٦، وهو الإضراب الذى دعت إليه نقابات العمال البريطانية وأيده حزب العمال احتجاجا على محاولة الرأسمالية- بدعم من الحكومة- تخفيض أجور العمال فى سياق الأزمة الاقتصادية التى كانت تمر بها البلاد. ولقد دام الإضراب عشرة أيام واتسم بالعنف الشديد والمصادمات بين العمال وقوات البوليس والجيش، وبدأ بموقف حاسم لعمال المطابع الذين رفضوا طبع صحيفة **«الديلى ميل»** لاحتوائها على افتتاحية بعنوان **«من أجل الملك والبلاد»** اتهمت فيها النقابات بتدبير النزاع النقابى كجزء من عمل ثورى مقصود به الإضرار بالابرياء من الجماهير البريطانية. وقد اعتبر عمال المطابع هذه الافتتاحية تهجما كاذبا على الطبقة العاملة ولذلك أضربوا عن العمل. وفى اليوم التالى تضامن معهم عمال النقل والحديد والصلب والمناجم والصناعات الكيمائية وعمال صناعة البناء . وهكذا بدأ الاضراب العام.

ولقد وقفت الطبقة الوسطى عموما ضد الإضراب وساعدت على إفشاله. وكان جرين قد عين محررا مساعدا فى صحيفة **التيمس**، وهو يعترف لنورمان شيرى أنه لعب ضمن محررى الصحيفة دورا فى مواجهة الإضراب. بل هو يكتب إلى حبيبته فيفان- وهى ذات نزعة سياسية محافظة- ينكر فيه تعاطفه مع حزب العمال. على أنه بعد ذلك وصف نفسه بأنه « انتهازى جبان» وربما جاء هذا التعبير على لسانه بسبب موقفه من الإضراب فى مايو سنة ١٩٥٦.

لكن التحول نحو اليسار فى كتابات جراهام جرين عاد مع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية فى بداية الثلاثينيات ومسيرات الجوع فى بريطانيا، الأمر الذى انعكس فى روايتيه **«إنها ساحة معركة»**، **«إنجلترا صنعتنى»**، اللتين حفلتا فى الحوار بالهجوم على النظام الرأسمالى «الذى يضع صغار اللصوص فى السجون بينما يضع كبار اللصوص فى القصور»

ولقد ظل جراهام جرين طول حياته نصيرا للمظلومين والمضطهدين والمعذبين فى الارض. ولذا ظل متعاطفا مع شعوب العالم الثالث، ولم يكن غريبا أن تجده فى أروقة مؤتمرات العالم الثالث خصوصا أمريكا اللاتينية.

بقيت كلمة عن علاقته بالكاثوليكية خصوصا فى الفترة الاخيرة من حياته لقد كتب الكثير عن أثر هذه العقيدة فى الرؤى التى يطرحها فى رواياته الجادة، لكن جرين يطرح فهما وتفسيرا خاصا للكاثوليكية والحياة عموما لانعتقد أن الكنيسة تقره عليه. فهو القائل فى تلخيص موقفه الدينى:

« طالما نحن بشر فإن مانفعله لابد أن يكون إما خيرا أو شرا. وطالما نأتى الشر فنحن بشر ومن الأفضل أن نفعل شيئا من ألا نفعل شيئا فنحن على الأقل موجودون. ومن الصحيح أن تقول إن مجد الإنسان هو قدرته على النجاة بروحه، ومن الصحيح أيضا أن مجده هو قدرته على أن يكون ملعونا »

فالخير والشر والبراءة والإثم والنجاة واللعنة هى ازدواجات لامفر منها فى حياة الإنسان، بل هى مفاهيم أساسية فى رواياته. والحقيقة أن فكر جراهام جرين ونزعاته مليئ بالجمع بين المتناقضات وربما كان لهذه الظاهرة صلة بالأزمات النفسية التى اجتازها جرين فى فترة مراهقته عندما أصيب بالأكتئاب وحاول الإنتحار أكثر من مرة. بل لقد أصيب جرين بما يشبه الصرع وهو فى الثانية والعشرين. لكنه شفى من كل هذا وإن كان هذا التاريخ الصحى قد ترك أثره على نفسيته ورغبته المستمرة فى السفر والترحال حتى بعد زواجه من فيفيان كما ترك أثره لاشك على فكره.

ولقد شهد فكر جرين فى الفترة الأخيرة من حياته- تحولا عن الكاثوليكية والدين المسيحى. وفى عام ١٩٧٤ سأله نورمان شيرى- خلال أحد الإستجوابات- إن كان لايزال كاثوليكيا فأجاب: ربما لا.

وقبل وفاته بيامين أجرت مجلة **تابلت** TABLAT الكاثوليكية البريطانية حديثا طويلا معه سألته بشكل مباشر سؤالا صريحا إن كان لايزال يؤمن بوجود الله كما صورته الديانه المسيحية فأجاب: لقد تمنيت هذا دائما لكنى فشلت فى ذلك؟

يمين × شمال



خالد محيى الدين

مسؤوليات المعارضة التاريخية

يمر المجتمع المصرى الأن بحالة من أخطر حالاته وبمرحلة حرجة، حيث تزداد الأزمة الإقتصادية وتحتدم وتستقر حالة الطوارئ فى البلاد كالورم الخبيث الذى لا استئصال له، وتتعمق علاقة التبعية بالخارج مما يهدد بفقدان الهوية السياسية والإجتماعية والثقافية والدوران فى فلك القوى الرأسمالية العظمى إلى الابد.

وفى ظل ذلك كله و-على عكس المفروض- أن تكون تلك العوامل السلبية دافعا لالتفاف الشعب حول بدائل اخرى، ولوحدة المعارضة حول برامج عمل مشتركة، نجد أن تيارات المعارضة جميعها من اليسار إلى اليمين، متقوقعة على ذاتها غارقة فى مشاكلها الذاتية، عاكفة عن أن تمد يدها لبعضها وان تقود الشارع المصرى الذى فقد الثقة فى كل شيئ حكومة ومعارضة وكاد يفقد الثقة بنفسه ايضا.

ان برنامج ٥ فبراير ١٩٨٧، وهو أقرب نقطة التقاء التقت عندها فصائل المعارضة حول اهمية وضرورة انهاء حكم «دولة الرئيس» واحلال الديمقراطية، مازال مطروحا ينادي واضعيه بسرعة العمل ونسيان الخلافات الحزبية وتغليب مصلحة الشعب على مصلحة الاحزاب، والخروج من وهم أنه من الممكن لأى حزب بمفرده ان يحل مشاكل مصر وينفرد بالسلطة. ان الأوضاع المتردية بشدة لجموع الشعب المصرى تضع كل قيادات المعارضة المصرية امام واجباتها التاريخية بأن تتولى زمام المبادرة وإن تقف بالشعب فى وجه الطوفان.

وإلا فان الشعب والتاريخ لن يرحما وسيتجاوز الشعب المصرى كل من يدعى تمثيله ولم ينهض لانقاذه وكل من خذلوه ولم يقفوا معه ولم يعرفوا واجباتهم وحينئذ لن يرحم التاريخ احدا نسى مسؤولياتة مهما كان.

احمد طاهر
المحامى

صانع القرار... يخاف ولايختشى

فى ظل سياسات خارجية متهرئة وسياسات اقتصادية متدنية.. وحالة من الإحباط اصابت تفكيرنا جميعا بالشلل علينا ألا تغيب عنا عدة بديهيات.

* إن حالة الانعزالية التى يمر بها المواطن المصرى هى أقصى حالات الرفض لكل ماهو قائم من سياسات لاتقيم وزنا لأدميته او فكره او كيانه...ناهيك عن فشل أي تيار معارض فى تحريك الجماهير لإحداث نوع من التغيير يتواءم مع طموحاته لإتباع المعارضة لأساليب عفا عليها الزمن (بيانات-تصريحات- احتجاجات- منشورات) وكلها أساليب كلامية لاتسمن ولاتغنى من جوع.



فؤاد سراج الدين

* بعد أن اصيب صانع القرار بفقد الحس الشعبى اصبح هناك إستهتار بحركة الجماهير ورد فعلها تمثل فى خطاب الرئيس اول مايو.

* اصبحت القرارات المصيرية والاستراتيجية والتى يصل تأثيرها إلى اجيال قادمة تتخذ على سبيل التجربة والاجتهاد بالرغم من وجود المحاذير فمثلا قضية بيع القطاع العام ماضية فى طريقها لبيعه رغم مخالفة ذلك للدستور وللإرادة الشعبية.

ولا أستبعد شخصيا أن تقوم شركة إستثمارية بشراء- السد العالى او قناة السويس او أن يطرح الجيش المصرى للايجار توفيرا للنفقات وطبقا لأليات السوق وسعر الصرف وقانون -العرض والطلب».

حسنى مبارك

* هناك سياسات محددة منذ عشرين عاما ترمى إلى تدنى المستويات التعليمية والصحية ومحاولات تكفير الجماهير بأى تجربة ناجحة (تعاونية - اشتراكية) للتعجيل والاسراع بفقدان الانتماء وأمركة الهوية. ولامانع لإفساح الطريق أمام حملة المسابح والجنازير ودعاة التكفير

* ان تزييف الإرادة برلمانيا ونقابيا وفى المجالس المحلية وإضفاء الشرعية هى قمة الدكتاتورية.

من هنا نصل إلى نتيجة واحدة تتمثل فى ان يصبح لدى اليسار القوة والقدرة على إبتداع اساليب جديدة تتواءم مع منطلقات العصر للإلتحام بالجماهير لإحداث التغيير وان يصبح لدينا القدرة على مجابهة صانع قرار «يخاف ولايختشى» فهل نأمل بعيدا عن (بيانات هزيلة وتصريحات لاتجدى واحتجاجات لاتقيم الحكومة لها وزنا- ومنشورات كانت وسيلة ناجحة فى المشرينات

ام علينا جميعا ان نسلك طريق «الحبل هو الحل»

و«والله من وراء قصد السبيل»

محمد حجازى -
المحلة الكبرى

العقل المأزوم... والخطابة

فى مقاله «المهدى المنتظر والعقل المأزوم» يظهر د. نصر حامد أبو زيد أن العقل المأزوم هو



من خاصية «العقلانين» من أمثاله وأمثال د. فؤاد زكريا أكثر مما هو من خاصية العامة. فلو أردنا تلخيص صفات العقل المأزوم بحسب مقالة الدكتور نصر فإننا سنجد أن العقل المأزوم هو العقل الذى يحاول التخلص من معاناة الواقع بالهروب من مواجهة الواقع إلى الأوهام . وهذا بالضبط مافعله د. نصر وفعله د. فؤاد زكريا فى مواجهة واقع أزمة الخليج . فبدلا من البحث والتفكير فى الأسباب والعوامل الموضوعية التى أدت إلى أزمة الخليج ، وبدلا من البحث والتفكير فى العوامل التى خلقت وتخلق العقل المأزوم نجد أن كلا من الدكتورين قاما بالقفز على الواقع وتخيلا أن ازمة الخليج هى أزمة ترتبط ببنية التفكير وأن علاجها يأتى بكتابة المزيد من المقالات التى تهاجم هذا التفكير، وتناسى الدكتوران أن العقل والتفكير وهذا ينطبق على عقلهما هما أيضا ، ما هما إلا جزء فاعل ومنفعل من واقع موضوعى لايمكن تغييره بالخطابة. ولأنهما تصورا أن الخروج مما يعانية الشعب العربى والاسلامى وشعوب العالم الثالث من من قهرواستعباد لا يأتى إلا عن طريق العقل والعقل المجرد ، فقد أثبتا أن عقلهما مأزوم بشكل لايقل ، وان كان يزيد، عن عقول عامة الشعب..

فبينما أظهرت الشعوب العربية والاسلامية وشعوب العالم الثالث التى أيدت العراق أن الواقع المتخلف من الممكن تغييره ، إذا توفرت الشجاعة والارادة فى مواجهة بعض أطراف التخلف، أتخذ «العقلانيون» موقف ليس بالامكان أوسع مما كان فقد دل موقف عامة الشعب على إيجابية عالية فى التفاعل مع الأحداث بينما دل موقف «العقلانيين» على خواء واقعى مملوء بجهل المعرفة.. فوقوف هذه الشعوب إلى جانب العراق هو دليل ايمان ليس بحتمية التخلف وإنما بإمكانية التحرر منه فهى لم تقف إلى جانب العراق لأن فصاحة الرئيس العراقى خدعتها وإنما لأن القيادة العراقية تحركت فعليا فى مواجهة هذا الواقع وأختارت رؤوس الاستبداد لمواجهتهم. ومادامت هذه الشعوب تشعر أن الغرب وحلفاء من طراطير العرب هم العدو الحقيقى لمصالحها فقد أظهرت هذه الشعوب وعيا حقيقيا وعميقا لأحد أهم أسباب تخلفها.

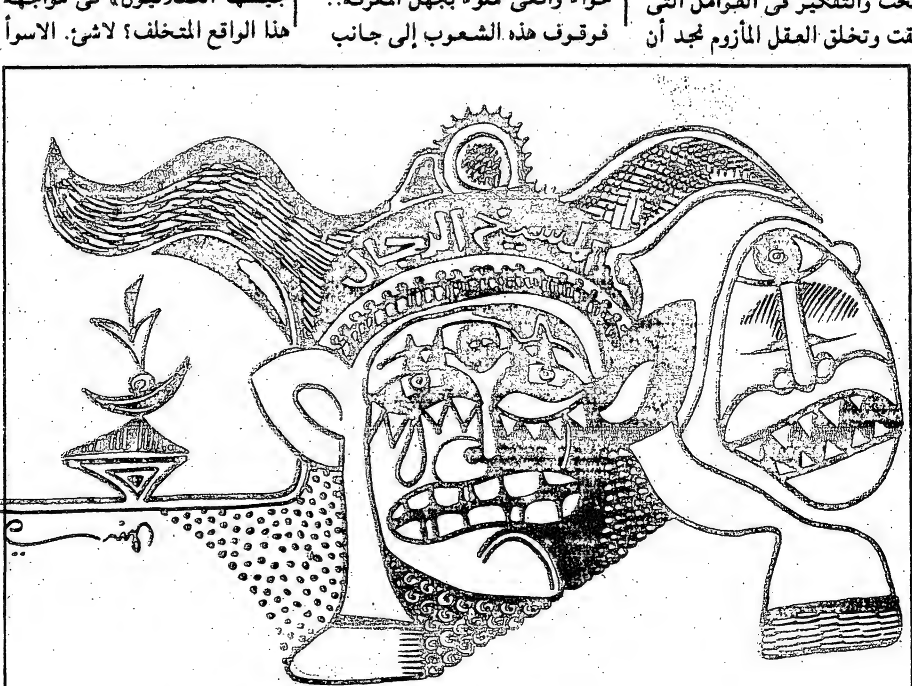

صدام حسين

بالمقابل ماذا قدم «العقلانيون» لهذه الشعوب؟ ماهى الإمكانات الفعلية التى جيشها العقلانيون» فى مواجهة هذا الواقع المتخلف؟ لاشئ. الاسوأ من هذا أنهم بدلا من السكوت أتحفونا بمقالات «عقلانية» تنتهى إلى اقناعنا بأن الخروج من أزمتنا يكون عن طريق الخروج من عقولنا والخروج من عقولنا لايأتى بمواجهة الواقع وإنما بمزيد من الخطب، ولأن الخطابة لايمكن لها فى ظل الظروف الموضوعية التى يعيشها العالم الثالث. أن تخرجنا من ورطتنا ، أثبت العقلانيون» أن لديهم عقلا مأزوما يعيش أعلى درجات الأزمة

كمال عبد الغفور صديق

تعليق

نشرنا هذه الرسالة كما هى، رغم أن كاتبها لم يناقش كلمة واحدة من مقال د. نصر حامد أبو زيد، واكتفى برفض هذا الجهد العلمى الرصين واتهام كاتبه بأن عقله شخصيا «مأزوم» وهو منهج لايساعد- للأسف- على أى علاج لمشاكلنا وهزائمنا، ونأمل أن يعيد كاتب الرسالة قراءة مقال د. نصر مرة أخرى وأن يفكر بهدوء ويتأمل فى أسباب هذه الكارثة الجديدة التى حاقت بأمتنا العربية بعد العدوان العراقى فالعدوان الأمريكى الغربى.



(الاقتصاد وأعوانه)

زعموا أن الإقتصاد المصرى سيتم تحريره بعد ألف نهار أبيض، وبعدها يحق لنا أن نسأل ونستفهم عما أحدثته تلك الثورة الإقتصادية المباركة من تخفيف المعاناة عن الشعب وعن تثبيت الأسعار وزيادة الأجور، وعن أرتخاء الحزام الأسود من حول البطون الملتصقة بالظهور، وعن نسمات الرفاهية التى ستهب علينا



بحـرى بحـرى وعن الطاقـات الإنتاجية الفائضة، وعن انخفاض معـدل الاستهلاك، وعن نتـائج المشـروعـات الخـلال فى زيادة التصدير وزيادة الدخل القومى واحتواء الكم الرهيب من العاطلين من منازلهم وعن تقلص حد الديون اللى برابرا بدرجة تبعث على استعادة الثقة بالنفس وللمة الكرامة المبعثرة أمام الدائنين من ابناء العم دولار والكونت فرانك أو الشيكل اليهودى ..أستغفر الله.

وكما أفهمونا فاقتصادنا واقف على «أربع زعازيع» متينة، وهى السياحة و قناة السويس وعائدات البترول، وتحويلات المتلطمين فى الخارج وقد تدهور حالهم وتشردوا فى الخليج أما البترول فالبرغم من أن لدينا أكتفاء ذاتيا وشويه للتصدير وابار تكتشف كل يوم ، الا أنه لا أحد يعرف اسعار بترولنا وعائداتها بالتحديد وقناة السويس وبعد حدوث رواج نسبى لانها فى فترة الاعداد لحرب الخليج أصيبت بانتكاسه بعد الحرب وربما تكون الحرب ذريعة ملائمة جدا ومقنعة لقلة الايرادات المتحصلة من رسوم العبور لفترة زمنية طويلة أما السياحة فهناك خسارة ٦٠٠ مليون دولار من عائداتها نتيجة الحرب الخليجية أقول قولى هذا وأنا أعلم بما سيصبح عليه حالنا بعد الألف نهار أبيض وخاصة بعد هذا (التعتيم الوزارى) الذى حدث والذى سيتنصل فيه السابقون واللاحقون من مسئولية «تحرير الاقتصاد» اياه ليخرج جيل سنة ٢٠٠٠ من بطون أمهاتهم رافعين الرايات البيضاء ليواصلوا التحرير وهم مديونين بالوراثة لكل خلق الله. وتصير (سبة) الطفل الغربى للطفل المصرى آنذاك يامديون ياابن المديون

خالد عبد الرؤف
مدينة عرفات- المطرية



جمال عبد الناصر

أوهام الحكام.. بائعى الأحلام

.. متى يجلس الحاكم ويتبوأ مقعد الحكم، يصبح شخصا آخر مختلفا كل الإختلاف والتباين عن ذى قبل، فلاشك فى أن السلطة لها متعة ماتعادلها متعة أخرى فى الحياة، ومن يعش لحظة واحدة فى الحكم ينس مادون ذلك، أو كما قال ستالين «تأدبا» .. أن يوما واحدا فى الحكم يعادل خبرة عشرين عاما خارجه..!

«فالسلطة مفسدة، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة»، بيد أن هناك العديد من الحكام- لا أقول لم تجذبهم مقاعد الحكم، بل أقول لم يتركوا نبض الجماهير يئن ، وراحوا يبحثون عن شهواتهم، فمنهم من لم تكن له شهوات خاصة، وإنما عملوا بجد وإخلاص إرضاء لمطالب الجماهير، وتوفير الحياة الكريمة لهم، وكانت المسافة بين أقوالهم وأفعالهم لاتذكر... فلم تكن أمنياتهم أوهاما بل كانت قرارات ومهاما ، فتحدث جمال عبد الناصر عن الحرية، وخلع الملك المستبد ومن بعده المستعمر الغاصب، وندد بالرأسمالية والإقطاع فكانت القرارات الاشتراكية ومات وهو معدم، ولأضيف ... ونأتى للعينة الأخرى من الحكام.. مثال (صاحب الثورة الحقيقى) - كما ادعى. الراحل انور السادات...فكان سلاحه مع الشعب المصرى هو سلاح الجوع الكافر... وكما يقول الكاتب الصحفى «عادل حمودة» كان يعزف سيمفونية السلام على الاوتار المصنوعة من أمعاء الشعب المصرى.. وأخذ يدندن: شالوم.. شالوم .. ووعدهم بالرخاء والنمو والازدهار، ولكن ماذا حدث؟

أنور السادات



حدثت مظاهرات الثامن عشر والتاسع عشر من يناير...فلا الجوع أعلن إيمانه ولا الازدهار أتى برحانه..فما الذى حدث؟

وحينما أعلن أن الرخاء سيأتى عام ١٩٨٠ ،بريحانه الشعب المسكين، نتيجة الصلح المهيمن، ورخاءه المرتقب، عبر صحراء النقب.. وأتى عام ١٩٨٠ ليعلن القائد الفذ أن الرخاء قد أتى مبكرا عاما بأكمله ولكن لاتشعرون !! ولاتعليق...

..والآن إنتظرت الجماهير الفقيرة، العطف والمن من لجنة الكونجرس الشهيرة لتعلن إسقاط ٧ر١ مليار دولار، وتلتها بعد ذلك العديد من الدول الأوربية والعربية، فكان أن سقط حوالى نصف الديون الخارجية ، فما ذا كانت النتيجة ياسادة؟.. إرتفاع هائل فى الأسعار لم تشهد له البلاد مثيلا، لامن قبل (واللهم ولامن بعد)، وكأن هذه الديون قد أسقطتها حكومتنا السنية لتلك الدول.. لاالعكس!

.. نناشدكم الرحمة ياحكامنا..الرحمة حتى فى أحلامنا وأحلامكم من قبلنا...فمن يده فى الماء ليس كمن يده فى الجحيم، وكفاكم سرابا..لأنه كفانا عذابا.

أسامة البارودى

فيلم «محمد بيومى»

وقائع الزمن الضائع

السينما المصرية تكتب تاريخها

أحمد يوسف

لأعوام طويلة، بدأت فى منتصف السبعينيات، وحتى بداية التسعينيات، استحوذت على الناقد والمخرج السينمائى محمد كامل القليوبى فكرة مسيطرة، ظل يحملها داخل عقله ووجدانه ، ووجدت طريقها إلى مقالاته النقدية فى شبابه المبكر، وهاهى تتجسد فى أول أفلامه السينمائية، بعدما أصبح أستاذا للاخراج بالمعهد العالى للسينما بالقاهرة، تتويجا لرحلة بحث جادة ومضنية.

لم تكن تلك الفكرة المسيطرة مجرد أعجاب غامض من سينمائى شاب، بشخصية محمد بيومى الذى قد نعثر على اسمه بين صفحات متناثرة من كتب تاريخ السينما المصرية، فى السطور القليلة التى تتناول المراحل المبكرة من تاريخ تلك الصناعة، وإنما كانت رحلة قام بها محمد كامل القليوبى، فى بحثه عن حقيقة تلك الشخصية، رحلة بحث عن الجذور، وعن الهوية القومية.

وهكذا خرج فيلم «محمد بيومى» وقائع الزمن الضائع» (١٩٩١) إلى النور، واختار له صانعه القليوبى عنوانا فرعيا: «جريدة آمون ١٩٩٠»، فى إشارة ولاء، واضحة للجريدة السينمائية المصرية الأولى، التى أسسها رائد السينما المصرية محمد بيومى عام ١٩٢٣، ووضع بها علامة فاصلة تبدأ عندها البداية الحقيقية لسينما مصرية الانتماء والتوجه.

البحث فى ثنايا الذاكرة.

يبدأ فيلم «وقائع الزمن الضائع» بالبحث فى ثنايا ذاكرة امرأة عجوز، هى زوجة محمد بيومى الأوروبية، والتى تحكى عن لقائهما الأول فى شبابهما المبكر، واحساسها آنذاك بأنها تقابل فارسا شهما كريما، تقدم للزواج منها رغم الفقر الشديد الذى كانت عائلتها تعانى منه، فى ظل ظروف إقتصادية صعبة عاشها المجتمع النمساوى فى تلك الفترة. ويفاجئنا الفيلم مبكرا بإحدى أكتشافات صانعة فى شخصية محمد بيومى، وهى اللوحات الزيتية الرقيقة التى كانت تنسجها ريشته، وتعكس موهبته البصرية الأصيلة، التى سجل بها ملامح زوجته الشابة فى بورتريهات جميلة.

وفى قفزة إلى الماضى، يعود الفيلم إلى مسقط رأس محمد بيومى، فى مدينة طنطا، ويكشف عن ذلك الانصهار- خلال فترة صباه- بين تفجر موهبته فى التصوير الفوتوغرافى، وانغماسه فى الأيمان بالمبادئ الوطنية للزعيم مصطفى كامل، ثم دخوله الكلية الحربية، ليدون ويرسم فى مذكراته تلك الأيام الأولى العصيبة فى دراسته العسكرية، وليمنحنا الفيلم مفاجأة جديدة. وهى اتقان محمد بيومى للزجل الساخر وفن الكاريكاتير، ليثور فى ذهن المتفرج سؤال محير، حول السبب فى ألا يذكر تاريخ فن الكاريكاتير فى مصر محمد بيومى، رغم رسومه التى تكاد تصل إلى توهج العبقرية التى تمتع بها الفنان الفرنسى دومييه، ورغم سبق بيومى لفنانى الكاريكاتير الأتراك والأرمن، الذين تواترت الأقوال والكتابات حول ريادتهم لهذا الفن فى مصر.

سوف تتعمق فى المرحلة التالية مواهب محمد بيومى فى الكتابة المسرحية والتمثيل الكوميدى، كما تتأكد اتجاهاته الوطنية خلال عمله فى الجيش المصرى بالسودان، حتى أنه يتمرد على الضباط الأنجليز، مما يدفع قادته


محمد بيومى فى شبابه

زوجة محمد بيومى

إلى احالته إلى الاستيداع ، بعد فترة قصيرة تولى فيها منصب مأمور مدينة يافا.

لقد أدرك الشاب أن عمله كضابط تحت سلطة الاحتلال ليس إلا أمرا مهينا مذلا، لذلك ينخرط فى النضال خلال ثورة ١٩١٩، بأشعاره الزجلية الحماسية، ورسومه الكاريكاتورية الساخرة، التى تدعو لمناصرة الوفد وكراهية اللورد اللنبى.

وتبدأ سنوات البحث عن الذات، يقضيها محمد بيومى فى أوربا، ليجد ضالته فى السينما التى عشقها، حتى أنه يعمل فى برلين كومبارس) فى شركة سينمائية ألمانية، يلتقى خلالها بشاب مصرى آخر تستحوذ عليه نفس الأحلام، هو محمد عبد الكريم، الذى سوف يصبح فيما بعد المخرج محمد كريم، ويحتل مكانا هاما فى تاريخ السينما المصرية، بينما كاد يضيع محمد بيومى من ذاكرتها، لولا محاولات بعض المورخين فى البحث عن تراثه، والتى توجت بنجاح محمد كامل القليوبى فى العثور على «وقائع الزمن الضائع».



لقطة أثناء التصوير

السليولويد وذاكرة التاريخ.

إن تلك الوقائع تعود إلى الحياة على الشاشة مرة أخرى، من خلال تلك القصاصات الفيلمية التى تضمنها فيلم القليوبى، فى رحلة البحث عن (استوديو آمون) الذى أسسه محمد بيومى بعد عودته من ألمانيا عام ١٩٢٣، وفى مزيج من الأسى والشجن، سوف ترى كيف تحول اليوم مكان الاستوديو إلى شركة للموبيليا (!)، وهى الصورة التى تشير إلى تلك القدرة المثيرة للدهشة على أن ينسى- أو يتناسى- الوطن تراثه.

لكنك لن تنسى أبدا ذلك التأثير الساحر الذى ينبعث من اللقطة التى صورها محمد بيومى عن عودة سعد زغلول من المنفى عام ١٩٢٣، وتضمنها العدد الأول من جريدة آمون، كما تضمنت الأعداد اللاحقة افتتاح مقبرة توت غنخ آمون، وخروج على فهمى من السجن، وافتتاح البرلمان المصرى، وخروج المحمل الشريف، وجنازة السردار فتلك الشرائط البدائية المصنوعة من السليولويد، تختزل وتختزن ذاكرة الأمة، وتشير إلى ذلك الفنان السينمائى المصرى الأول الذى وقف خلف الكاميرا، ليسجل البداية الحقيقية لصناعة السينما المصرية.

سوف ينتقل محمد بيومى فى الأعوام القليلة التالية للأفلام الروائية القصيرة، انتاجا وتأليفا وتصويرا واخراجا، وهى الأفلام التى يدعو القليوبى إلى التأكيد على أسبقيتها فى ريادة الفيلم الروائى المصرى. ففى مقالته التى نشرت بمجلة «سينما ٧٨» (الصادرة عن الثقافة الجماهيرية)، وتحت عنوان «بمناسبة خرافة مرور خمسين عاما على أول فيلم مصرى- تساؤلات ومحاولة للأجابة» يكتب: «أصبح من المستقر عليه تقريبا أن تاريخ السينما المصرية يرجع إلى تاريخ العرض الأول لفيلم (ليلى) فى ١٦ نوفمبر ١٩٢٧، وأعيد تصحيح هذا التاريخ ليصبح ٥ مايو من نفس العام واعتبار فيلم (قبلة فى الصحراء) كأول فيلم مصرى.. وقد عكس اعتبار هذين الفيلمين كبداية للتأريخ السينمائى فى مصر، المفاهيم المتخلفة لبعض مؤرخى السينما المصرية، فالسينما من وجهة نظرهم ليست سوى الأفلام الروائية الطويلة».

وبعد ثلاثة عشر عاما كاملة، سوف يحاول القليوبى فى بحثه عن «النقد السينمائى والهوية القومية»، أن يجد فى فيلمى محمد بيومى الروائيين القصيرين جذورا لشخصية البطل فى الأفلام المصرية خلال تلك الحقبة التى تلت ثورة ١٩١٩، وشهدت تراجع زخمها الثورى. يكتب القليوبى عن فيلم «المعلم برسوم يبحث عن وظيفة» (١٩٢٣) أن «الفنان المصرى، والأبن البار لثورة ١٩١٩، قد اختار البرجوازى الصغير المشرد والصعلوك بطلا لفيلمه... ورغم تأثر بيومى من ناحية الشكل السينمائى المستخدم بأفلام شابلن الصامتة، وبالتعبيرية الألمانية، فإن ابطاله ونماذجه الجديدة هما الشيخ متولى المسلم، وبرسوم القبطى، اللذان تدفعهما الظروف للتنافس على وظيفة بواب فى بنك، داخل مجتمع يضطر أفراده تحت وطأة السحق الاجتماعى، لأن يضعوا لافتات تقول (مطلوب بنى آدم للأيجار ولو باللقمة!)، لكن التطور الدرامى يؤدى بالشخصيتين المسلمة والقبطية لاكتشافهما معا أنهما يخضعان لبطش السلطة، التى لاتعطى امتيازا لمسلم على قبطى، لافى فرصة العمل فحسب، وانما أيضا فى نصيبهما المتساوى من العقاب الرادع، حيث يجرهما الشرطى من ثيابهما فى نهاية الفيلم، لاجترائها على الشبع بوسيلة بدت غير مشروعة فى نظر ممثل السلطة السائدة».

وعن فيلم «الباشكاتب» (١٩٢٤) يتعقب القليوبى فى الدراسة ذاتها محاولة محمد بيومى أن يرصد «مصير البرجوازيين المشردين فى المدن، وصغار الموظفين المسحوقين الذين يتطلعون إلى أشكال سائدة من المتعة تحرمهم منها ظروف حياتهم...»

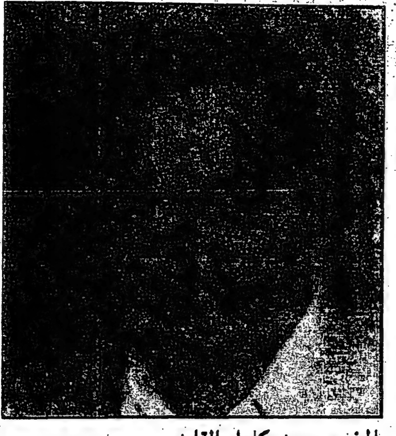
بين التأصيل العلمى والتعاطف المسبق.

إن تلك المحاولة التى يقوم بها القليوبى- ناقدا لأفلام بيومى- تبدأ بالانحياز لتلك الأفلام. لذلك تبدو رؤيته وكأنها تمثل رد فعل على تلك الملاحظة التى وردت فى دراسته فى «سينما ٧٨» وتضمنت أحكاما قاطعة مانعة: «أن تاريخ السينما المصرية لم يكتب حتى الآن، ولكن تم تزويره كما زورت أشياء كثيرة فى تاريخنا كله، وعلى السينمائيين والنقاد المصريين الذين يمثلون اتجاها وطنيا ديموقراطيا فى الثقافة المصرية أن يبدأوا بعمل

جاد ودءوب فى بحث هذا التاريخ».

ومهما بدت تلك الكلمات وكأنها تعكس روحا تقدمية فى جوهرها، فإنها تفتقد الوجه الآخر للبحث العلمى المتكامل وهو مايجعل أيضا من فيلم «وقائع الزمن الضائع» - من الناحية الأسلوبية - وثيقة تفتقد الشكل الفنى المتماسك، كما يجعله - كبحث تاريخى - خاليا من وجهة النظر الأخرى التى تلقى الضوء على الأوديسة الغريبة، ورحلة الحياة الفريدة ، لرائد السينما المصرية :محمد بيومى.

ومن ناحية ، فإن الفيلم ينجح إلى حد كبير فى رسم شخصية ذلك (اللغز) الذى يمثله محمد بيومى، فى فورات حماسه لانتاج الأفلام التى تحمل (بذورا) لمواقف وطنية ومتقدمة، وإن ظلت وليدة فكرة الفنان البرجوازى الصغير، الذى كان ينتقل فجأة من الحماس إلى الفتور، أو من العمل المستقل إلى الانضواء تحت سلطة «بنك مصر» حتى أنه ينتهى لأن يبيع معداته للبنك، وهو ماتساءل عنه القليوبى عام ١٩٧٨: «هل هى مجرد مصادفة أن ذلك الرائد العظيم للسينما المصرية، الذى خرج فى سبتمبر ١٩٢٣ ليصور عودة سعد من المنفى، قد أصبح عليه بعد ثلاثة أعوام فقط أن يخرج كموظف فى شركة مصر للتمثيل والسينما، ليصور أفلاما دعائية عن بنك مصر ورحلات طلعت حرب إلى البلاد العربية، أم هى مأساة الإجهاض المستمر للمحاولات المضيئة فى تاريخنا السينمائى كله على يد الرأسمالية فى مصر؟ فهذا التساؤل المليئ بفوران الحماس، يفترض فى شخصية محمد بيومى نقاء ثوريا من نوع خاص، وأنه كان نمطا خارجا على سياق رأسمالية صناعة السينما المصرية فى تلك الفترة. وهو افتراض ربما لم تكن (الوقائع) تؤكده، بينما تراوحت التفسيرات الأخرى لموقفه المهزوم فى بيعه معداته لبنك مصر، بين ذلك الاكتئاب الذى أصابه بعد وفاة ابنه، وعدم قدرته على استكمال انتاج أفلامه الروائية القصيرة، وعجزه عن أن يجد فرصة لعرض جرائدة السينمائية بدور العرض التى كان الأجانب يملكونها فى ذلك الحين.



المخرج محمد كامل القليوبى

كعب أخيل:

لقد كانت هناك نقطة ضعف مأساوية فى شخصية محمد بيومى، تتمثل فى انتقاله من التمرد الايجابى تارة، إلى الامتثال السلبى والشكوى من الجحود ونكران الجميل تارة أخرى. وفى مراحل مختلفة من عمره سوف يفتتح محلا للتصوير الفوتوغرافى وإصلاح معدات التصوير، بل تصميمها أيضا ، حتى أنه يفتتح أول معهد مصرى لتعليم السينما فى الاسكندرية عام ١٩٣٢، كما يعود للانتاج فى فيلم «الخطيب رقم ١٣» (١٩٣٤) الذى يعتبر (أول فيلم مصرى مائة فى المائة، لأن كل مراحل التصوير والتحميض والاظهار تمت فى مصر)، ويشترك مع سيف وأدهم وانلى فى انشاء قاعة الفنون الجميلة عام ١٩٣٥، ويتطوع فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ويساهم فى حركة السلام المصرية عام ١٩٥١.

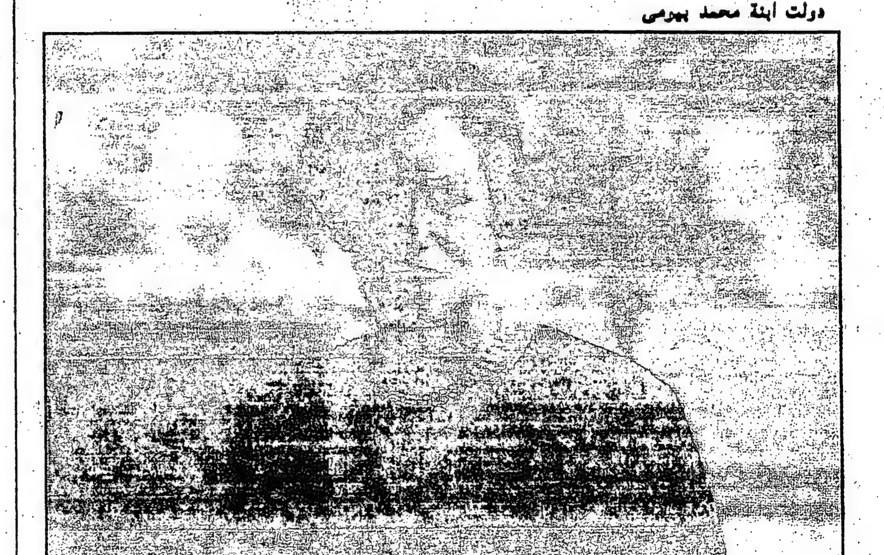
لكن هناك وجها غامضا آخر يظهره الفيلم، فى تلك المرحلة المجيبة التى قام بها محمد بيومى، مصطحبا أحد الحواة المصريين- تحت اسم الفقير الهندى- وتحايلهما للسفر إلى بولندا، حيث جمعا مالا وفيرا، لكن بيومى- لسبب لانعرفه أبدا- يعود خاوى الوفاض. وهاهو محمد بيومى الضابط السابق، الذى تحدث سابقا عن الاهانة فى العمل العسكرى تحت إمرة الإحتلال، يطلب العودة للخدمة عام ١٩٣٥، وتتنازعه أحاسيس أسيانة بالفشل والشيخوخة وذبول البصر.

وهكذا تبدأ رحلة طويلة ، للرائد العظيم، للأمتثال الكامل، فيبحث عن العون المادى والمعنوى من قادة ثورة يوليو الوليدة، لكنه يفشل فى اقناعهم بمشروعه لانشاء مصنع الفيلم الخام والعدسات بمصر، لينتهى به الحال عام ١٩٥٥ إلى مديرية التحرير، ليذكر لنا الفيلم أنه كان أول من أدخل زراعة الكركديه بها!

وتحت عنوان (اغتيال رائد) ، ينتهى الفيلم بفشله فى أن يجد عملا من جديد فى مجال السينما ، وتضيع نداءات ترددت عام ١٩٥٩ لانقاذه، ويبلى بالمرض بعد عامين، ويلفظ أنفاسه الأخيرة عام ١٩٦٣، وحيدا، ضائعا.

وسوف تظل شرائطه السينمائية، ومعداته البدائية، حبيسة فى (صندرة) عائلته، حتى يعثر عليها محمد كامل القليوبى. وفى لقطة مؤثرة، ترى محمود عبد السميع مصور فيلم «وقائع الزمن الضائع» يمسك كاميرا محمد بيومى فى نشوة صوفية، بينما يتأمله القليوبى مخرج الفيلم. وكأن «وقائع الزمن الضائع» يريد أن يؤكد على أنه لاوجود للمستقبل الا إذا عثرنا على ماضينا الحقيقى، وبحثنا بجدية عن (ذاكرتنا البصرية) ، التى ماتزال تندثر تحت أبصارنا يوما بعد يوم. وربما ، فى ظل غياب أرشيف حقيقى وعلمى للسينما المصرية، سوف تظل وقائع أخرى مهددة بالضياع من زمننا الضائع.

دولت ابنة محمد بيومى



بعد الزفة جاءت الصحوة

فجأة تمخضت السى. إن. إن فولدت اسرائيل!

ماجدة موريس

* فجأة، حرك المصريون مؤشر قنوات تليفريوناتهم بناء على نصيحة البعض، ليجدوا ولأول مرة منذ ثلاثين عاما (أى منذ بداية البث التليفزيونى المصرى) ،بثاً آخر، أجنبيا، قيل لهم إنه بث أمريكى عبر قمر صناعى لشبكة اخبارية تدعى (سى. ان. ان.). وسرعان مالحظ الجميع بعد الانبهارة الأولى التى بدت كأنبهارة الطفل بلعبة ميكانيكية هبطت عليه ولم يشاهدها، قبل فى حياته فجلس امامها مندهشاً كيف تسير بمفردها دون أن يدفعها احد، أقول لحظ الجميع بعد البداية أن المسألة اكبر بكثير من مجرد «اتصال» مصر وشعبها بعالم متمدين يعلن عن أخباره وأحواله دقيقة بدقيقة، ومع قمة تكنولوجيا البث، وقمة النظام والدقة فى مواعيد البرامج، وحيويتها من حيث المادة والمذيع والمعلق والمقدم والإخراج التليفزيونى الذى يستخدم أحدث أجهزة الحيل من تصغير وتكبير، وكتابة عناوين ومونتاج، ثم الجاذبية الهائلة لكل هذا الجديد، حتى لو أستقر الأمر فقط على مشاهدة أسلوب العرض والطريقة الشيقة الخطافية فى اللقطات والحوارات وتقارير المراسلين، والحرص على عدم وجود لحظة ملل واحدة، ولافترة فراغ وجيزة حتى يحس المشاهد أن الأربعة وعشرين ساعة التى يمتدها أرسال الشبكة تكاد تكفى بالكاد لتقديم هذا الكم من الأخبار والمعلومات والتقارير والبرامج، وعلى سبيل المثال برنامج يدعى (دقائق هوليود) عن آخر أخبار السينما الأمريكية، يكاد الاسم فيه يطابق المعنى فلا تزيد مدة عرضه عن ثلاث دقائق عن آخر أخبار السينما الأمريكية حتى الاعلانات تأتى وتذهب فى لحظة خاطفة، ثم بعد كل هذا فالشبكة لاتكف عن الاعلان عن نفسها بكل اشكال الجذب العجيب مرة بجمع لقطات من كل برامجها فى اعلان سريع، ومرة فى شريحة ثابتة باسمها، ومرة بالكتابة الالكترونية، ومرة بصوت وصورة مقدم البرنامج. مجمل القول انه كان شيئاً مذهلاً فى هذه الأيام من بداية شهر نوفمبر ١٩٩٠، حتى بلغ الأمر بنا كمشاهدين أن تحول التليفزيون المصرى بقنواته الثلاث فى عيوننا إلى جهاز قزم ثرثار، عاجز عن مواكبة الحياة ونبضها المثير فى هذا العالم المتمدين، وأنكشفت عيوب مذيعينا ومذيعاتنا الذين مازالوا يقرأون من ورقة فى الوقت الذى لم يعد هذا موجوداً بشكل نهائى. كما تأكد الفارق بين هؤلاء واولئك فى اعتبارات عديدة أهمها فهم دور قارىء النشرة ومقدمة البرامج وانهم ليسوا نجوماً للسينما، وانما فريق عمل على أعلى مستوى لخدمة الهدف الأساسى للبث (وهذا هو الحقيقى وليس خدمة المشاهد لافرق بين تلفزيون دولة وتلفزيون خاص)، ويمتد هذا المستوى للخلفية الثقافية لمقدمة ومقدم البرنامج ولأسلوب ادارة الحوار والقدرة على المواجهة ومحاججة- الضيوف حجة بحجة وارتداء الملابس البسيطة المناسبة والمتسقة مع الخلفية الموجودة بالاستديو، وكذلك مكملات الزينة العملية وليست المناسبة لحفل ساهر.. كل هذه الفروق بدت عملاقة.. وسط أسلوب اللهاث طول الوقت فى جميع انحاء العالم لتقديم الاخبار من كل مكان، وسرعة سردها، وكأنهم لو لم يلحقوا فسوف تنتهى الفرصة الممنوحة لهم فيما يقولون، أما الأسئلة والاجوبة، حتى فى المقابلات الحية المفروض أنها مرتجلة، فتبدو وكأنها معدة من قبل بكل دقة، لاجملة تسقط.. ولاجملة تزيد..

أما العامل الاكبر.. «لانبهارنا» بعد كل هذا فقد كان الوقت الدرامى المسمى بأحداث أزمة الخليج، والذى فرض ايقاعة المحموم على الجميع، ونحن من أوائل المتأثرين لعوامل عديدة، فبدا ظهور السى إن. إن فى ذلك التوقيت الصعب وكأنه انقاذ من قبضة اعلام حكومى يعطينا المعلومات بالقطارة حتى وهو يعلن فتح كل الأبواب والنوافذ «والتطوير الاعلامى الشامل» ومن هنا فقد بدا وجود «شبكة الاخبار الأمريكية الجديدة» امتدادا لشبكة الاذاعة الاجنبية التى زادت اهميتها اثناء حرب الخليج، وخاصة البى. بى. سى البريطانية واذاعة مونت كارلو وصوت أمريكا..

الباب الخلفى للقانون

ثم بدأت أخبار المفاوضات «الشاقة» ليس مع صندوق النقد الدولى وانما مع ادارة (السى، ان. ان) والتى اقتضت الرجوع إلى مجلس الوزراء للسماح بالموافقة على بث ارسال أجنبى، خاص، غير الارسال السيادى، وهو الأمر الذى تم رفضة من قبل عام ١٩٨٠ بالنسبة لشركة ارسال محلية كونتها مجموعة من الشخصيات العامة وقتئذ بأسم (نادى السينما المنزلى) واستصدر صفوت الشريف» فى بداية تولية وزارة الاعلام فرمانا من مجلس الشعب وقتها يقضى بالمنع المطلق لأى بث غير البث السيادى التابع للحكومة المصرية.. ما الذى حدث الآن؟

الذى حدث أن مجلس الوزراء والحكومة وصلا إلى صيغة انشاء (شركة مصرية للأخبار) برأسمال غالبيته حكومى وجزء منه قطاع خاص (٢٠٪) تكون هى منفذ السى. ان . ان) إلى المشاهد المصرى، أى تشترى

البث وتبيعه لنا حتى تتغلب على الحظر القانونى الذى أصدر. وهو ما حدث بالفعل، وأصبح رئيس الشركة المصرية للأخبار) هو نفسه المهندس فتحى البيومى رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون الحكومى وقد فرضت هذه الشركة التى أعلن انشاؤها رسميا فى ابريل ١٩٩١ رسوماً لمشاهدة السى ان. ان للمصريين اكثر بكثير مما اعلن عنه رئيسها بنفسه فى عدة حوارات صحفية، حيث بلغ «ثمن» الاطلال إليها بعد الهوجة الأولى المجانية حوالى ١٤٠٠ جنية مصرى (٢٦٠ دولارا + ١٠٠ جنية لشراء جهاز الشفرة (الريكودر) والباقى اشتراك السنة الأولى مقدماً) وقد اكد لى بعض المصريين المقيمين فى أوربا أن الاشتراك هناك أقل بكثير مما فرض على المواطن هنا، بالاضافة إلى نقض وزير الاعلام لتصريحه السابق بأعطاء تسهيلات للاعلاميين للاشتراك فيها بطبيعة عملهم ومن هنا يتضح الهدف الذى تسعى إليه (الشركة المصرية للأخبار) من فرضها هذه الرسوم المرتفعة وهو قصر مشاهده المحطة على التجمعات الاجنبية والهيئات الفاخرة والفنادق وغيرها ومعنى ذلك استبعاد المواطن المصرى اساساً، سواء طليعته المثقفة أو المشتغلون بالمهن الاعلامية تحديدا من قائمة زبائن شبكة الاخبار الجديدة ولكن.. هل شعر هؤلاء حقاً بالظلم الفادح لهذا السلوك فى بيع خدمات السى ان. ان.؟

* ان الإعلان الذى يتبع المسلسل العربى اليومى على القناة الأولى ويحث الناس على تقديم طلباتهم «للاشتراك فى (السى. ان. ان) والذى استمر لمدة شهر يومياً هو دليل لايقبل الجدل حول الامتناع عن الاشتراك برغم العدد المحدود جدا من أجهزة الريكودر الذى اعلن عنه المهندس البيومى عند اعلان توقيع عقد انشاء (الشركة المصرية للأخبار) والذى قال أنه لايزيد عن ألفى جهاز بقليل (وفى تصريح آخر ٣٠٠٠)، ولقد حاولت كاتبة هذه السطور التحرى عن العدد المحدد فلم تمط رقماً مؤكدا، أما المشاركون أو المشتركون فهم- كما يريد اصحاب الصفقة -من الهيئات والمؤسسات الاجنبية والمختلطة فى الغالب، لكن السؤال هو: هل كان مبلغ الاشتراك هو الدافع الاساسى لاحجام النخبة المصرية عن الاستمرار فى متابعة شبكة السى. ان. ان؟

لماذا أحجم المثقفون عن الاشتراك

*الاجابة.. هى النفى، فبرغم الأزمة الاقتصادية التى تمسك برقاب الجميع (عدا الطفليين وأصحاب تطيير الفلوس فى الهواء) فإن السبب الأول لإحجام الزبائن الطبيعيين لهذه السلعة هو اكتشافهم عيوبها الاساسية من خلال فترة التجربة المجانية..



وهذه العيوب تتجاوز كل الجديد والمبهر والمبتكر الذى تحدثت عنه فى البداية إلى جوهر ماتقدمه وتركز عليه الشبكة الأمريكية من خلال نفسها، فهى وإن قدمت من الأخبار، ماالايقدمه الآخرون إلا إنها لاتتوقف سوى عند ماتراه هى فقط.. صحيح أنها قدمت من خلال بيترأ رنت) مراسلها الوحيد الذى بقى فى بغداد أثناء الحرب المعلومات الوحيدة المتاحة فى وقت ما، لكنها بعد ذلك كانت تستخدم كل معلوماتها وحذقها ومهارتها فى خدمة وجهة نظر منحازة فى النهاية، ليس للسياسة الأمريكية فهذا شىء مفترض ولكن لاسرائيل عدونا الذى اعتبرته أثناء أزمة الخليج «حكما» بل وقاضيا أعلى يسأل فى كل الأمور وتصبح وجهة نظره هى أهم وجهات النظر ولطالما تملكنى الأسى أنا وغيرى والمحطة التليفزيونية الطائرة، تحط رحالها فى رحلات مكوكية يومية، إلى اسرائيل، من القدس إلى تل ابيب إلى مواقع عديدة، ومن خلال مراسلين متعددين يقومون بعملية تضخيم «اعلامى دعائى لامثيل له لأى شعرة تمس اسرائيل أو رأى يراه اى جناح منهم، فى الوقت نفسه فقد مضت الحرب كلها تقريباً بدون أن يظهر مراسل واحد داخل مصر أو ربما رآه البعض مرة أو أثنتين، وقياساً على ذلك ماحدث مع بقية الدول العربية، وأفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية تفاوت صارخ فى الاهتمام بالعالم إلا من خلال وجهة نظر محددة ومنحازة ويبدو هذا واضحاً أكثر فى الندوات التى تعقد، والمعلقين الذين يأتون غالبيتهم منحازة لوجهة نظر، وإذا نفذ بينهم من له رأى مخالف فالفرصة غير متاحة له بالكامل لعرض هذا الرأى كذلك الضيوف المختارون من أهل السياسة الذين تطبق عليهم قاعدة النخبة المنتقاة بعيدا عن وجهات نظر أخرى.. ومن الغريب أننا من خلال الأذعات الاجنبية الناطقة بالعربية أحيانا نشعر بالانحياز فى تقدم وعرض المادة لكن هذا لم يمنعنا من مداومة متابعتها والاصرار على ذلك، لكن مع شبكة الاخبار بالصوت والصورة، بدت العيوب مجسمة بشكل مهين، مع عدم إلتفاتهم أصلاً لمشاعرنا والعنجهية الأمريكية التى زادت ولم تنقص بعد أزمة الخليج، من هنا فإذا كان الحماس والإقبال على تلك الشبكة قد هبط كثيرا جداً فليس السبب وحده أن الحرب انتهت لأن ذيولها موجودة، وليست الأزمة الاقتصادية لأننا نقتطع من قوتنا عندما يتعلق الأمر بفائدة حقيقية لكننا هنا أمام فائدة» اتضح أنها مزيفة، وبث مسموم يجعل عدونا خصما وحكما علينا، وتاجاً فوق رؤوسنا.. فلماذا نقلبه؟؟؟

كرامة المصريين فى بلاد «الخلايجة»!

شهدت الشهور القليلة الماضية، تصاعدا فى حدة نغمة الحديث عن كرامة المصريين العاملين فى الدول العربية- وخاصة الخليجية- وتوسعا فى نشر شكاواهم عما يتعرضون له من معاملة سيئة، أو تشهير مقصود، واستصراخهم مما يهدد حقوقهم الأدبية والمادية، التى ضاعت، أو هى بسبيلها للضياع.

ومن العناوين التى وردت فى تلك الحملة، التى تجاوزت صحف المعارضة إلى الصحف القومية.

مسلسل يذيعه تليفزيون الدوحة- عاصمة قطر- يقدم شخصية المصرى الوافد، باعتباره طماعا وطفيليا وذليلا، تبلغ به القحة حدا دفعه للطموح للزواج من فتاة قطرية(!!)

* إنهاء عقود المصريين العاملين فى بعض الدول الخليجة بنسبة محددة سنويا بما يؤكد وجود خطة لتصفية تلك العمالة

* إنهاء الكويت لعقود جميع المصريين الذين كانوا يعملون بها قبل الاحتلال وتسويفها فى صرف مكافآت نهاية الخدمة لهؤلاء.

* إعادة إحدى الصحف الجزائرية لنشر الخبر السافل الذى أذاعه الاعلام العراقى أثناء أزمة الخليج، بأن مصر أرسلت خمسائة فتاة للترفية عن القوات المتعددة الجنسية.....الخ

وتثير هذه الحملة ثلاث قضايا، بالغة الخطورة:

** الأولى: هى أن الإعلام المصرى الرسمى بالذات، مايزال يتخذ من قضية كرامة وحقوق المصريين العاملين فى البلاد العربية، فزاعة لتهديد وابتزاز هذه الدول، إذا ساءت علاقاتها بالحكومة المصرية، أو شابها التوتر، فاذا ماتحسنت تلك العلاقات إلتزم الصمت التام تجاه أى إهدار لتلك الحقوق، والقسم الأكبر من مبررات هذا التصاعد فى الحملة، يعود إلى ماتعتبره الحكومة المصرية، انكارا- من الخلايجة- للجميل الذى قدمته مصر لهم فى حرب الخليج...

** والثانية: أن بعض صحف المعارضة المصرية، لاتختلف عن الإعلام الرسمى، فى تناول موضوع كرامة المصريين العاملين فى الخارج، طبقا لعلاقاتها السياسية بالأنظمة العربية المختلفة مما يجعلها تطفف فى ميزان حماسها للدفاع عن كرامة المصريين العاملين فى الخارج، تبعا لموازناتها السياسية.

** والثالثة: غموض مفهوم كرامة المصريين العاملين فى الخارج، لدى الذين يثيرونه، ويدافعون عنه، ويصلون به إلى درجة من التعصب للمصرية ، تنظر بازدراء وتعال للعرب الآخرين، وكأن المصريين «على رأسهم ريشه»، وكأن من المحتم على ابناء هذه الدول أن يتسامحوا مع أى مصرى، حتى لو خالف قانون البلد الذى يعمل فيه، أو ارتكب جرائم على أرضة، أو تنازل بارادته عن كرامته، واعتزازه بنفسه، طلبا للرزق الحلال، أو غير الحلال...

أما أخطر مافى الموضوع، فهو أن أحدا لم يعلق حتى الآن الفأس فى رقبة المسؤول عن إهدار كرامة المصريين فى انحاء الدنيا، وهو تلك السياسات، التى قامت على تشجيع المصريين على الهجرة العشوائية بل وغير المشروعة أحيانا لتتخلص الحكومة من عبئهم على اقتصادها المنهار، وتستعين بتحويلاتهم على صنع الرواج الزائف ، حتى أصبحت هذه التحويلات أحد ثلاثة مصادر سيادية تعيش عليها مصر لسنوات، وهو ماانتهى بمجموعة من العقد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التى أصبحت أمراضا مستعصية ،لاشفاء منها، من البطالة المقنعة، التى أصبحت سافرة، إلى أموال المدخرين التى لهفها الريان، إلى سياسة الاستيراد بدون تحويل عمله، إلى تحول المجتمع المصري إلى مجتمع يعيش على «الريع» وليس على عائد العمل...

المسؤول عن إهدار كرامة المصريين فى الخارج، ليسوا «الخلايجة» وليسوا «النفطيين» فاهدار هذه الكرامة فى الخارج، هو الوجه الآخر لاهدارها فى الداخل، ولن تصان هذه الكرامة، بالدعوة لكى تدير مصر ظهرها للعرب، بل بأن تعود «مصر» لتكون «مصر»، يجد أبناؤها فى ظلالها حقهم المشروع فى أن يعملوا، ويحصلوا على عائد مجز لهذا العمل، يتناسب مع خبراتهم، ومع مايبذلونه من عرق، ويكفل لهم أن يشبعوا احتياجاتهم من عائد عملهم، فلا يندفعون لتلك الهجرة العشوائية، التى سمحت لآلاف من محترفى الجريمة بالهجرة ، ليسيئوا إلى كرامة الجميع، وهى سياسة شجعها- من طرف خفى- الأقطار المستوردة للعمالة، لأنها تزيد من المعروض من العمالة المصرية، فتهبط بأجورهم، وتحط من كرامتهم.

المسؤول عن كرامتنا الضائعة... هى حكومتنا.... وليست حكومات الخلايجة!

صلاح عيسى

«بظهور عصر **البترودولار** توقف أرسال **المحمل** المصرى الذى كان يتقدم موكب **الحجاج** حامل معه **كسوة الكعبة** وايرادات الأوقاف المرصودة للأنفاق على سكان الحجاز.
دنيا»

بريشة الفنان: **عبد الغنى أبو العنين**